الأنصاري للخدمات المالية
ش.م.ع
AL ANSARI FINANCIAL SERVICES
P.J.S.C.

نصنع غداً أفضل، اليوم

2025
التقرير السنوي

aafs.ae

المحتويات

01

نظرة عامة

- لمحة تاريخية
- التاريخ والإنجازات
- البصمة الجغرافية
- أبرز إنجازات 2025

02

المراجعة الاستراتيجية

- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- نظرة عامة على السوق وآفاقه
- رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة
- رسالة الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة
- الاستراتيجية
- المخاطر والامتثال

03

البيئة، والمجتمع والحوكمة

- نبذة عن إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
- البيئة
- المجتمع
- الحوكمة

04

حوكمة الشركات

- نظرة عامة

05

البيانات المالية الموحدة

- تقرير أعضاء مجلس الإدارة
- تقرير مدقق الحسابات المستقل
- بيان المركز المالي الموحد
- بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
- بيان التدفقات النقدية الموحد
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

01

نظرة عامة

- لمحة تاريخية 6
- التاريخ والإنجازات 12
- البصمة الجغرافية 14
- أبرز إنجازات 2025 16

لمحة تاريخية

نبذة عنا

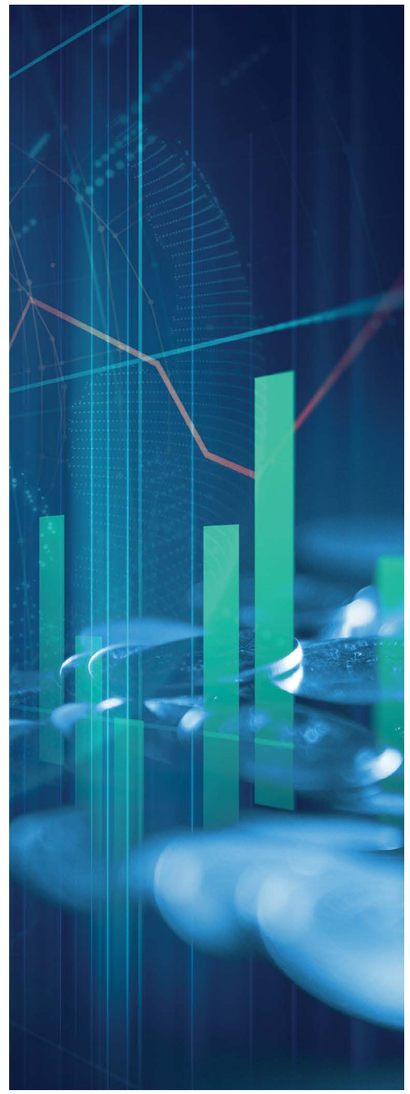

تعد الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع (المجموعة) واحدة من المجموعات الرائدة في تقديم الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرتكزةً على سجلٍ عريق من الثقة والابتكار والتركيز على تلبية احتياجات العملاء. ومنذ تأسيسها في العام 1966، تطورت الشركة من فرع وحيد لتصبح مؤسسة متكاملة للخدمات المالية، تلبي احتياجات ملايين الأفراد والشركات والمؤسسات حول العالم.

وتعمل الأنصاري للخدمات المالية على تمكين وتعزيز آفاق نمو شركاتها التابعة، وهي: الأنصاري للصرافة؛ والأنصاري للصرافة في الكويت (تجري حالياً عملية الاستحواذ عليها من قبل المجموعة، ويتوقع أن تكتمل العملية قريباً)، و بلو ريميت؛ و كاش ترانس ؛ و محفظة الأنصاري الرقمية ومجموعة بي أف سي القابضة ، والأنصاري للحلول المالية - الهند، مما يسهم في تحقيق التكامل وإطلاق إمكانات النمو من خلال التآزر بين هذه الشركات.

وتوفر المنصة العالمية للمجموعة خدمات المدفوعات العابرة للحدود وحلول صرف العملات والوصول إلى نظام حماية الأجور في دولة الإمارات، بالإضافة خدمات أخرى مثل تحصيل الفواتير والبطاقات مسبقة الدفع. فضلاً عن حلول تكنولوجيا الدفع للمستهلكين والشركات في سوق المدفوعات وصرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية الكبير والمتنامي في دولة الإمارات.

وتوفر المجموعة من خلال شركاتها التابعة منتجاتها وخدماتها لمجموعة متنوعة من العملاء، بما في ذلك:

الأفراد: السكان والسياح القادمين والمغادرين
الشركات: الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في دولة الإمارات، والمؤسسات والوكالات العالمية المرسلة والمستقبلة، وغيرها من التبادلات

تقدم المجموعة منتجاتها وخدماتها من خلال شبكة عالمية متكاملة مدعومة بتكنولوجيا خاصة بها وعلاقات وطيدة مع الأطراف الثالثة.

نطاق خدماتنا

شبكة واسعة:
بلغ عدد فروعنا 444 فرعاً بنهاية عام 2025، بما في ذلك دمج مجموعة بي أف سي القابضة.

تغطية عالمية:
قمنا بتوسيع نطاق حضورنا العالمي من خلال تمكين تحويل الأموال الدولية بسلاسة إلى أكثر من 175 دولة، مدعومين بشبكة قوية تضم أكثر من 200 بنك ومؤسسة مالية شريكة عبر شراكات استراتيجية.

حلول رقمية:
يقدم تطبيقنا للهاتف المحمول ومنصاتنا الإلكترونية المتطورة وصولاً آمناً ومريحاً وفعالاً لخدماتنا، مما يمكّن العملاء من إتمام معاملاتهم من أي مكان.

تفاعل العملاء:
واصلنا توسيع نطاق عملياتنا وتعزيز تفاعل العملاء، حيث بلغ عدد المعاملات 57 مليون معاملة، بما يعكس الطلب القوي على خدماتنا، وتنامي ثقة العملاء، ومكانتنا الريادية في السوق.

حلولنا وخدماتنا

توفر الأنصاري للخدمات المالية محفظة شاملة من الحلول المالية المصمَّمة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات على السواء:

التحويلات المالية

تقدم المجموعة خدمات التحويلات المالية في فروعها التجارية وعبر قنواتها الرقمية، حيث توفر خدمة تحويلات الأموال محلياً وعالمياً من خلال منصات التحويل المالي الخاصة بها، مثل "كاش إكسبريس"، و"غلوبال فاند ترانسفر" (Global Fund Transfer) و"بلو ريميت"، بالإضافة إلى شراكاتها مع مشغلي خدمات تحويل الأموال. وتقدم المجموعة أيضاً خدمات التحويلات المالية لعملائها من الأفراد والشركات.

الأوراق المصرفية

تتكون خدمات المجموعة لصرف العملات الأجنبية للأفراد والشركات بشكل أساسي من بيع وشراء العملات الأجنبية مباشرةً من وإلى العملاء. وتقدم المجموعة خدمات الأوراق المصرفية بأكثر من 85 عملة عبر جميع فروعها، كما تتيح بطاقات مسبقة الدفع كجزء من خدمات صرف العملات الأجنبية للأفراد. وتعتبر بطاقات "ترافل كارد" و "فليكسبل باي" بطاقات مسبقة الدفع قابلة لإعادة التعبئة، يمكنها تخزين عملة واحدة أو عدة عملات على البطاقة. وتتيح هذه البطاقات أيضاً تحويل هذه العملات إلى عملات أخرى من قبل المستخدم. ويمكن شراء أو إعادة تعبئة بطاقات المجموعة مسبقة الدفع في فروع المجموعة، أو عبر الإنترنت، أو من خلال تطبيق الهواتف الذكية.

نظام حماية الأجور

تقدم المجموعة حلول دفع الرواتب للشركات، حيث تقوم بتنفيذ عمليات صرف الرواتب نيابة عن الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك وفقاً لتوجيهات وزارة الموارد البشرية والتوطين، وضمن مبادرة نظام حماية الأجور.

حلول مالية متطورة

تسخر المجموعة التقدم الرقمي لتطوير حلول رقمية مبتكرة تضمن الشمول المالي وسهولة الوصول إلى الخدمات لجميع العملاء. ويشمل ذلك إطلاق المحفظة الرقمية التي توفر خدمات دفع رقمية آمنة وتحويل الأموال وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة، بما يعزز سهولة الوصول إلى الخدمات المالية ويدعم رؤية دولة الإمارات نحو اقتصاد غير نقدي.

حلول متكاملة لإدارة النقد

توفر المجموعة حلول إدارة النقد والمقتنيات الثمينة من خلال شركة "كاش ترانس" التي تأسست في عام 2011، حيث تقدم خدمات نقل الأموال والمقتنيات الثمينة بشكل آمن، ومعالجتها وتخزينها بشكل آمن، بالإضافة إلى خدمات الحماية، وذلك لصالح المؤسسات المالية الرائدة والشركات الخاصة وكبرى المؤسسات في دولة الإمارات.

خدمات أخرى

تشمل الخدمات الأخرى التي تقدمها المجموعة خدمات شاملة لدفع الفواتير، وحلولاً متكاملة لإدارة النقد، وخدمات تحصيل وتسليم الأموال بشكل آمن، وذلك بالتعاون مع جهات حكومية ومؤسسات رائدة في القطاع الخاص.

أبرز الإنجازات – 2025

المعاملات المنجزة:

تم إنجاز 57 مليون معاملة بنجاح، مما يعكس ثقة عملائنا المتنامية في خدماتنا.

عدد الفروع:

بلغ إجمالي عدد فروع المجموعة 444 فرعاً بنهاية السنة المالية 2025، مسجلاً إضافة صافية قدرها 177 فرعاً منذ السنة المالية 2024، بما في ذلك دمج مجموعة بي أف سي القابضة.

النمو الرقمي:

واصل الاعتماد على القنوات الرقمية تسارعه، حيث ارتفعت المعاملات الرقمية بنسبة 49%، مدعومة بالاستثمارات المستمرة في تطوير المنصات الرقمية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز القدرات المعتمدة على البيانات.

مبادرات جديدة:

تم إطلاق المحفظة الرقمية لتلبية احتياجات الشرائح التي لا تتعامل مع البنوك أو التي لا تحظى بخدمات مصرفية كافية في دولة الإمارات. كما تم استكمال عملية الاستحواذ على مجموعة "بي أف سي" القابضة.

شراكات عالمية:

تم تعزيز العلاقات مع شبكات البنوك والمدفوعات الدولية بما يسهم في تطوير قدرات التحويلات المالية العالمية. كما تم إبرام شراكات استراتيجية مع مع شركة "بيلرس" لخدمات الدفع ذ.م.م، ومصرف رؤيا الإسلامي، وشركة "إيلوي" لصرف مطالبات التأمين (دبي للتأمين)، وشركة فيوتشر ميلز (مجموعة تاسك).

رؤيتنا وقيمنا

رؤيتنا:

نسعى لأن نكون الخيار الأول للعملاء للخدمات المالية المبتكرة، مع ضمان القيمة لعملائنا والمساهمة في التنمية المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

رسالتنا:

تمكين الأفراد والشركات عبر تقديم حلول مالية سهلة الوصول وآمنة ومبتكرة تعزز رفاههم المالي وتدعم نموهم.

قيمنا:

تأتي النزاهة والعمل الجماعي والتميز والابتكار والقيادة الاستراتيجية على رأس أولوياتنا، بالإضافة إلى التزامنا الراسخ تجاه المجتمعات التي نعمل بها.

نظرة على المستقبل

تواصل الأنصاري للخدمات المالية تعزيز مكانتها كشركة رائدة في قطاع الخدمات المالية. مع تركيزها على التحول الرقمي والشمول المالي والحلول المرتكزة على العملاء والنمو الاستراتيجي وتلتزم الشركة بتلبية المتطلبات المالية المتطورة لعملائها مع استيفاء أعلى معايير الأمان وجودة الخدمات.

التاريخ والإنجازات

تأسست شركة الأنصاري للصرافة في عام 1966 على يد المغفور له بإذن الله علي أبو الحسن الأنصاري، وكان فرعها الأول في سوق أبوظبي المركزي. وفي خضم توسّع المدينة، أصبح هذا السوق الحيوي المركز الرئيس للتجارة، مستقطباً التُّجّار والسكان الباحثين عن السلع المتنوعة على حد سواء. وفي الوقت ذاته، كان مركز دبي التجاري حاضراً في السوق لعدة سنوات بما يقترب من 300 متجر على امتداد جانب ديرة من خور دبي.

وفي ديسمبر من عام 1971، أدى قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحفيز ودفع نمو شركة الأنصاري للصرافة، فحققت بدورها تطورات عديدة في الدولة، شملت اعتماد نظام إلكتروني لمعاملاتها المالية، وتقديم خدمات تحويل الأموال العالمية، وبطاقات السفر، وتطبيق للهاتف المحمول يتيح إجراء التحويلات المالية بسلاسة.

وتحت إشراف رئيس مجلس إدارتها السيد محمد الأنصاري وبقية أفراد العائلة، لعبت الشركة أدواراً محورية منذ افتتاحها، فذاع صيتها واشتهر اسمها وتصدّرت قطاع التحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية في المنطقة. ومع توسّعها المستمر، واصلت الشركة التزامها بتلبية احتياجات العملاء ومواكبة اختياراتهم المتغيرة، وهو ما تجلى في الاستثمار الاستراتيجي في القنوات الرقمية، إلى جانب التواجد المادي المستدام لضمان استمرارية التواصل الشخصي.

تفخر شركة الأنصاري للصرافة بما حققته من إنجازات منذ تأسيسها وحتى اليوم، وتتطلع لمواصلة رحلتها الطموحة، مؤكدة التزامها بتقديم الخدمات المالية الشاملة والتكيف مع مشهد القطاع المالي المتغير. وتظهر هذه النظرة بوضوح في التقرير السنوي، والذي يُبرز نمو الشركة ومرونتها وسعيها الثابت إلى تلبية احتياجات العملاء الكرام.

1966

افتتحت الأنصاري للصرافة فرعها الأول في دولة الإمارات في أبوظبي.

1987

اعتمدت نظاماً إلكترونياً متكاملاً للمعاملات المالية.

1999

أطلقت أول برنامج مكافآت للقطاع المالي.

2002

افتتحت أول فرع خارج دولة الإمارات وذلك في دولة الكويت.

2003

- وحدت كافة الفروع.
- كشفت عن هويتها الجديدة.

2004

أطلقت خدمة "كاش إكسبريس".

2010

- افتتاح الفرع رقم 100 لشركة الأنصاري للصرافة في دولة الإمارات في دبي.
- أطلقت خدمة "باي بلس" لدعم نظام الإمارات لحماية الأجور.

2011

أطلقت شركة "كاش ترانس".

2012

وقعت مذكرة تفاهم مع مؤسسة "بيل وميليندا غيتس" للتعاون في مجال الصحة العالمية.

2013

حصلت على جائزة "سوبر براندز الإمارات" للعام الثامن على التوالي.

2016

أطلقت خدمة التحويل الإلكتروني (e-Exchange).

2017

أطلقت شركة "وورلد وايد كاش إكسبريس".

2019

طرحت بطاقة "ترافل كارد بلاتينيوم" التي تدعم 17 عملة.

2020

- أصبحت شريك رئيسي مع فيزا.
- تم تصنيفها ضمن الفئة "5A1" من قبل وكالة "دان آند براد ستريت" لانخفاض المخاطر وارتفاع التقييم الائتماني.

2021

تطبيق الأنصاري للصرافة يُصنف التطبيق المالي الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2022

قدمت خدمات "كاش ترانس" لاستيراد وتصدير العملات الورقية دولياً للآخرين.

2023

- تم إدراجها في سوق دبي المالي.
- افتتحت فرعها رقم 250 في الإمارات العربية المتحدة.
- أطلقت "كاش ترانس" مركزاً حديثاً لإدارة النقد.

2024

- وقعت اتفاقية للاستحواذ على مجموعة "بي أف سي القابضة ذ.م.م".
- أعلنت عن طرح خدمة "الراتب المبكر" وخدمة "أرسل الآن، ادفع لاحقاً" (SNPL).
- إطلاق بطاقة نظام حماية الأجور (WPS) على رخصة "فيزا" الخاصة بالشركة.

2025

- إطلاق بطاقة رقمية متعددة العملات.
- إطلاق الأنصاري ديجيتال باي (المحفظة الرقمية).
- افتتاح مركز النقد والمقتنيات الثمينة المزود بخزنة آمنة.
- تشغيل أول مركبة كهربائية مصفحة لنقل الأموال (CashTrans) في دبي.
- إطلاق أجهزة الإيداع النقدي الذكية.
- إطلاق خدمة السلفة على الراتب لعملاء نظام حماية الأجور (WPS).

البصمة الجغرافية

الظهور من خلال قنوات متعددة

تُلبي منصة الخدمات المالية المتكاملة التابعة لشركة الأنصاري للخدمات المالية احتياجات الأفراد والشركات من خلال توفير خدماتها عبر قنوات متعددة ضمن الفروع والقنوات الرقمية، مع إتاحة الاهتمام الشخصي والمساعدة المهنية.

الفروع

بلغ إجمالي عدد فروع المجموعة 444 فرعاً بنهاية السنة المالية 2025، مسجلاً إضافة صافية قدرها 177 فرعاً منذ السنة المالية 2024، بما في ذلك دمج مجموعة "بي أف سي" القابضة

المرافق الرقمية
التطبيق الهاتف المتحرك
المنصة الإلكترونية
الكاونترات الذكية
الفروع المتنقلة

المركبات
53 مركبة مُصفّحة

مركز إدارة النقد - مرفق حديث لإدارة النقد

مركز إدارة النقد والمقتنيات الثمينة

الخدمات الخاصة
مديرو العلاقات

أنظمة التغذية المتقاطعة

تتضمن منظومة شركة الأنصاري للخدمات المالية عدداً من الأطراف والعمليات، وتعمل على دمج احتياجات السوق، واللوائح التنظيمية، والبنية التحتية للتكنولوجيا من أجل تسهيل نقل الأموال عبر الحدود بكفاءة وبتكلفة فعالة عبر الوسائل التقليدية والرقمية.

منظومة تحويل الأموال
التحويلات المالية
نظام حماية الأجور (WPS)
بلو ريميت (Blue Remit)

منظومة الأوراق النقدية
بطاقات مسبقة الدفع
أوراق نقدية
كاش ترانس

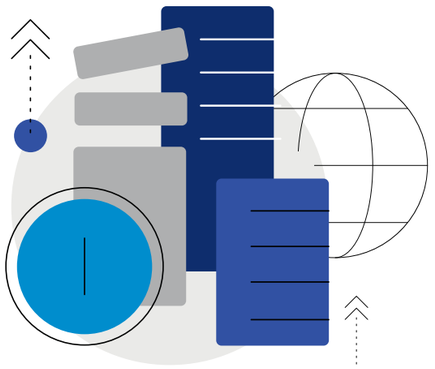

أبرز إنجازات 2025

علاقات المستثمرين:

الموافقة على توزيع أرباح نقدية مؤقتة بقيمة 148.5 مليون درهم عن الربع الرابع من عام 2025.

الالتزام تجاه العملاء:

- عقد شراكة مع مصرف رؤيا الإسلامي المجتمعي لتمكين العملاء من إيداع الأموال النقدية في حساباتهم لدى المصرف من خلال شبكة فروع الأنصاري للصرافة المنتشرة في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التعاون مع شركة "بيلرز" لخدمات دفع الفواتير، وهي شركة عالمية رائدة في حلول دفع الفواتير، بما يتيح للعملاء سداد الفواتير الأساسية في بلدانهم مثل فواتير المرافق ورسوم التعليم وخدمات البث الفضائي المباشر والخدمات المنزلية. وتدعم هذه الخدمة عمليات الدفع في الهند وباكستان والفلبين ومصر وغيرها من الدول، إضافة إلى إتاحة خدمات داخل دولة الإمارات مثل مخالفات شرطة دبي، وسالك، ونول، ومواقف بسهولة وسلاسة.
- إطلاق خدمة جديدة لصرف المطالبات النقدية لتأمين فقدان الوظيفة اللاإرادي بالتعاون مع مجمع التأمين لبرنامج فقدان الوظيفة اللاإرادي الذي تديره شركة دبي للتأمين ش.م.ع. وتتيح هذه الخدمة تنفيذ عمليات صرف المطالبات ضمن البرنامج الذي تشرف عليه وزارة الموارد البشرية والتوطين، بما يضمن حصول المستفيدين على الدعم في الوقت المناسب، مع الاستفادة من شبكة فروع الشركة المنتشرة على مستوى الدولة.
- عقد شراكة مع شركة فيوتشر مايلز التابعة لمجموعة تاسك لتمكين سائقي التوصيل التابعين لها من إيداع الأموال النقدية بسهولة عبر فروع الأنصاري للصرافة.
- تعزيز برنامج بلس للمكافآت من خلال إبرام شراكات جديدة وإطلاق عروض حصرية وإضافة مزايا رقمية متقدمة. كما تم إطلاق رسائل بريد إلكتروني بعد تنفيذ المعاملات، وتنظيم حملة "استبدل واربح"، وتحقيق نمو بنسبة 40% في مشاركة العملاء في البرنامج.
- توفير تجربة مصرفية سلسة للعملاء من خلال خدمات السحب النقدي والتحويلات عبر الأنصاري للصرافة، وذلك من خلال تعزيز انتشار أجهزة الصراف الآلي داخل الفروع والتوسع فيها بالتعاون مع كبرى البنوك في دولة الإمارات.

التوسع الاستراتيجي:

استكملت المجموعة عملية الاستحواذ على مجموعة "بي أف سي" القابضة، لتصبح بذلك أكبر مؤسسة مالية غير مصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أسهمت هذه الصفقة في تعزيز حضور المجموعة إقليمياً، حيث أصبحت تحتل المرتبة الأولى في مملكة البحرين والمرتبة الثالثة في دولة الكويت، إضافة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق في الهند، مع تعزيز مكانتها الريادية في سوق التحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية في دولة الإمارات.

كما تسهم خبرات مجموعة بي أف سي القابضة في مجال التكنولوجيا المالية وحلولها الرقمية في دعم استراتيجية النمو للمجموعة وتعزيز تفاعل العملاء. ومن المتوقع استكمال عملية التكامل وتحقيق أوجه التآزر بين الشركتين خلال عام 2026.

التوطين:

- تحقيق نسبة التوطين المستهدفة لدى الأنصاري للصرافة وفق متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبالغة 22.78%.
- تجاوز أهداف توظيف المواطنين الإماراتيين من خلال استقطاب 559 مواطناً إماراتياً جديداً للانضمام إلى الشركة، بما يعزز التزام المجموعة بتنمية الكفاءات الوطنية.
- تعزيز قاعدة المواهب الوطنية من خلال تنظيم 56 يوماً مفتوحاً للتوظيف، بما يوفر فرصاً موجهة لاستقطاب المواطنين الإماراتيين والتواصل معهم.
- تنظيم حفل افتتاح مركز المبيعات الهاتفية الجديد في رأس الخيمة بنجاح، بما يسهم في تعزيز نطاق العمليات والقدرات التشغيلية.
- تعزيز التفاعل الثقافي والشمول المؤسسي من خلال الاحتفال بـ يوم المرأة الإماراتية ويوم العلم في مراكز المبيعات الهاتفية في رأس الخيمة والفجيرة والشارقة، إلى جانب تنظيم احتفالات اليوم الوطني في المقر الرئيسي.

مشاركة الموظفين:

واصلت المجموعة خلال عام 2025 تعزيز اهتمامها برفاه الموظفين عبر مبادرات متنوعة تدعم الصحة البدنية والعافية النفسية والثقافة المالية والتفاعل الثقافي، ومن أبرزها:

- الرياضة واللياقة البدنية: تنظيم جلسات أسبوعية لممارسة الريشة الطائرة وكرة السلة وكرة القدم، ودوريات للكريكيت، والمشاركة في فعاليات تحدي دبي للياقة بما يشمل الجري وركوب الدراجات والبوغا وتحديات الخطوات، إضافة إلى تنظيم بطولات رياضية في الكريكيت وكرة القدم وكرة السلة.
- الصحة والعافية: إجراء فحوصات صحية شاملة، وفحوصات للأسنان والعيون، وتنظيم حملات توعوية بالصحة النفسية، إلى جانب مبادرات التوعية بالكشف المبكر عن سرطان الثدي.
- التعلم والتفاعل: تنظيم مسابقات "تعلّم واربح"، والاحتفال بشهر الثقافة المالية، وإصدار نشرات دورية من إدارة الموارد البشرية لتعزيز التواصل الداخلي.

العلاقات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية

واصلت المجموعة خلال عام 2025 تعزيز مشاركتها المجتمعية من خلال مبادرات إنسانية واجتماعية متعددة، شملت زيارة دار سعادة كبار المواطنين في دبي، ومستشفى كبار السن في رأس الخيمة، ومستشفى الجليلة التخصصي للأطفال، وجمعية الإمارات لمتلازمة داون، إضافة إلى المشاركة في حملة "الإمارات نظيفة".

وفي إطار تقليدها الممتد لأكثر من عقد في مبادرات المسؤولية المجتمعية خلال شهر رمضان المبارك، قامت المجموعة بتوزيع 10,000 وجبة إفطار في مختلف إمارات الدولة، مسهمةً في الوصول إلى 100,000 وجبة إفطار تم توزيعها على المجتمعات المحتاجة، وذلك دعماً لمبادرة عام المجتمع 2025 في دولة الإمارات وتعزيزاً لقيم التضامن المجتمعي.

الجوائز والتكريمات:

- أفضل شركة لصرف العملات الأجنبية – الأنصاري للصرافة (جوائز فاينانس ميدل إيست – سبتمبر 2025)
- أفضل مزود لخدمات التحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية – الأنصاري للصرافة (جوائز قادة المدفوعات في الشرق الأوسط – سبتمبر 2025)
- أفضل مزود لتقنية المدفوعات عبر الحدود – بلو ريميت (جوائز قادة المدفوعات في الشرق الأوسط–سبتمبر2025)
- الميدالية الذهبية للتميز في استقطاب الكوادر الوطنية (التوطين) – الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع (جوائز إيكونوميك تايمز لرأس المال البشري – أكتوبر 2025)
- الفئة الذهبية – جهود استثنائية في التوطين – الأنصاري للصرافة (جائزة نافس – أكتوبر 2025)
- المركز الثالث – فئة الشركات الكبرى في قطاع الصرافة – الأنصاري للصرافة (جائزة نافس – أكتوبر 2025)
- فئة النخبة – الأنصاري للصرافة (جائزة الإمارات للريادة في سوق العمل – نوفمبر 2025)
- اختيار راشد الأنصاري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الأنصاري للخدمات المالية ضمن قائمة أفضل 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط وفق تصنيف فوربس الشرق الأوسط في نوفمبر 2025.

02

المراجعة الاستراتيجية

- كلمة رئيس مجلس الإدارة 20
- نظرة عامة على السوق وآفاقه 22
- رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة 24
- رسالة الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة 26
- الاستراتيجية 28
- المخاطر والامتثال 36

كلمة رئيس مجلس الإدارة

محمد علي الأنصاري
رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

شكّل العام المالي 2025 محطةً جديدة في مسيرة النمو المتواصلة لشركة الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع، حيث عزّز مكانة المجموعة كمزوّد رائد ومتكامل للخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أسهم استحواذ المجموعة على مجموعة بي أف سي القابضة خلال العام في توسيع نطاق حضورنا الجغرافي وتعزيز وجودنا في منطقة الخليج والهند.

وفي ظل بيئة اقتصادية ديناميكية تتسم بتطوّر توقعات العملاء وتسارع التحول الرقمي وتنامي المتطلبات التنظيمية، أظهرت المجموعة قدرةً عالية على المرونة والتكيّف، مستندةً إلى خبرتها العميقة والتزامها المستمر بالابتكار وتقديم القيمة المضافة.

لقد واصلت المجموعة ريادتها في الدمج بين الخدمات المالية التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة، الأمر الذي مكّننا من تحقيق مستويات متقدمة من التميز التشغيلي وتعزيز التواصل مع عملائنا بشكلٍ غير مسبوق. وفي الوقت ذاته، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ مكانتها كقوة اقتصادية عالمية ومركزٍ رائد للابتكار المالي، وهي منظومة اقتصادية متطورة نجحنا في توظيفها استراتيجياً لتعزيز القيمة المستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

ومن المتوقع أن يواصل اقتصاد دولة الإمارات تحقيق نمو قوي، حيث تشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.3% في عام 2026 مدفوعاً بارتفاع الإيرادات غير النفطية. كما أعلنت الدولة في أكتوبر 2025 عن أكبر ميزانية اتحادية في تاريخها بقيمة 92.4 مليار درهم إماراتي، في خطوة تعكس التزامها بتحقيق مستهدفات "رؤية نحن الإمارات 2031" الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع ومرن قادر على مواكبة التحولات العالمية، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في الإنسان باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية.

وقد اعتمد مجلس الوزراء الميزانية العامة للاتحاد لعام 2026 بقيمة 92.4 مليار درهم إماراتي مقارنةً بـ 71.5 مليار درهم إماراتي في عام 2025، ما يمثل زيادة بنسبة 29%.

وفي سياق الزخم الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات في مجال تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل، تواصل إمارة دبي تنفيذ سياسات مالية استشرافية تعزز مكانتها كمركز عالمي للأعمال والابتكار. وفي هذا الإطار، اعتمدت الإمارة ميزانية إجمالية بقيمة 302.7 مليار درهم إماراتي للدورة المالية الممتدة لثلاث سنوات 2026-2028، وهي الأكبر في تاريخ الإمارة، بما ينسجم مع الطموحات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والارتقاء بجودة حياة المجتمع.

وتؤكد الأنصاري للخدمات المالية التزامها الثابت بسياسة توزيع الأرباح، حيث اقترح مجلس الإدارة توزيع دفعة ثانية من الأرباح النقدية بقيمة 148.5 مليون درهم إماراتي عن العام، وذلك رهناً بموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المقبل. ويعكس هذا التوزيع حرصنا على توفير عوائد مستقرة ومستدامة للمساهمين. وبذلك يرتفع إجمالي توزيعات الأرباح عن عام 2025 إلى 297 مليون درهم إماراتي (4 فلس للسهم)، بما يعادل نحو 74% من صافي الأرباح بعد الضريبة لهذا العام.

ومع تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، نواصل التزامنا بتطوير منصة خدمات مالية ذكية وشاملة ومرنة، قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع. ويتمثل طموحنا في تعزيز ريادتنا في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، والتوسع المسؤول في الأسواق الواعدة، ومواصلة تحقيق قيمة مستدامة وعوائد مستقرة لمساهمينا.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عملائنا وموظفينا والجهات التنظيمية وشركائنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر. ومعاً سنواصل بناء مؤسسة ترتكز على النزاهة والابتكار والقيمة المستدامة.

أبرز إنجازاتنا في العام 2025

نمو مالي قوي: تعكس نتائجنا المالية القوية فعالية مبادراتنا الاستراتيجية وكفاءتنا التشغيلية. لقد نجحنا في تحقيق التوازن بين التوسع الرقمي وتعزيز حضورنا الفعلي، مما أدى إلى تحسين إمكانية الوصول، وزيادة التفاعل مع العملاء بدرجةٍ كبيرة.

تسريع وتيرة الابتكار واستخدام التكنولوجيا المتقدمة: بادرنا بزيادة استثماراتنا في التقنيات المتطورة، خاصةً الذكاء الاصطناعي والأتمتة، لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الأمن ودفع عجلة الابتكار المالي.

التركيز على العملاء: أدى تركيزنا المتزايد على رضا العملاء إلى تحسينات كبيرة في منصاتنا الرقمية، وتوفير خدمات مالية سلسة ومخصصة تلبي أعلى معايير الأمان.

المواءمة مع رؤية الإمارات العربية المتحدة: يتماشى توجُّهنا الاستراتيجي بشكل وثيق مع الرؤية الاقتصادية الطموحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نلتزم بدعم مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة والإسهام بتعزيز الاقتصاد من خلال زيادة الشمول المالي وتقديم أفضل الخدمات المالية.

نظرة عامة على السوق وآفاقه المستقبلية

شركة الأنصاري للخدمات المالية: محرك للنمو في دولة الإمارات ومنطقة الخليج

تحظى الأنصاري للخدمات المالية بمكانة استراتيجية في السوق باعتبارها إحدى المجموعات الرائدة في تقديم الخدمات المالية المتكاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تسهم في تسهيل حركة الأموال محلياً وعالمياً.

وتزاول المجموعة أعمالها في دولة الإمارات العربية المتحدة، إحدى أسرع دول العالم تطوراً، والتي تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي كمركز إقليمي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، فضلاً عن كونها وجهة سياحية عالمية رئيسية. كما تحظى الدولة بدعم حكومي مستمر وسياسات اقتصادية استشرافية وبيئة أعمال متطورة، ما يعزز جاذبيتها كوجهة استثمارية مستقرة وجاذبة لكل من المستثمرين المحليين والدوليين.

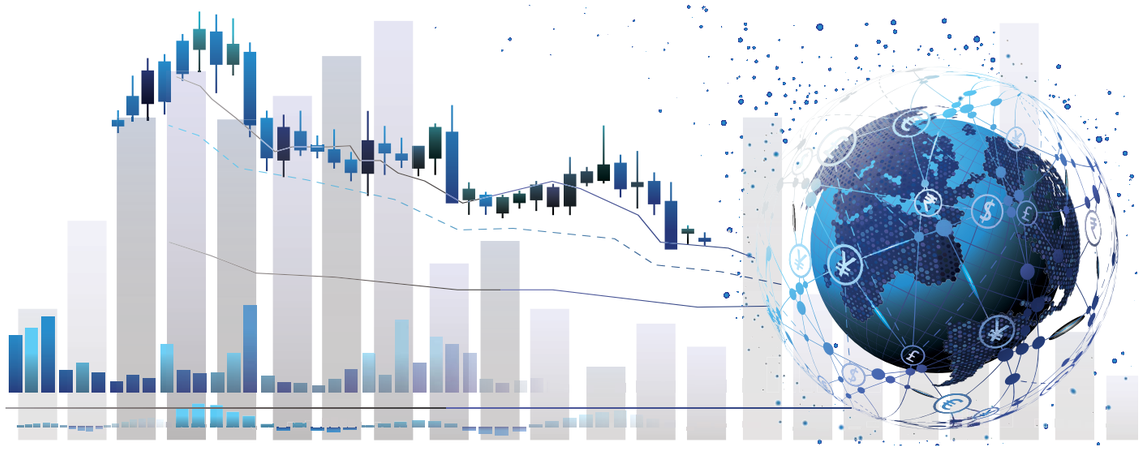

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي
دولة الإمارات (أبوظبي ودبي) ودول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية والتحديات الجيوسياسية المستمرة، لا تزال التحويلات المالية تحافظ على مستوى عالٍ من المرونة والاستقرار. وبالنسبة للعديد من المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن تحويل الأموال إلى بلدانهم لا يُعد مجرد معاملة مالية، بل يمثل جزءاً أساسياً من نمط حياتهم ووسيلة حيوية للحفاظ على ارتباطهم بعائلاتهم ومجتمعاتهم.

وقد تجلت هذه المرونة بوضوح خلال جائحة كوفيد - 19، حيث استمرت خدمات التحويلات المالية في العمل باعتبارها خدمة أساسية، بما مكّن الأفراد من دعم أسرهم حتى في أصعب الظروف. ويعكس استمرار هذا القطاع قوته ومدى الثقة التي يحظى بها.

وقد أكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن النظام المصرفي والمالي في الدولة لا يزال يتمتع بمتانة عالية ورأس مال قوي ويعمل بكفاءة في مختلف أنحاء الدولة، مشيراً إلى أن المؤسسات المالية تواصل تقديم خدماتها دون انقطاع، مدعومة ببنية تحتية رقمية متطورة وإطار تنظيمي قوي.

ويحمل عام 2026 أهمية خاصة بالنسبة لشركة الأنصاري للصرافة، حيث نحتفل بمرور 60 عاماً على تأسيسها. وعلى مدى ستة عقود، ساهمت الشركة بفخر في خدمة المجتمعات في مختلف أنحاء دولة الإمارات، وساعدت الملايين على البقاء على تواصل مع أسرهم من خلال توفير خدمات تحويل الأموال بشكل سهل وآمن وموثوق.

ووفقاً لتقرير التحديث الاقتصادي لدول الخليج الصادر عن البنك الدولي في ديسمبر 2025، فمن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في المنطقة تحسناً خلال عام 2026، مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط واستمرار النشاط القوي في القطاعات غير النفطية.

آفاق اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

من المتوقع أن تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على زخم النمو، مدعومة بالإصلاحات الهيكلية وتسارع الابتكار الرقمي. وتشير التوقعات إلى أن معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس سيبلغ 4% في عام 2025، على أن يتسارع إلى 4.5% في عام 2026، مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ومن المتوقع أن تظل القطاعات غير النفطية، مثل الخدمات المالية والصناعة والتجارة بالجملة والتجزئة، قوية ومرنة، مدعومة بمبادرات تنويع الاقتصاد المستمرة، إلى جانب ارتفاع إنتاج النفط. كما تواصل قطاعات السياحة والنقل لعب دور محوري في دعم هذا التحول الاقتصادي، مدفوعة بمشاريع البنية التحتية الكبرى.

ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا المسار يتطلب مواصلة التقدم في تنفيذ استراتيجيات الرؤى الوطنية وإدارة السياسات المالية بحكمة، للحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية واحتمالات تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي نحو 355 مليار درهم إماراتي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، منها 113.8 مليار درهم إماراتي في الربع الثالث وحده.

وسجل الاقتصاد نمواً بنسبة 4.7% خلال هذه الفترة، وبنسبة 5.3% في الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، ما يعكس نشاطاً اقتصادياً واسع النطاق عبر مختلف القطاعات.

وقد سجل قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية أعلى معدلات النمو، حيث ارتفع بنسبة 15.4% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، بقيمة مضافة بلغت 5.3 مليار درهم، مساهماً بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما حقق قطاع الخدمات المالية والتأمين أداءً قوياً، حيث نما بنسبة 8.5% ليصل إلى 42.8 مليار درهم، مساهماً بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الربع الثالث وحده، سجل القطاع نمواً بنسبة 12.9%، ما يعكس قوة القطاع المالي في دبي.

وسجل قطاع الإنشاءات نمواً مماثلاً بنسبة 8.5% ليبلغ نحو 23.9 مليار درهم، مساهماً بنسبة 6.7% من الاقتصاد، مدفوعاً باستمرار مشاريع البنية التحتية والتطوير العقاري في الإمارة.

أما قطاع العقارات فقد نما بنسبة 6.7% ليصل إلى 29.1 مليار درهم، مساهماً بنسبة 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعوماً باستمرار الطلب على العقارات السكنية والتجارية.

شهد اقتصاد إمارة أبوظبي نمواً قوياً بنسبة 7.7% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2025، ليصل إلى قيمة قياسية بلغت 325.7 مليار درهم إماراتي.

وسجل قطاع الإنشاءات نمواً بنسبة 13.9% ليصل إلى 30.5 مليار درهم، مساهماً بنسبة 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً باستمرار مشاريع البنية التحتية ومشاركة القطاع الخاص.

كما نما قطاع العقارات بنسبة 13.1% ليصل إلى 12.1 مليار درهم، ما يعكس استمرار الطلب على المشاريع السكنية والتجارية.

وارتفع قطاع النقل والتخزين بنسبة 13.8% ليصل إلى 8.2 مليار درهم، مدعوماً بزيادة حركة الشحن والنشاط في الموانئ وتوسع الخدمات اللوجستية، بما في ذلك اتفاقيات التأجير طويلة الأجل في ميناء خليفة.

اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

تواصل دولة الإمارات تحقيق نمو اقتصادي قوي ومتوازن بين القطاعين النفطي وغير النفطي. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 4.8% في عام 2025، مع استمرار الدولة في تنويع قاعدة صادراتها.

ويعتمد هذا النمو على مزيج من زيادة إنتاج النفط والأداء القوي لقطاعات السياحة والنقل والتجارة والخدمات المالية والإنشاءات، وهي قطاعات تسهم مجتمعة في تعزيز النشاط الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص.

البحرين:

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد البحريني نمواً بنسبة 3.5% في عام 2025، مدفوعاً بتنويع الاقتصاد في قطاعات رئيسية مثل السياحة والخدمات المالية والصناعة.

الكويت:

يتوقع أن يحقق الاقتصاد الكويتي نمواً بنسبة 2.7% في عام 2025، نتيجة تحسن أداء صادرات النفط واستمرار النمو في الأنشطة غير النفطية.

الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي:

من المتوقع أن تحقق كل من سلطنة عُمان ودولة قطر نمواً اقتصادياً إيجابياً في عام 2025، حيث من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.1% و2.8% على التوالي، مدعوماً بالنشاط القوي في القطاعات غير النفطية واستمرار الإصلاحات الاقتصادية.

خلاصة المشهد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والإمارات 2025

بصورة عامة، تبدو الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2025 واعدة، مدعومة بعدة عوامل رئيسية، أبرزها:

- تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الرئيسية لدول المجلس
- استمرار مرونة القطاعات غير النفطية
- التوازن بين مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية
- سياسات مالية ونقدية داعمة للنمو
- مبادرات استراتيجية لتنويع الاقتصاد والتحول الرقمي

وتوفر هذه الأسس الاقتصادية الكلية قاعدة قوية للاستقرار الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين، بما يدعم استمرار النمو وتهيئة بيئة مواتية تمكن الأنصاري للخدمات المالية من توسيع أعمالها وتعزيز القيمة المقدمة لجميع أصحاب المصلحة.

رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

راشد علي الأنصاري
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السادة المساهمين وأصحاب المصلحة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي للعام المالي 2025، وهو عامٌ أظهرت فيه الأنصاري للخدمات المالية قدرةً كبيرة على التكيّف والمرونة، بما يعكس قوة نموذج أعمالها المتنوع ومتانة موقعها في قطاع الخدمات المالية.

الفرص في ظل التحديات

اتسم عام 2025 بمزيج من الفرص والتحديات، حيث تأثرت ظروف السوق بتغير تدفقات التجارة العالمية وتقلبات العملات والضغوط التنافسية في الأسواق التي نعمل فيها. ورغم هذه التحديات، تمكنت المجموعة من تحقيق أداء مالي قوي، حيث بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 1.29 مليار درهم إماراتي، مسجلاً أعلى مستوى في تاريخ المجموعة ومتجاوزاً الرقم القياسي السابق المسجل في عام 2022، مع نمو بنسبة 12% على أساس سنوي.

وقد جاء هذا الأداء القوي مدعوماً بمساهمات متينة من مختلف قطاعات أعمالنا الرئيسية، إلى جانب الدور الإيجابي لعملية دمج مجموعة بي أف سي القابضة في تعزيز قاعدة الإيرادات، فضلاً عن استمرار النمو في خدمات المعاملات ذات الحجم المرتفع والقنوات الرقمية.

وسجلت أنشطة التحويلات المالية زخماً قوياً خلال العام، حيث ارتفع حجم المعاملات بنسبة 15% على أساس سنوي، ما يعكس الثقة المتواصلة للعملاء في خدماتنا الموثوقة للتحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية.

كما شهدت معاملات الأوراق المصرفية نمواً ملحوظاً بنسبة 20% على أساس سنوي، مدعومة باستمرار الطلب على خدمات صرف العملات عبر شبكتنا الواسعة.

أما القنوات الرقمية فقد حققت أداءً متميزاً، حيث ارتفعت المعاملات الرقمية بنسبة 49% على أساس سنوي، لتشكل نحو 25% من إجمالي التحويلات المالية الصادرة، ما يعكس التحول المتسارع نحو الحلول المالية الرقمية المريحة والمدعومة بالتكنولوجيا.

كما حافظت أعمال قطاع الشركات على زخمها القوي، حيث سجلت نمواً بنسبة 18% على أساس سنوي، ما عزز مكانتنا الريادية في مجال التحويلات المالية الموجهة للشركات (B2B).

محطة استراتيجية بارزة

شكّل عام 2025 محطة استراتيجية مهمة في مسيرة المجموعة من خلال الاستحواذ الناجح ودمج مجموعة "بي أف سي" القابضة. وقد أسهمت هذه الصفقة الاستراتيجية في توسيع حضورنا الجغرافي وتعزيز مكانتنا في أهم ممرات التحويلات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والهند.

وبنهاية العام، ارتفع عدد فروع المجموعة إلى 444 فرعاً، بزيادة صافية قدرها 177 فرعاً مقارنة بالعام السابق، منها 160 فرعاً في مملكة البحرين ودولة الكويت والهند نتيجة دمج مجموعة بي أف سي القابضة، إضافة إلى 17 فرعاً جديداً تم افتتاحها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتسير عملية دمج المجموعة وفق الخطط الموضوعة، ومن المتوقع تحقيق التكامل التشغيلي والتجاري الكامل تدريجياً خلال عام 2026، بما يعزز قاعدة الإيرادات المتنوعة ويقوي قدرتنا على خدمة العملاء في الأسواق القائمة والناشئة على حد سواء.

التحول الرقمي كركيزة أساسية

يظل التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجيتنا طويلة الأمد. ومع استمرار تحول تفضيلات العملاء نحو الخدمات المالية الأسرع والأكثر سهولة وأماناً، قمنا بتسريع استثماراتنا في التكنولوجيا وتطوير منصاتنا الرقمية.

وخلال عام 2025، عالجت المجموعة ملايين المعاملات سنوياً عبر شبكتها الواسعة من الفروع والقنوات الرقمية، حيث شكلت المنصات الرقمية نحو 25% من إجمالي حجم المعاملات. ويعكس هذا التحول المتزايد نحو القنوات الرقمية الثقة المتنامية للعملاء في منصاتنا ونجاح جهودنا في مجال التحول الرقمي.

ومن أبرز محطات هذا المسار إطلاق محفظة الأنصاري الرقمية، التي صُممت لتوفير خدمات مالية آمنة وسهلة الوصول ومريحة للعملاء. ويسهم هذا التوسع الاستراتيجي في منظومتنا الرقمية في تعزيز تجربة العملاء وتعميق مستوى التفاعل معهم، إضافة إلى توسيع قدرتنا على خدمة مختلف شرائح العملاء، بما في ذلك الأفراد الذين لا تتوفر لهم خدمات مصرفية كافية، بما يدعم النمو المستدام والشمول المالي.

وأصبحت القنوات الرقمية بشكل متزايد الوسيلة المفضلة لإجراء المعاملات، حيث تسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية وقابلية التوسع عبر مختلف عمليات المجموعة. ومن خلال مواصلة تطوير بنيتنا التحتية الرقمية وتعزيز قدراتنا التقنية، نسعى إلى تقديم حلول مالية سلسة وآمنة ومدعومة بالتكنولوجيا تتماشى مع رؤية دولة الإمارات نحو اقتصاد رقمي متطور وأقل اعتماداً على النقد.

آفاق قوية للمستقبل

يشهد قطاع الخدمات المالية تحولات متسارعة، حيث تسهم الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل نماذج الأعمال التقليدية. ورغم أن زيادة المنافسة تسهم في تعزيز الابتكار وتوفير خيارات أوسع للعملاء، فإن بعض الممارسات في مجالات غير خاضعة للتنظيم الكافي قد تطرح تحديات تتعلق بالامتثال والشفافية وحماية العملاء.

وفي هذا السياق، نواصل العمل بشكل وثيق مع مجموعة الصرافة والتحويلات المالية والجهات التنظيمية المعنية لدعم المبادرات التي تعزز الرقابة المتسقة وتضمن تكافؤ الفرص في القطاع.

ومع مواكبتنا لهذا المشهد المتغير، نستند إلى إرث راسخ من الثقة والخبرة امتد عبر عقود. وفي عام 2026، ستحتفل الأنصاري للصرافة، إحدى شركات الأنصاري للخدمات المالية، بمرور 60 عاماً على تأسيسها، وهو إنجاز يعكس ستة عقود من خدمة العملاء والمجتمعات في مختلف أنحاء دولة الإمارات.

ويمثل هذا الإنجاز دليلاً على التزامنا المستمر بالموثوقية والنمو المسؤول والابتكار المتواصل، في إطار سعينا إلى بناء مستقبل قطاع الخدمات المالية.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في تعزيز الشفافية وحماية مصالح العملاء ودعم النمو المستدام في قطاع الخدمات المالية الخاضع للتنظيم. كما نؤكد التزامنا الراسخ بالعمل وفق أعلى المعايير التنظيمية.

ومن خلال الجمع بين القوة التنظيمية والمرونة التكنولوجية، فإننا في موقع قوي يمكّننا من المنافسة بفاعلية مع الحفاظ على ثقة العملاء. كما يوفر الاقتصاد القوي لدولة الإمارات واستمرار جهود تنويع الاقتصاد منصة داعمة للتوسع المستدام.

ومع توقعات بتجاوز التحويلات المالية العالمية حاجز التريليون دولار أمريكي بحلول عام 2028، فإننا في موقع ملائم للاستفادة من فرص النمو الهيكلية والحفاظ على دورنا كشريك مالي موثوق.

أولويات واضحة للمستقبل

مع تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، تظل أولوياتنا واضحة، وتشمل:

- التنفيذ المنضبط للاستراتيجيات
- النمو القائم على الابتكار
- الالتزام بالامتثال التنظيمي
- التركيز المستمر على العملاء

وبفضل نموذج أعمالنا المرن وفريق عملنا المتفاني، نحن واثقون من قدرتنا على مواكبة التحولات في السوق وخلق قيمة مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.

وبالنيابة عن الإدارة التنفيذية، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الجهات التنظيمية والمساهمين والعملاء والشركاء وموظفي المجموعة على ثقتهم ودعمهم المستمر.

رسالة الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

سهيل حسين
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

السادة المساهمين وأصحاب المصلحة،

يسرني أن أضع بين أيديكم عرضاً موجزاً لأداء المجموعة المالي والتقدم الاستراتيجي الذي حققته خلال السنة المنتهية في عام 2025. وقد شكّل هذا العام محطة مفصلية في مسيرة نمونا، اتسمت بالإدارة المالية المنضبطة، والتوسع الاستراتيجي، والمحطات التحولية التي عززت بشكل ملموس مكانة المجموعة على المدى الطويل.

الأداء المالي

حققت المجموعة أداءً مالياً متيناً خلال عام 2025، مدعوماً بتنوع مصادر الإيرادات، وقوة أحجام المعاملات، واستمرار الزخم عبر منصاتنا الرئيسية والرقمية. وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين على المستوى الاقتصادي الكلي والضغوط المرتبطة بالتكاليف الناتجة عن مبادرات النمو، فقد حافظنا على ربحية قوية، مستندين إلى الإدارة الرشيدة للتكاليف والاستفادة من الكفاءة التشغيلية.

وبلغ صافي الربح بعد الضريبة للعام 401 مليون درهم إماراتي، فيما وصلت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 563 مليون درهم إماراتي، بما يعادل هامشاً صحياً بلغ 43.6%. وتعكس هذه النتائج استمرار تركيزنا على رفع الكفاءة، وتطوير نماذج تشغيلية قابلة للتوسع، والانضباط في التنفيذ على مستوى المجموعة.

كما حافظت المجموعة على قوة توليد التدفقات النقدية، حيث بلغ صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية 794 مليون درهم إماراتي، مع تحقيق معدل قوي لتحويل الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى نقد بنسبة 93%، بما أتاح للمجموعة مواصلة إعادة الاستثمار في المبادرات الاستراتيجية مع الحفاظ على متانة المركز المالي.

التوسع التشغيلي وتفاعل العملاء

إلى جانب الأداء المالي، شهد عام 2025 استمرار التوسع في نطاق عمليات المجموعة وقاعدة عملائها، بما يعكس الطلب المستدام على خدماتنا ويؤكد مكانتنا الريادية في السوق.

كما واصل الاعتماد على القنوات الرقمية تسارعه، حيث ارتفعت المعاملات الرقمية بنسبة 49%، مدفوعة بالاستثمارات المستمرة في تطوير المنصات، وتحسين رحلات العملاء، وتعزيز القدرات القائمة على البيانات. وفي الوقت ذاته، حافظت شبكة فروعنا على دورها المحوري في أعمال المجموعة، حيث بلغ عدد الفروع 444 فرعاً على

مستوى المنطقة، بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات ويكمل منظومتنا الرقمية المتنامية.

وتؤكد هذه المؤشرات التشغيلية قوة نموذجنا الهجين الذي يجمع بين الحجم والسهولة والابتكار لتلبية احتياجات العملاء المتطورة بكفاءة وأمان.

قوة الميزانية العمومية والسيولة

تواصل المجموعة الحفاظ على ميزانية عمومية قوية ومرنة، حيث بلغ إجمالي الأصول 4.4 مليار درهم إماراتي، مدعوماً بمستويات سيولة كافية وهيكل رأسمالي متحفظ. كما أن انخفاض مستوى الرفع المالي واتباع نهج منضبط في تخصيص رأس المال يضعان المجموعة في موقع قوي يدعم النمو المستقبلي، ومواجهة تقلبات الأسواق، واغتنام الفرص ذات القيمة المضافة.

نمو تحوّلي خلال عام 2025

شكّل استكمال الاستحواذ على مجموعة بي أف سي القابضة إحدى أبرز المحطات المفصلية خلال العام، باعتبارها صفقة استراتيجية بارزة وسّعت بشكل كبير الحضور الإقليمي للمجموعة وقدراتها في خدمات صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية. كما أن إدراج نتائج مجموعة بي أف سي القابضة ضمن نتائج عام 2025 يمثّل تحولاً نوعياً في الحجم، والانتشار الجغرافي، وإمكانات الربحية، بما يعزز مكانة المجموعة الريادية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالتوازي مع ذلك، مثّل إطلاق محفظة الأنصاري الرقمية تقدماً استراتيجياً مهماً في منظومتنا الرقمية. وتسهم هذه المنصة في تعزيز تجربة العملاء، وتعميق مستوى التفاعل، وترسيخ مكانة المجموعة في صدارة الخدمات المالية الرقمية، بما يدعم النمو طويل الأمد ويعزز الشمول المالي.

النظرة المستقبلية

مع تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، نواصل التركيز على تنفيذ استراتيجية النمو بانضباط ووضوح، من خلال دمج عمليات الاستحواذ الأخيرة، وتوسيع القدرات الرقمية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وتظل أولوياتنا واضحة، وتتمثل في: تحقيق ربحية مستدامة، وتوليد تدفقات نقدية قوية، وإدارة المخاطر بحكمة، وخلق قيمة مستمرة لمساهمينا.

وبفضل المنصة الأقوى التي نمتلكها اليوم، والأسس المالية المتينة، والرؤية الاستراتيجية الواضحة، فإننا على ثقة بقدرة المجموعة على تحقيق نمو مستدام طويل الأمد وتعزيز مكانتها الريادية في مشهد الخدمات المالية على مستوى المنطقة.

مراجعة الاستراتيجية:

تعزيز النمو من خلال 6 محاور أساسية

يتمحور التزامنا في الأنصاري للخدمات المالية حول تحقيق قيمة للمساهمين من خلال استراتيجية نمو واضحة قائمة على 6 محاور أساسية، تم إرساؤها خلال طرحنا العام الأول، وأدّت دوراً محورياً في تقدمنا ولا تزال توجه جهودنا في التوسع والتنويع.

وتستند خارطة الطريق الاستراتيجية التي نتبناها إلى أساس يتمحور حول العملاء ورؤى السوق والتقدم التكنولوجي. كما نلتزم بتعزيز ريادتنا في السوق من خلال تلبية احتياجات العملاء المتغيرة، وتبني التحول الرقمي، وتعزيز الربحية، ما يتيح للأنصاري للخدمات المالية تعزيز حضورها في دولة الإمارات العربية المتحدة وتوسيع نطاق أعمالها في دول مجلس التعاون الخليجي.

تقدم ملحوظ عبر المحاور الاستراتيجية الستة:

01
توسيع شبكة فروع المجموعة بدولة الإمارات

02
التوسع الجغرافي

03
الاستثمار في العروض الرقمية

04
تحسين الإيرادات: تعزيز الهوامش وتنويع الخدمات

05
التحويلات المالية العابرة للحدود للشركات

06
إدارة النقد المتكاملة

ومن خلال التنفيذ الناجح لهذه المحاور الستة، تحظى الأنصاري للخدمات المالية بوضع جيد لتحقيق النمو والنجاح المستمر، مقدمة قيمة معززة للمساهمين والمتعاملين على حد سواء.

الركيزة الاستراتيجية الأولى

توسيع شبكة فروع المجموعة: تعزيز الحضور المادي

إدراكاً منّا لأهمية التفاعلات المباشرة، خاصةً لعملائنا المغتربين ذوي الدخل المنخفض، نعمل على توسيع شبكة فروعنا، معتمدين على استراتيجية مدفوعة برؤى الصناعة، حيث تشير التقارير إلى تفضيل قوي للفروع المادية في معاملات تحويل الأموال مما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذا التوسع.

الهدف

تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة مستوى تفاعل العملاء في الأسواق الرئيسية، حيث ركزت المجموعة خلال السنة المالية 2025 على توسيع حضورها الميداني.

الإنجازات

- بلغ إجمالي عدد فروع المجموعة 444 فرعاً بنهاية السنة المالية 2025، ما يمثل زيادة صافية قدرها 177 فرعاً منذ السنة المالية 2024، بما في ذلك دمج شبكة فروع مجموعة بي أف سي القابضة بنجاح.
- أسهم هذا التوسع في تعزيز حضور المجموعة في الأسواق القائمة والجديدة، بما يضمن سهولة وصول العملاء إلى خدماتنا مع دعم النمو المستدام في خدمات التحويلات المالية.

177

زيادة صافية في عدد الفروع منذ السنة المالية 2025، بما يشمل دمج شبكة فروع مجموعة بي أف سي القابضة.

الركيزة الاستراتيجية الثانية

التوسع الجغرافي: توسيع وجودنا في دول مجلس التعاون الخليجي

يحقق تركيزنا على النمو الاستراتيجي داخل دول مجلس التعاون الخليجي نتائج ملحوظة.

الهدف

تعزيز حصتنا السوقية بشكل استراتيجي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الإنجازات

- من المتوقع أن يتم إغلاق صفقة الاستحواذ على شركة الأنصاري للصرافة في الكويت خلال عام 2026.
- أكملت المجموعة الاستحواذ على مجموعة بي أف سي القابضة، لتصبح بذلك أكبر مؤسسة مالية غير مصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي. تعزز هذه الصفقة الحضور الإقليمي للشركة – حيث تحتل المرتبة الأولى في البحرين والثالثة في الكويت، مع توسيع نطاق الوصول في الهند - كما تعزز ريادتها في سوق التحويلات المالية وصرف العملات في دولة الإمارات. كما تسهم خبرة شركة بي أف سي في مجال التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية في دعم استراتيجية النمو لدى الأنصاري للخدمات المالية وتعزيز تفاعل العملاء. ومن المتوقع استكمال عملية الدمج وتحقيق أوجه التكامل التشغيلية بحلول عام 2026.

الركيزة الاستراتيجية الثالثة

الاستثمار في العروض الرقمية: دفع عجلة التحول الرقمي

شهد اعتماد الحلول الرقمية تسارعاً ملحوظاً على مستوى المجموعة، حيث ارتفعت المعاملات الرقمية بنسبة 49%، مدفوعة بالاستثمارات في تطوير المنصات الرقمية، وتحسين رحلات العملاء، وتعزيز القدرات القائمة على البيانات.

الإنجازات

- إطلاق البطاقات الرقمية مسبقة الدفع الفورية، بما يعزز سرعة الخدمة وراحة العملاء.
- إطلاق محفظة الأنصاري الرقمية، بما يسهم في توسيع قدرات المدفوعات الرقمية.
- تحديث وحدة نظام حماية الأجور (WPS)، بما يعزز الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي.
- إطلاق خدمة تسجيل الكفيل لمدفوعات رواتب العمالة المنزلية، بما يسهم في تبسيط إجراءات دفع الرواتب.
- إتاحة مدفوعات ضريبة القيمة المضافة والمعاشات التقاعدية عبر منصة eExchange، بما يوسع نطاق الخدمات المقدمة.
- نمو قوي في البطاقات متعددة العملات، مع زيادة بنسبة 38% في الإصدارات الجديدة وارتفاع بنسبة 33% في إجمالي حجم الإنفاق.

الركيزة الاستراتيجية الرابعة

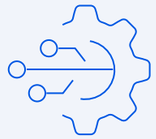

تحسين الإيرادات: تعزيز هوامش الأرباح وتنويع الخدمات

واصلت المجموعة تعزيز جودة الإيرادات من خلال التركيز المنضبط على الخدمات ذات العوائد المرتفعة، وتوسيع مصادر الدخل المتكرر، وتنويع المنتجات والخدمات.

وقد انعكست هذه الاستراتيجية في تحقيق نتائج ملموسة عبر قطاعات الأعمال الرئيسية، أبرزها:

- ارتفاع متوسط معاملات دفع الفواتير بنسبة 2.72%، بما يعزز الإيرادات القائمة على الرسوم ويزيد من ولاء العملاء.
- نمو إيرادات صرف العملات الأجنبية بنسبة 7.5%، مدفوعاً بتحسن التقاط التدفقات المالية وتعزيز القدرة التنافسية لممرات التحويل.
- تحقيق نمو بنسبة 36% في إيرادات الخدمات المتميزة، نتيجة نجاح استراتيجيات البيع الإضافي والتحول نحو الخدمات ذات الهوامش الأعلى.

الركيزة الاستراتيجية الخامسة

التحويلات المالية العابرة للحدود للشركات: توسيع نطاق حضورنا المؤسسي

واصلت المجموعة تعزيز حضورها في قطاع الشركات من خلال تطوير قدراتها في مجال التحويلات المالية الدولية وتوسيع قاعدة عملائها من المؤسسات.

وقد أسفر هذا التوجه الاستراتيجي عن نمو بنسبة 42% في تسجيلات الشركات، ما يعكس الطلب المتزايد من قبل الشركات الباحثة عن حلول مدفوعات دولية موثوقة وفعّالة وتنافسية.

الركيزة الاستراتيجية السادسة

إدارة النقد المتكاملة: تعزيز عمليات "كاش ترانس"

نواصل الاستثمار في توسيع عملياتنا الخاصة بـ "كاش ترانس".

الإنجازات

- تقدم "كاش ترانس" خدماتها لـ 78 عميلاً خارجياً وتحقق نمواً مستمراً.
- نمتلك بنية تحتية قوية، تضم 53 مركبة مصفحة، مركز واحد لمعالجة النقد و مركز واحد لإدارة النقد والمقتنيات الثمينة و 285 مركز نقدي.

49
مركبة مصفحة

1
مركز لمعالجة النقد

1
مركز لإدارة النقد والمقتنيات الثمينة

285
مركز نقدي

نظرة على إدارة المخاطر

الدور الحاسم لإدارة المخاطر في البيئة الحالية

في ظل البيئة المالية الديناميكية وعالية التنظيم في الوقت الراهن، أصبحت إدارة المخاطر الفعّالة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وباعتبار الأنصاري للخدمات المالية إحدى الشركات الرائدة في قطاع الخدمات المالية، تعمل المجموعة ضمن أطر تنظيمية صارمة وتواجه طيفاً واسعاً من المخاطر التي قد تؤثر في عملياتها وسمعتها واستدامتها على المدى الطويل. ويتيح تطبيق ممارسات قوية لإدارة المخاطر للمجموعة التعامل مع هذه التعقيدات بكفاءة، وحماية مصالح أصحاب المصلحة، والحفاظ على ميزتها التنافسية. ومن خلال تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها بشكل استباقي، نلتزم بأعلى معايير الامتثال والحوكمة، مع تعزيز قدرتنا على الصمود وتحقيق النمو المستدام.

إطار إدارة المخاطر المؤسسية

في الأنصاري للخدمات المالية، يشكل إطار إدارة المخاطر المؤسسية الركيزة الأساسية لنهجنا في التعامل مع المخاطر، حيث يوفر منهجية واضحة ومنظمة لتحديد المخاطر وتقييمها والسيطرة عليها ومتابعتها على مستوى المؤسسة.

ويضمن هذا الإطار دمج اعتبارات المخاطر في جميع عمليات اتخاذ القرار داخل المجموعة، بما يعزز ثقافة الوعي بالمخاطر والمسؤولية على مختلف المستويات التنظيمية. ومن خلال الاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، يعزز إطار إدارة المخاطر المؤسسية قدرتنا على التعامل مع حالات عدم اليقين وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

الامتثال التنظيمي

يُعد الامتثال التنظيمي ركناً أساسياً في استراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة. وتخضع الأنصاري للخدمات المالية لإشراف عدد من الجهات التنظيمية الرئيسية، من بينها:

- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- بنك الكويت المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- هيئة تنظيم الخدمات المالية - سوق أبوظبي العالمي
- مؤسسة تنظيم الصناعة الأمنية

ويضمن إطار الامتثال القوي الذي تعتمده المجموعة الالتزام بكافة المتطلبات التنظيمية، بما يحافظ على سمعة المجموعة ويعزز ثقة أصحاب المصلحة. كما تتيح المراقبة المستمرة والتحديث المنتظم للسياسات والإجراءات مواكبة التغيرات في اللوائح التنظيمية ومعايير القطاع.

هيكلية حوكمة إدارة المخاطر

تؤدي حوكمة إدارة المخاطر دوراً محورياً في الحفاظ على سلامة واستقرار إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وتعتمد الهيكلية المعتمدة على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، بما يعزز المساءلة على مستوى المؤسسة.

ويتولى مجلس الإدارة، بدعم من اللجان التابعة للمجلس ولجان الإدارة على مستوى الشركات التابعة، الإشراف على إطار إدارة المخاطر لضمان توافقه مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. كما تتيح المراجعات الدورية للسياسات والتحديثات المنتظمة القدرة على الاستجابة للمخاطر الناشئة والمتطلبات التنظيمية المتغيرة.

وتحافظ الأنصاري للخدمات المالية على إطار قوي لحوكمة إدارة المخاطر يضمن المساءلة والامتثال والمرونة التشغيلية في مختلف أنحاء المؤسسة.

مجلس الإدارة:

يضع النبرة القيادية من أعلى الهرم الإداري، ويعتمد إطار تقبّل المخاطر والسياسات المرتبطة به، كما يقوم بمراقبة ملف المخاطر للمؤسسة لضمان توافقه مع الأهداف الاستراتيجية.

لجان مجلس الإدارة:

تقوم لجنتا التدقيق وإدارة المخاطر بمراجعة سياسات المخاطر، وتقييم مستويات التعرض للمخاطر، وتوجيه استراتيجيات التخفيف منها على مستوى المجموعة والشركات التابعة.

خطوط الدفاع الثلاثة

يوفر نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في الأنصاري للخدمات المالية منهجية منظمة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.
يمثل خط الدفاع الأول وحدات الأعمال والإدارة التشغيلية، حيث تتحمل مسؤولية تحديد المخاطر وإدارتها ضمن أنشطتها اليومية.
أما خط الدفاع الثاني فيشمل وظائف إدارة المخاطر والامتثال، والتي تقدم الإشراف والتوجيه والدعم لضمان التحكم الفعّال في المخاطر.
في حين يتمثل خط الدفاع الثالث في وظيفة التدقيق الداخلي، التي توفر تأكيداً مستقلاً بشأن كفاية وفعالية ممارسات وضوابط إدارة المخاطر.
ويضمن هذا النموذج وضوح المساءلة، وتعزيز الرقابة، والتحسين المستمر في إدارة المخاطر عبر مختلف مستويات المؤسسة.

إدارة المخاطر ومنع الاحتيال:

يمثل قسم إدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال للمجموعة أحد الركائز الأساسية لإطار إدارة المخاطر في الأنصاري للخدمات المالية، حيث يعمل بشكل مستقل لتوفير رقابة فعّالة وضمان مرونة المؤسسة.
وتشمل مسؤولياته تطوير وتطبيق سياسات إدارة المخاطر، وإجراء تقييمات شاملة للمخاطر، والمراقبة المستمرة لمستويات التعرض للمخاطر باستخدام أدوات التحليل المتقدمة. كما يعمل القسم بشكل وثيق مع وحدات الأعمال لتحديد نقاط الضعف وتنفيذ استراتيجيات استباقية للتخفيف من المخاطر.
ويتولى القسم كذلك قيادة مبادرات مكافحة الاحتيال من خلال المراقبة المستمرة على مدار الساعة عبر خطوط الأعمال الحيوية مثل البطاقات والمحافظ الرقمية والمنصات الرقمية باستخدام أنظمة كشف متقدمة.
وإضافة إلى ذلك، يحرص القسم على تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر من خلال برامج التدريب والتوعية المنتظمة، بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتطورة وأفضل الممارسات في القطاع.

يسهم هذا الإطار المتكامل في تمكين الأنصاري للخدمات المالية من إدارة المخاطر بفاعلية، والحفاظ على مرونة عملياتها، والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

إدارة المخاطر للمجموعة

تعمل وظيفة إدارة المخاطر للمجموعة تحت مظلة إدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال للمجموعة مع درجة عالية من الاستقلالية، حيث تمثل خط الدفاع الثاني ضمن إطار إدارة المخاطر في الأنصاري للخدمات المالية. ويشمل نطاق عملها التعامل مع المخاطر السلبية والفرص المحتملة التي قد تؤثر في قدرة المجموعة على تحقيق أهدافها.

ويدعم الفريق تطوير والحفاظ على أنظمة رقابية فعّالة وقوية تتكيف مع بيئات الأعمال والمتطلبات التنظيمية المتغيرة، وذلك من خلال الحد من المخاطر وعمليات الاحتيال إلى مستويات مقبولة عبر المراقبة الاستباقية والتدابير الوقائية. كما يسهم في تعزيز المرونة التشغيلية من خلال دمج اعتبارات المخاطر ضمن خطط استمرارية الأعمال، وتعزيز اتخاذ القرارات السليمة وممارسات الحوكمة الرشيدة عبر مختلف شركات المجموعة.

وتُعد وحدة إدارة المخاطر الذراع التشغيلية لإطار إدارة المخاطر، وتشمل مسؤولياتها الرئيسية ما يلي:

- تنفيذ سياسات إدارة المخاطر وإجراء تقييمات شاملة للمخاطر.
- مراقبة مستويات التعرض للمخاطر وضمان اتخاذ إجراءات استباقية للتخفيف منها.
- التعاون مع وحدات الأعمال لتحديد المخاطر وإدارتها بفعالية.
- مواكبة التطورات في القطاع والمتطلبات التنظيمية من خلال التدريب والتطوير المستمر.

ومن خلال دمج هذه الممارسات، تعزز إدارة المخاطر للمجموعة قدرة الأنصاري للخدمات المالية على الحفاظ على المرونة والجاهزية والامتثال في ظل بيئة مالية سريعة التغير.

ضمان المرونة التشغيلية من خلال إدارة استمرارية الأعمال

تؤدي وظيفة إدارة المخاطر دوراً محورياً في حماية المرونة التشغيلية لجميع الكيانات التابعة للمجموعة. ويتحقق ذلك من خلال تطوير وتنفيذ إطار شامل لإدارة استمرارية الأعمال يضمن قدرة المؤسسة على الاستجابة بفعالية لأي اضطرابات والحفاظ على العمليات الأساسية في مختلف الظروف.

وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا الإطار تصميم وصيانة خطط قوية لاستمرارية الأعمال تتوافق مع الاحتياجات التشغيلية لكل شركة ضمن المجموعة، إلى جانب إنشاء الأنظمة والعمليات التي تتيح التعافي السريع وتقليل فترات التوقف عند حدوث أحداث غير متوقعة، بما يعزز آليات المرونة المؤسسية. كما يتم تعزيز ثقافة الجاهزية والاستعداد من خلال تنظيم جلسات تدريبية منتظمة، وإجراء اختبارات سنوية لخطط استمرارية الأعمال، إضافة إلى برامج توعوية لموظفي المجموعة.

ومن خلال دمج إدارة استمرارية الأعمال ضمن استراتيجية إدارة المخاطر، تضمن الأنصاري للخدمات المالية الحفاظ على مرونتها التشغيلية وقدرتها على تقديم خدمات متواصلة للعملاء وأصحاب المصلحة حتى في ظل التحديات غير المتوقعة.

الالتزام بمنع الاحتيال

يمثل منع الاحتيال أحد الركائز الأساسية في إطار إدارة المخاطر لدينا، حيث يضمن الحفاظ على أعلى معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي في جميع عملياتنا.

وفي هذا السياق، أنشأت الأنصاري للخدمات المالية فريقاً متخصصاً لمراقبة الاحتيال يعمل على مدار الساعة (24/7) ومزوّداً بأحدث الأنظمة والتقنيات المتقدمة لرصد الأنشطة الاحتيالية ومنعها والاستجابة لها في الوقت الفعلي.

ويشمل نهجنا في هذا المجال ما يلي:

- المراقبة المستمرة: مراقبة على مدار الساعة عبر مختلف خطوط المنتجات، بما في ذلك البطاقات والمحافظ الرقمية ومنصات الدفع الرقمية، باستخدام أنظمة متقدمة لرصد الاحتيال.
- تعزيز الضوابط الداخلية: تطبيق ضوابط أمنية متعددة المستويات وتنبيهات آلية للكشف عن المعاملات المشبوهة والحد من المخاطر بسرعة.
- التعاون مع وحدات الأعمال: العمل مع الإدارات المختلفة لتحديد نقاط الضعف المحتملة وتنفيذ إجراءات وقائية قبل حدوث المشكلات.
- التدريب والتوعية: تنظيم برامج تدريبية دورية لتعزيز الوعي بمخاطر الاحتيال وضمان الالتزام بالإجراءات والضوابط المعتمدة لمكافحة الاحتيال.

ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا المتقدمة وثقافة المخاطر الاستباقية، تضمن الأنصاري للخدمات المالية منظومة متكاملة لمنع الاحتيال ومراقبته، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة.

رئيس إدارة المخاطر والامتثال للمجموعة

تقود إدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال للمجموعة قيادة تنفيذية متمثلة في رئيس إدارة المخاطر والامتثال للمجموعة، الذي يتمتع بخبرة واسعة في هذا المجال، ويرفع تقاريره إدارياً إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، كما يتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

ويؤدي رئيس إدارة المخاطر والامتثال للمجموعة دوراً محورياً في:

- تطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للأعمال.
- تحديد مستوى الرغبة في المخاطرة للمجموعة بما يشكل أساساً لجميع عمليات اتخاذ القرار.
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر من خلال التدريب وبرامج التوعية.
- ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية والدولية.
- التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمدققين والمؤسسات المالية، لتعزيز الشفافية والتعاون.

كما يقدم رئيس إدارة المخاطر والامتثال للمجموعة تحديثات ربع سنوية إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على مستوى المجموعة، وكذلك إلى لجان المخاطر في الشركات التابعة عند الحاجة.

وتشمل هذه التقارير:

- عرضاً شاملاً لأنشطة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال ومنع الاحتيال.
- تحديد المخاطر الناشئة ونقاط الضعف المحتملة على مستوى المجموعة.
- تحليلاً مفصلاً لاستراتيجيات التخفيف من المخاطر وتقدم خطط المعالجة.
- توصيات لتعزيز الضوابط وآليات المرونة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.

ويضمن هذا النهج في إعداد التقارير الشفافية والمساءلة ودعم اتخاذ القرار المستنير على أعلى مستويات الحوكمة، بما يعزز التزام الأنصاري للخدمات المالية بإدارة فعالة للمخاطر والمرونة التشغيلية.

المسؤوليات الرئيسية لرئيس إدارة المخاطر

- الإشراف على المخاطر: توفير رقابة مستقلة على أنشطة إدارة المخاطر لضمان تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها بفعالية.
- تحديد الرغبة في المخاطرة والاستراتيجية: تحديد مستويات المخاطر المقبولة وتطوير استراتيجيات لإدارتها ضمن الحدود المعتمدة.
- مراجعة السياسات والضوابط: مراجعة وتحديث سياسات وضوابط إدارة المخاطر بشكل دوري لضمان فعاليتها.
- التقارير والتواصل: ضمان إيصال المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب.
- الامتثال التنظيمي: مراقبة الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.

وفي الأنصاري للخدمات المالية، لا تُعد إدارة المخاطر ومنع الاحتيال مجرد متطلبات امتثال، بل عوامل استراتيجية تمكّن المؤسسة من تحقيق النمو المستدام وتعزيز المرونة التشغيلية وترسيخ ثقة أصحاب المصلحة.

تحديد الرغبة في المخاطرة

يمثل تحديد الرغبة في المخاطرة عنصراً أساسياً في إطار فعال لإدارة المخاطر والحوكمة، حيث يتيح للمؤسسات تحقيق الأداء المستهدف مع تمكين وحدات الأعمال من اتخاذ قرارات مدروسة تأخذ المخاطر بعين الاعتبار.

وفي الأنصاري للخدمات المالية، ندرك الأهمية الحيوية لإطار واضح ومنظم للرغبة في المخاطرة في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

ويحدد إطار الرغبة في المخاطرة لدينا مستويات المخاطر المقبولة عبر مختلف مجالات العمليات، بما يضمن توافق عمليات اتخاذ القرار مع رؤيتنا طويلة الأجل. كما يوضح حدود تقبل المخاطر في سبيل تحقيق النمو المستدام، ويدعم الإدارة الاستباقية للمخاطر، ويعزز الثقة والمرونة التشغيلية عبر جميع وحدات الأعمال.

ومن خلال دمج مفهوم الرغبة في المخاطرة ضمن هيكل الحوكمة لدينا، تضمن الأنصاري للخدمات المالية نهجاً متوازناً في إدارة المخاطر يعزز الابتكار مع الحفاظ على الاستقرار المالي والامتثال التنظيمي.

التخفيف من المخاطر ومعالجتها

يُعد التخفيف من المخاطر ومعالجتها جزءاً أساسياً من استراتيجيتنا الشاملة لإدارة المخاطر. وتعتمد الأنصاري للخدمات المالية نهجاً استباقياً لإدارة المخاطر من خلال مجموعة من الأساليب، تشمل:

- تجنب المخاطر: إيقاف الأنشطة التي تعرض المؤسسة لمخاطر غير مقبولة.
- تقليل المخاطر: تطبيق الضوابط والعمليات للحد من احتمال حدوث المخاطر أو تأثيرها.
- نقل المخاطر: تحويل بعض المخاطر إلى أطراف أخرى عبر أدوات مثل التأمين أو الاستعانة بمصادر خارجية.
- تقبل المخاطر: إدارة المخاطر المتبقية ضمن الحدود المحددة للرغبة في المخاطرة.

وقد صُممت هذه الاستراتيجيات للحد من تأثير الأحداث السلبية وضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على المرونة التشغيلية، في حين تضمن عمليات المراقبة والإبلاغ والمراجعات الدورية فعالية هذه الاستراتيجيات وإمكانية تعديلها عند الحاجة.

أبرز جهود إدارة المخاطر لعام 2025

في عام 2025، واصلت الأنصاري للخدمات المالية تعزيز قدراتها في مجالات إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال ومنع الاحتيال من خلال اعتماد أفضل الممارسات العالمية والالتزام بالمعايير الدولية.

ومن أبرز إنجازات العام:

- إنشاء فريق متخصص لمراقبة الاحتيال يعمل على مدار الساعة مزود بأنظمة متقدمة لرصد المخاطر والأنشطة الاحتيالية عبر مختلف المنتجات مثل البطاقات والمحافظ الرقمية.
- إطلاق مبادرة لضمان الجودة ضمن وظيفة إدارة المخاطر لتعزيز فعالية العمليات والضوابط.
- توسيع فريق العمل عبر استقطاب خبرات متخصصة لتعزيز قدرات إدارة المخاطر.
- تحديث نهج تقبل المخاطر ليتضمن تحليل التكلفة والعائد بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر توازناً.
- تطبيق آلية محسّنة للإبلاغ عن الحوادث عبر جميع وحدات الأعمال لضمان سرعة المعالجة والتصعيد.
- تعزيز الحوكمة من خلال التقارير الدورية المقدمة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجان المخاطر في الشركات التابعة.
- إجراء تقييمات سنوية في مجالات رئيسية مثل الاحتيال والسلوك المهني والجرائم المالية.
- تحديث بيانات الرغبة في المخاطرة بما يتماشى مع المتغيرات التنظيمية والتجارية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- تحديث الأطر التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر ومنع الاحتيال واستمرارية الأعمال.
- تنفيذ برامج توعوية وتدريبية لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة.
- إجراء مراجعة شاملة للمخاطر على مستوى المؤسسة وتطوير خطط تصحيحية لمعالجة المخاطر الرئيسية.

وتؤكد هذه المبادرات التزامنا المستمر بالحفاظ على إطار قوي واستباقي لإدارة المخاطر يدعم استقرار المؤسسة ونموها المستدام.

مستقبل إدارة المخاطر - التعامل مع التعقيد برؤية ومرونة

مع استمرار نمو أعمالنا، تشهد البيئة التنظيمية تطورات متسارعة بوتيرة غير مسبوقة. وفي الأنصاري للخدمات المالية (AAFS)، ندرك أن إدارة المخاطر اليوم أصبحت أكثر تعقيداً وأهمية من أي وقت مضى. إذ تواجه المؤسسات نطاقاً واسعاً من المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالسمعة والامتثال التنظيمي والعمليات والاستراتيجية. وفي ظل هذا المشهد المالي الديناميكي، تظل الأنصاري للخدمات المالية ملتزمة بتعزيز إطار إدارة المخاطر لديها بما يضمن المرونة والامتثال والنمو المستدام. ويستند نهجنا المستقبلي إلى ستة محاور استراتيجية تهدف إلى ترسيخ مكانة الأنصاري للخدمات المالية كجهة رائدة في التميز في إدارة المخاطر:

1. دمج التقنيات المتقدمة:

نعمل على تبنّي أحدث التقنيات المتقدمة، بما في ذلك تحليلات البيانات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والأتمتة وأنظمة المراقبة المتطورة، بهدف تعزيز قدرتنا على رصد المخاطر الناشئة وتقييمها والاستجابة لها. وتُمكّننا هذه الابتكارات من تسريع عملية اتخاذ القرار وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتخفيف من المخاطر، بما يعزز مرونتنا في بيئة تتسم بعدم اليقين.

2. الامتثال التنظيمي الاستباقي:

تشهد الأطر التنظيمية تغيرات متسارعة، وتلتزم الأنصاري للخدمات المالية بمواكبة هذه التطورات من خلال تحديث أطر العمل والسياسات بصورة مستمرة لضمان التوافق مع المعايير التنظيمية المتجددة. ويسهم هذا النهج الاستباقي في ضمان الامتثال الكامل وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة وترسيخ سمعة المؤسسة كجهة مسؤولة وشفافة.

3. ترسيخ ثقافة قوية لإدارة المخاطر:

لا تقتصر إدارة المخاطر على إدارة أو قسم معين، بل تمثل مسؤولية مشتركة على مستوى المؤسسة. ومن هذا المنطلق، نعمل على تعزيز ثقافة المساءلة والوعي بالمخاطر عبر جميع مستويات المنظمة، من خلال التدريب المنتظم والتواصل الفعّال ومشاركة القيادات، بما يمكّن الموظفين من اتخاذ قرارات مدروسة تراعي المخاطر في أعمالهم اليومية.

4. اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات:

من خلال توظيف تحليلات البيانات المتقدمة، نسعى إلى تحويل الرؤى المتعلقة بالمخاطر إلى معلومات قابلة للتنفيذ تدعم اتخاذ القرار. ويساعد تحليل البيانات التاريخية والمؤشرات التنبؤية في استشراف التحديات المحتملة ووضع استراتيجيات استباقية تحمي عملياتنا وتدعم تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

5. التحسين المستمر والابتكار:

تُعد إدارة المخاطر عملية مستمرة وليست هدفاً نهائياً. لذلك نحرص على المقارنة المعيارية مع أفضل الممارسات العالمية وتبني المعايير الرائدة في القطاع، مع مواصلة تطوير وتحسين عملياتنا بصورة مستمرة. ويضمن هذا الالتزام بالابتكار بقاء إطار إدارة المخاطر لدينا قوياً وقابلاً للتكيف وجاهزاً لمتطلبات المستقبل.

6. إشراك أصحاب المصلحة وتعزيز الشفافية:

يُعد الحوار المفتوح مع الجهات التنظيمية والمستثمرين والشركاء عاملاً أساسياً لتحقيق حوكمة فعالة لإدارة المخاطر. ولذلك نحرص على الحفاظ على قنوات تواصل شفافة تتيح مواءمة التوقعات وتبادل الرؤى وبناء حلول تعاونية تعزز الثقة وترسخ الشفافية.

ومن خلال التركيز على هذه المجالات الاستراتيجية، تتمتع الأنصاري للخدمات المالية بمكانة قوية تمكّنها من التعامل بفعالية مع التحديات والفرص المستقبلية. كما أن التزامنا الراسخ بالتميز في إدارة المخاطر يسهم في تعزيز المرونة المؤسسية، وحماية سمعتنا، ودعم تحقيق النمو الاستراتيجي المستدام على المدى الطويل.

الامتثال كأولوية استراتيجية

في بيئة الأعمال الديناميكية والمتسارعة التطور في وقتنا الحاضر، يُعد الامتثال ركيزة أساسية للحماية القانونية، وتحقيق النمو المستدام، وإدارة السمعة المؤسسية، وتعزيز ثقة العملاء، ورفع الكفاءة التشغيلية، والتخفيف من المخاطر.

وقد أظهر مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية التزاماً ثابتاً وراسخاً بالتمسك بأعلى معايير الامتثال والمواءمة مع أفضل الممارسات الدولية. ويؤكد نهجنا القائم على عدم التسامح مطلقاً مع عدم الامتثال هذا الالتزام. وباعتبار الأنصاري للخدمات المالية شركة مدرجة في السوق وتتمتع بمصالح جوهرية في قطاع الخدمات المالية الخاضع لتنظيم صارم، فقد نجحت في دمج الامتثال في صميم عملياتها التشغيلية. وتخضع كل خدمة ومنتج ومعاملة للمبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية. ومن خلال تطبيق بروتوكولات امتثال صارمة، نهدف إلى تقليل المخاطر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والحفاظ على سمعتنا القائمة على النزاهة والموثوقية.

وتعمل المجموعة في ظل الأطر التنظيمية لعدد من الجهات الرقابية، بما في ذلك هيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق دبي المالي، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسوق أبوظبي العالمي، وهيئة تنظيم الخدمات المالية، ومصرف البحرين المركزي، وبنك الكويت المركزي، وبنك الاحتياطي الهندي، وغيرها. ويضمن هذا الالتزام العمل وفقاً للمتطلبات القانونية ويعزز تمسكنا بأعلى معايير الامتثال التنظيمي.

وإلى جانب الالتزام بالأنظمة المحلية، تعزز الأنصاري للخدمات المالية إطارها للامتثال من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية. وتشمل سياساتنا مجالات محورية مثل مكافحة الرشوة والفساد، وتضارب المصالح، والمعلومات الداخلية، والإفصاحات. ومن خلال تطبيق تدابير قوية لمكافحة الرشوة والفساد، نضمن أن تتم جميع التعاملات التجارية بشفافية ونزاهة، وبما يقضي على أي ممارسات غير أخلاقية.

ومن خلال دمج هذه المعايير العالمية ضمن هيكل الامتثال لدينا، لا تكتفي الأنصاري للخدمات المالية بالوفاء بالتزاماتها التنظيمية، بل تضع أيضاً معياراً يُحتذى به في السلوك الأخلاقي والحوكمة المؤسسية. ويُمكّننا هذا النهج الاستباقي من التخفيف من المخاطر، وتحسين الأداء التشغيلي، والحفاظ على سمعتنا القائمة على الثقة والنزاهة في السوق المالية العالمية.

تعزيز الامتثال من خلال قيادة مجلس الإدارة

يحافظ مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية على إشراف مستمر ومشاركة فاعلة في مسائل الامتثال لضمان التزام المؤسسة بقيمها وممارستها لأعمالها بمسؤولية. ويسترشد كل قرار بمبدأ خدمة المجتمع، بما يعكس النهج الاستباقي الذي يتبناه المجلس في الحوكمة والسلوك الأخلاقي.

ولمواكبة التطورات التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع، يراجع المجلس سياسات الامتثال ويعتمدها بصورة منتظمة. ويضمن هذا الالتزام بقاء الأنصاري للخدمات المالية في موقع الريادة من حيث معايير الامتثال والحوكمة. كما يعزز المجلس ثقافة الشفافية والمساءلة من خلال تشجيع التواصل المفتوح والسلوك الأخلاقي على جميع مستويات المؤسسة.

ولا يقتصر دور المجلس على الإشراف فحسب، بل يحرص أيضاً على ترسيخ ثقافة النزاهة والمسؤولية. ويضمن هذا النهج الشامل أن تعمل الأنصاري للخدمات المالية بأسلوب يجمع بين الامتثال القانوني والمسؤولية المجتمعية، مع وضع المجتمع في صميم القرارات التي تتخذها.

ولتعزيز الرقابة على الامتثال، فوّض المجلس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لمتابعة مسائل الامتثال على مستوى المجموعة وتقديم المشورة بشأنها. وتؤدي لجنة التدقيق دوراً محورياً في ضمان تنفيذ سياسات وإجراءات الامتثال بفعالية. وتشمل مسؤولياتها مراجعة تقارير الامتثال، وتقييم فعالية البرامج، والتوصية بإجراء التحسينات عند الحاجة.

ولإدارة مسائل الامتثال اليومية، أنشأ المجلس وظيفة امتثال قوية على مستوى المجموعة، مدعومة بوظائف رقابية رئيسية مثل إدارة المخاطر ومنع الاحتيال. وتشكل هذه الوظائف مجتمعة خط الدفاع الثاني ضمن نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» المعتمد لدى المجموعة.

كما يضمن المجلس تزويد وظيفة الامتثال للمجموعة بالموارد الكافية ومنحها الصلاحيات اللازمة للاستجابة للتحديات التنظيمية الناشئة. ومن خلال الحفاظ على إطار امتثال قوي، يعمل المجلس ولجنة التدقيق التابعة له على حماية سمعة المؤسسة، والتخفيف من المخاطر، وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة.

ويؤكد هذا النهج الشامل التزام الأنصاري للخدمات المالية بالممارسات التجارية الأخلاقية وحرصها على خدمة المجتمع وفق أعلى معايير المسؤولية والشفافية. ومن خلال إنشاء هذه الوظائف المتخصصة، يبرهن المجلس على عزمه في التمسك بأعلى معايير الامتثال وإدارة المخاطر، وهو نهج استباقي لا يحمي المؤسسة من المخاطر القانونية والمالية فحسب، بل يعزز أيضاً مكانتها باعتبارها جهة أعمال رائدة تتسم بالمسؤولية والأخلاق.

إطار الامتثال للمجموعة وهيكل الحوكمة

تتولى وظيفة الامتثال للمجموعة مسؤولية ضمان توافق جميع الأنشطة التجارية مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها والسياسات الداخلية. ويشمل نطاق عملها مراقبة الالتزام بالقوانين واللوائح، وإجراء تدقيقات منتظمة، وتقديم الإرشادات في المسائل المتعلقة بالامتثال. وتعمل هذه الوظيفة بموجب ميثاق رسمي معتمد من مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية، يمنحها الاستقلالية والصلاحية اللازمتين لأداء مسؤولياتها بفعالية.

وفي الأنصاري للخدمات المالية، يقود وظيفة الامتثال للمجموعة رئيس إدارة الامتثال للمجموعة يتمتع بخبرة واسعة. ويرفع رئيس إدارة الامتثال للمجموعة تقاريره إدارياً إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، كما يتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى المجلس من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويضمن هذا الهيكل في إعداد التقارير الاستقلالية ويعزز التواصل الشفاف بشأن مسائل الامتثال.

ويؤدي رئيس إدارة الامتثال للمجموعة دوراً حاسماً في تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات الامتثال على مستوى المؤسسة. وتشمل مسؤولياته ضمان توافق جميع العمليات مع المتطلبات التنظيمية الخارجية والمعايير الداخلية التي يعتمدها مجلس الإدارة. كما يقدم رئيس إدارة الامتثال للمجموعة تقارير منتظمة إلى المجلس وإلى لجنة التدقيق التابعة له، تتضمن تحديثات حول أداء الامتثال، وإبراز القضايا المحتملة، والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

وبالإضافة إلى ذلك، يساعد رئيس إدارة الامتثال للمجموعة مجلس الإدارة في تحديد الرغبة في مخاطر الامتثال على مستوى المجموعة، والتي تضع معايير واضحة لمستويات المخاطر المقبولة عند السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويضمن هذا الإطار أن تتماشى عمليات اتخاذ القرار مع أهداف المؤسسة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على أعلى معايير النزاهة والمساءلة.

وتعمل وظيفة الامتثال للمجموعة بشكل وثيق مع مختلف الإدارات لدمج الامتثال في العمليات اليومية. ويشمل ذلك تنظيم برامج تدريبية، وتقديم الإرشادات بشأن قضايا الامتثال، وتعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي في جميع أنحاء المؤسسة. وتسهم هذه الجهود في التخفيف من المخاطر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وحماية سمعة المجموعة.

ولتعزيز الرقابة، تجتمع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بصورة ربع سنوية مع رئيس إدارة الامتثال للمجموعة لمراجعة وضع الامتثال، وتقييم فعالية السياسات والإجراءات، وقياس مدى التوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات. وتوفر هذه الاجتماعات رؤية شاملة حول أداء الامتثال وتحدد مجالات التحسين، بما يضمن بقاء إطار الامتثال قوياً وفعالاً.

ومن خلال هذا النهج المنظم، تؤكد الأنصاري للخدمات المالية التزامها بالحفاظ على ثقافة امتثال قوية، والتخفيف من المخاطر، والحفاظ على سمعتها باعتبارها جهة أعمال مسؤولة وأخلاقية.

واستناداً إلى دورها الرقابي ونتائج أعمالها، تقدم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تحديثات منتظمة إلى مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية. وتشمل هذه التحديثات رؤى حول أداء الامتثال على مستوى المجموعة، وتحديد مخاطر الامتثال الجوهرية، والإجراءات التي يتم تنفيذها للتخفيف من تلك المخاطر. ومن خلال إبقاء المجلس على اطلاع، تضمن لجنة التدقيق بقاء الامتثال أولوية استراتيجية واستمرار المجموعة في العمل بنزاهة ومسؤولية.

ويعكس هذا النهج المنظم في الإشراف على الامتثال التزام المجلس بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والسلوك الأخلاقي، بما يعزز مكانة الأنصاري للخدمات المالية كجهة موثوقة ومسؤولة في قطاع الخدمات المالية.

ولإدارة مسائل الامتثال اليومية، يحظى رئيس إدارة الامتثال للمجموعة بدعم فريق متخصص وذو خبرة يتولى مسؤولية إدارة مخاطر الامتثال عبر المجموعة. ويملك هذا الفريق خطة الامتثال السنوية المصممة لتحديد وتقييم وإدارة مخاطر الامتثال لدى الأنصاري للخدمات المالية وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل. وتعزيزاً للامتثال على مستوى كل كيان، تحتفظ كل شركة تابعة، عند الحاجة، بوظيفة امتثال مستقلة خاصة بها يقودها رئيس إدارة امتثال على مستوى الشركة التابعة. ويرفع هؤلاء المسؤولون تقاريرهم إلى مجالس إدارات شركاتهم التابعة وإلى رئيس إدارة الامتثال للمجموعة، بما يضمن المواءمة مع المتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية على حد سواء. ويتيح هذا الهيكل رقابة فعالة ويدعم تنفيذ مهام الامتثال على مستوى المجموعة.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، وفي إطار إدارة أكبر المخاطر المرتبطة بكون المجموعة تقدم خدمات مالية، أنشأت الأنصاري للخدمات المالية مركز تميز للامتثال بالجرائم المالية في الهند لتعزيز دعم الشركات التابعة في إدارة الامتثال للجرائم المالية. ويقود هذه الوحدة مسؤول امتثال متمرس، وهي مكرسة لمساندة مسؤولي الامتثال في الشركات التابعة في التعامل مع مخاطر الجرائم المالية وفقاً للتوقعات التنظيمية والرغبة في المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويتمثل هدف مركز التميز في توحيد الجهود، وتعزيز أفضل الممارسات، وضمان الاتساق على مستوى المجموعة.

ويتجلى التأكيد على أن الامتثال يشكل محوراً أساسياً في كل قرار يُتخذ داخل الأنصاري للخدمات المالية في الأداء المتميز الذي حققته المجموعة خلال عام 2025. فلم تُسجل طوال العام أية حالات غرامات أو عقوبات تنظيمية أو إجراءات سلبية بحق المجموعة، وهو إنجاز بارز في ظل تصاعد التدقيق الرقابي في عدد من المجالات الجوهرية.

وقد كثفت الجهات التنظيمية تركيزها على ما يلي:

- **الامتثال الاحترازي:** ضمان إدارة المؤسسات المالية لمخاطر الامتثال بفعالية.
- **سلوك السوق:** تعزيز العدالة والشفافية في الأسواق المالية.
- **الامتثال للجرائم المالية:** تطبيق تدابير صارمة لمنع غسل الأموال والاحتيال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.
- **حماية المستهلك:** فرض إرشادات صارمة لحماية مصالح المستهلكين.

وفي هذه البيئة التنظيمية الصعبة، واجهت العديد من الشركات المماثلة عقوبات كبيرة وإجراءات سلبية نتيجة عدم الامتثال. إلا أن التزام الأنصاري للخدمات المالية الثابت بالامتثال مكّنها من التعامل مع هذه التعقيدات بنجاح. وكان النهج الاستباقي الذي تعتمده المجموعة، إلى جانب إطار الامتثال القوي والاستثمار المستمر في موارد الامتثال، من العوامل الجوهرية في تحقيق هذه النتيجة. ويعكس هذا الأداء التزام الأنصاري للخدمات المالية بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة والحوكمة والمسؤولية في جميع عملياتها.

03

البيئة، والمجتمع والحوكمة

• نبذة عن إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة 46
• البيئة 47
• المجتمع 50
• الحوكمة 55

نبذة عن إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تشكل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة أولويةً رئيسية ضمن نموذج عملياتنا. وتتمثل الركائز الأساسية لهذا الإطار في البيئة والمجتمع (عملاؤنا ومجتمعاتنا وموظفونا) والحوكمة.

وتتواءم هذه الركائز مع مستهدفات "مئوية الإمارات 2071" و"استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030" و"استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050" و"استراتيجية التنمية الخضراء 2015-2030" و"رؤية نحن الإمارات 2031"، إلى جانب المستهدفات والطموحات الدولية مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

01
البيئة

02
المجتمع

03
الحوكمة

01
البيئة

ندرك في شركة الأنصاري للخدمات المالية مسؤوليتنا تجاه حماية البيئة، ونلتزم بتخفيف آثار التغير المناخي، إيماناً بالانعكاسات الإيجابية لذلك على مجتمعاتنا وأعمالنا التجارية أيضاً. ونعمل على دمج الاستدامة والمواطنة المؤسسية المسؤولة في ممارساتنا التجارية الأساسية، وذلك عبر التركيز على خدمة العملاء المتميزة، وتقليل بصمتنا البيئية، وحماية قيمة الشركة على المدى الطويل.

1. دفع عجلة الاستدامة من خلال الابتكار الرقمي:

- **تطبيق الأنصاري للصرافة والمحفظة الإلكترونية:** يُعد تطبيقنا الذكي أداة أساسية لكل من التمكين المالي والمسؤولية البيئية، حيث يقلل من الاعتماد على الفروع المادية بشكل كبير عبر إتاحة خيار المعاملات المالية الرقمية، ما يؤدي إلى:
  - خفض استهلاك الطاقة.
  - تقليل استخدام الورق.
  - تقليل انبعاثات النقل.
  - رفع الكفاءة التشغيلية.
  - تعزيز الشمول المالي للمجتمعات النائية والمحرومة.
- **نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP):** ساهم تطبيقنا لنظام تخطيط الموارد المؤسسية في تبسيط العمليات الأساسية، مما أسفر عن خفض استخدام الورق بنسبة 50% في الأقسام المعنية. بالتوازي مع ذلك، نعمل على توسيع نطاق مبادرة التحول الرقمي هذه لتشمل مجالات أخرى من العمل.

2. تحسين استخدام الموارد وإدارة النفايات:

• **الإدارة المسؤولة للنفايات:** نعمل مع شريك متخصص في إدارة النفايات لضمان فصل النفايات بشكل فعال في المصدر، ما يقلل من آثار المكبّات ويدعم إعادة التدوير.

• **الإنارة الموفرة للطاقة:** تستخدم جميع فروع الأنصاري للصرافة الآن مصابيح "ليد" (LED) الموفرة للطاقة، ما يؤدي إلى انخفاض استهلاك الكهرباء للإنارة بنسبة 50%.

3. التزامنا المستمر بتطوير البيئة:

تلتزم الأنصاري للخدمات المالية بالتطوير البيئي المستمر، وتسعى إلى ذلك من خلال المبادرات التالية:

• **تعزيز الرقمنة لتقليل استخدام الورق:** نعتمد على نظام تخطيط الموارد المؤسسية وسير العمل الرقمي لتقليل استخدام الورق في جميع أقسام الشركة.

• **مبادرات توفير الطاقة:** نطبق تدابير عديدة تهدف إلى توفير الطاقة، من ضمنها:

o تركيب مصابيح استشعار الحركة في المناطق المشتركة.

o استكشاف جدوى حلول الطاقة الشمسية.

• **تحسين إدارة النفايات:** نعمل على تحسين ممارسات فصل النفايات من خلال توفير سلات مهملات محددة بوضوح لمختلف أنواع النفايات.

• **تعزيز التنقل الأخضر:** نشجع الموظفين على اعتماد خيارات تنقل صديقة للبيئة، مثل المشي وركوب الدراجة وتشارك السيارات ووسائل النقل العام.

• **التدريب على التوعية البيئية:** نقدم تدريباً للموظفين حول الممارسات المسؤولة بيئياً والاستدامة.

02

الممارسات الاجتماعية/ الرفاهية المجتمعية

نؤمن في الأنصاري للخدمات المالية بأهمية رفاه مجتمعاتنا وأفرادها كركيزة أساسية لنجاحنا. وباعتبارنا إحدى مجموعات الخدمات المالية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، نحرص على الاضطلاع بدورنا المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعد إطارنا الاجتماعي الشامل المُتمثّل في "تمكين الأفراد وتقوية المجتمعات" بمثابة القوة الدافعة لجهودنا ضمن محورين رئيسيين، وهما "عملاؤنا ومجتمعاتنا" و"موظفونا"، اللذان يشكلان معاً حجر الأساس لأجندتنا على صعيد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واستراتيجيتنا طويلة الأمد للأعمال.

تقوية مجتمعاتنا

يتجلى التزامنا تجاه تنمية مجتمعاتنا وتمكين عملائنا في:

• **نهجنا المتمحور حول العملاء:** باعتبارهم أولوية لدينا، فإننا نحرص على رفد عملائنا بتجربة استثنائية، وتمكينهم من إدارة شؤونهم المالية بكفاءة.

ومن خلال إعطاء الأولوية لاحتياجات العملاء وتبنّي الأدوات الرقمية، تواصل الشركة العمل على تحقيق التحسين المستمر وتسعى إلى بلوغ مستوى رضا يصل إلى 100%، بما يعزز مكانتها كجهة رائدة في تقديم الخدمات المالية المرتكزة على العملاء.

وقد حققت الأنصاري للصرافة معدل رضا عملاء متميزاً بلغ 99% خلال عام 2025. كما حافظت شركتان تابعتان للمجموعة، هما الأنصاري للصرافة وكاش ترانس، على التوافق مع معايير نظام إدارة الجودة الدولية (QMS) من خلال حصولهما على شهادة ISO 9001:2015، بما يعكس التزامهما بالتحسين المستمر لتجاوز توقعات العملاء.

ISO 9001 2015 CERTIFIED

• **الشمول المالي:** تضطلع الأنصاري للخدمات المالية بدور حيوي في تعزيز الشمول المالي، حيث تسعى لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة بالنسبة لشريحة غير المتعاملين مع البنوك والشريحة التي لا تحصل على خدمات مصرفية، فضلاً عن تعزيز الوعي المالي.

ومن خلال مبادرات مثل نظام حماية الأجور (WPS)، وتسهيل صرف الرواتب للعمالة المنزلية، وتقديم خدمات السلف على الرواتب، إضافة إلى إتاحة سداد أقساط تأمين التعطل عن العمل عبر شراكتنا الاستراتيجية مع وزارة الموارد البشرية والتوطين، نُمكّن الأفراد من المشاركة بفاعلية في المنظومة الاقتصادية.

ونعمل على تمكين الأفراد من المشاركة بفاعلية في المنظومة الاقتصادية من خلال حلولنا وخدماتنا المبتكرة، مثل حلول نظام حماية الأجور، وخدمات تسهيل مدفوعات العمالة المساعدة، وخدمات الادخار من خلال "الصكوك الوطنية"، وسداد أقساط نظام التأمين ضد التعطل عن العمل.

وباعتبارنا شريكاً موثوقاً للتحصيل النقدي لتذاكر الطيران وسداد الفواتير وغيرها من الخدمات، فإننا نتيح فرصاً أوسع لشريحة الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، ونضمن وصولهم إلى الخدمات التي عادة ما تقتصر على المتعاملين مع البنوك وخدمات المدفوعات الرقمية.

• **التحويلات المالية:** تُعد التحويلات المالية العصب الرئيسي لأعمال شركة الأنصاري للخدمات المالية، وتُمثّل أداة محفزة للتغيير الإيجابي من خلال ضخ الموارد المالية الحيوية للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، والتي غالباً ما تشكّل التحويلات نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي.

ونظراً لأهمية التحويلات المالية على صعيد التنمية عالمياً، تسعى الأنصاري للخدمات المالية إلى توفير حلول تحويلات مالية سلسة بتكلفة معقولة، لضمان استلام العملاء للأموال بسرعة وأمان عبر الأنصاري للصرافة. ويتماشى ذلك مع هدف المجموعة الرامي إلى تعزيز الشمول المالي لأجيال الحاضر والمستقبل.

وبالإضافة إلى تحقيق رضا العملاء، تُعد المجموعة رائدة على صعيد الشمول المالي، بما يتماشى مع العديد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

- تقدم المجموعة خدماتها لفئة غير المتعاملين مع البنوك والفئة التي لا تحصل على خدمات مصرفية بغرض تمكينهم (أول أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر؛ وخامس أهداف التنمية المستدامة: التوازن بين الجنسين).
- نُسهم في ضخ الموارد المالية الحيوية ضمن الاقتصادات النامية لدفع عجلة نموها (ثامن أهداف التنمية المستدامة: توفير العمل اللائق للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام).
- تعتمد إيراداتنا بشكل رئيسي على التحويلات المالية، التي تبقى صامدة حتى أثناء الأزمات، ما يعزز المرونة المالية ويُسهم في بناء مستقبل أكثر إنصافاً (عاشر أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة).
- نساهم أيضاً في تعزيز الرفاه من خلال دعم الأسر والمجتمعات عبر توفير خدمات التحويلات المالية الموثوقة بتكلفة معقولة (ثالث أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه).

• **الاستثمار في المجتمعات:** تُولي المجموعة منذ تأسيس أولى شركاتنا في العام 1966 اهتماماً خاصاً بالمشاركة المجتمعية بصفتها واحدة من أهم أولوياتنا، ويتمثل هدفنا الرئيسي في تزويد المجتمعات بكافة المقومات اللازمة لتحقيق النمو والازدهار. وتُشكّل المشاركة في الأعمال الخيرية والمبادرات الداعمة للمجتمعات جزءاً من التزامنا بدعم المجتمعات التي نعيش ونمارس أعمالنا فيها والارتقاء بمستواها.

ونشارك بفعالية في دعم المبادرات المحلية والعالمية التي تخدم بشكل رئيسي القنوات التي نعمل من خلالها وتلبي احتياجات ملحة في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية وخطط التعافي من الكوارث فضلاً عن الاستثمارات الخيرية العامة.

• **منع الاحتيال:** التزاماً منّا بتعزيز رضا العملاء، نولي حماية مصالح عملائنا أهمية قصوى من خلال اتخاذ تدابير استباقية.

ومنذ يناير 2025، أطلقنا خمس حملات توعوية رئيسية لمكافحة الاحتيال شملت موضوعات متعددة، من أبرزها: عمليات الاحتيال المرتبطة بالجوائز الوهمية، وعروض الوظائف المزيفة، وحماية بيانات البطاقة مثل رمز التحقق لمرة واحدة (OTP) ورمز الأمان (CVV)، وعمليات الاحتيال عبر وسائل التواصل الاجتماعي وانتحال الشخصية، إضافة إلى عمليات الاحتيال المرتبطة بحالات الطوارئ الوهمية. وقد وصلت هذه الحملات التوعوية إلى العملاء عبر قنوات متعددة، شملت الإشعارات الفورية (Push Notifications)، والرسائل الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي.

أهدافنا للعام 2026

- الحفاظ على معدل رضا العملاء بنسبة تفوق 98%
- الحفاظ على الامتثال لمتطلبات التوطين التنظيمية
- مواصلة الاستثمار بشكل استراتيجي في المشاريع المجتمعية المتوافقة مع مستهدفات القطاع والتي تحدث تأثيراً مستداماً وتُعزز الشراكات المجتمعية طويلة المدى مع نخبة مختارة من الشركاء
- تعزيز ثقافة العمل التطوعي
- مراقبة وتحليل الآثار المترتبة عن فعالياتنا وحملات جمع التبرعات
- الاستثمار في الحلول الداعمة للشمول المالي

الاستثمار في موظفينا: التدريب والتطوير الشامل

نلتزم في الأنصاري للخدمات المالية بتطوير بيئة تدعم التعلُّم المستمر وتمكّن الموظفين من الازدهار والتطوّر، بما يسهم في تحقيق تطلعاتهم المهنية وإنجاح المجموعة. ويمتد هذا الالتزام إلى ما هو أبعد من نطاق مؤسستنا، إذ ندرك التأثير الإيجابي للكوادر البشرية الماهرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تطوير مجموعة متنوعة من المهارات

نوفّر برامج تدريب وتطوير متكاملة مصممة لتحسين المهارات الشخصية والتقنية على حد سواء، لتشمل المعارف والخبرات اللازمة المرتبطة بالعمل وبرامج تدريبية في المجالات المهمة مثل:

- مكافحة غسل الأموال: ضمان الامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والحماية من الجرائم المالية.
- تجنب المخاطر والاحتيال: تحديد المخاطر المحتملة والأنشطة الاحتيالية والتخفيف من حدتها.
- كشف التزييف والتزوير: حماية عملائنا والنظام المالي من العملات والمستندات المزيفة.
- خدمة العملاء المتقدمة: رفد الموظفين بالمهارات الأساسية لتطوير عملية تقديم الخدمات وضمان الامتثال
- حماية المستهلك: الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات لحماية حقوق العملاء، وضمان النزاهة التجارية، وتعزيز الثقة في السوق.
- الإدارة المالية الشخصية: تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة للإدارة المالية الفعالة، بما في ذلك التخطيط وإعداد الميزانية، والائتمان، والاستثمارات، والتقاعد.

فرص تدريب متنوعة

نقدم مجموعة شاملة من البرامج التدريبية لرفد فرق العمل لدينا بالمهارات التي يحتاجون إليها للتفوق، وتتضمن:

- التدريب في الصفوف والقاعات: تعزيز تجارب التعلُّم التفاعلي.
- التدريب الافتراضي: توفير فرص تدريبية أكثر مرونة وسلاسة من خلال التعلُّم الذاتي.
- التدريب الخارجي: اكتساب خبرات متخصصة لتنمية المهارات في مجالات محددة.

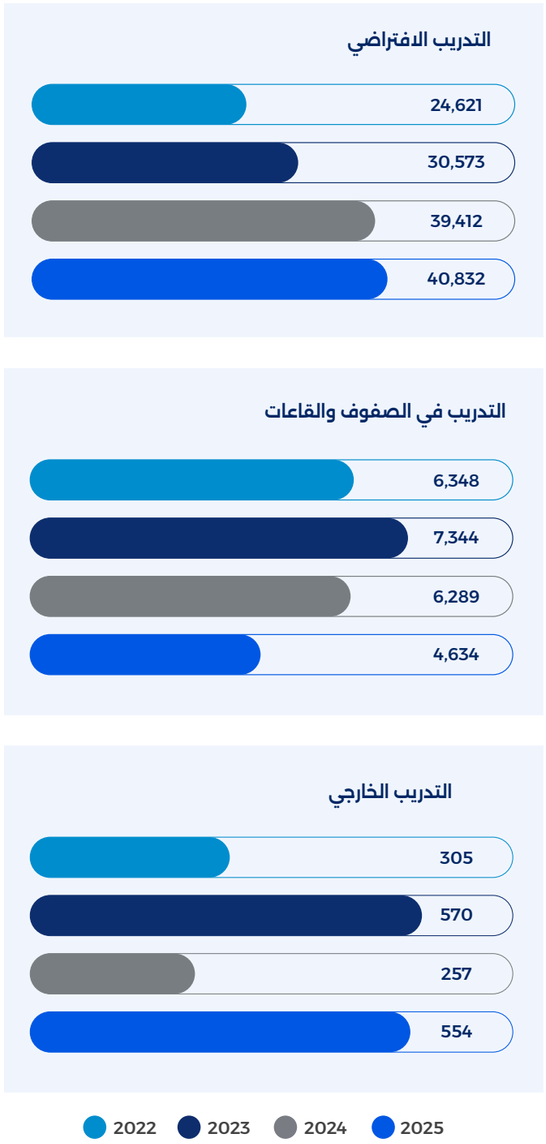

بناء بيئة عمل آمنة وشاملة

رفاهية الموظفين: تعزيز الصحة والسلامة والشمول

نلتزم بتوفير بيئة عمل آمنة وداعمة تُمكّن موظفينا من الازدهار، كما نضع رفاهيتهم على رأس أولويتنا؛ إذ نتجاوز المتطلبات التنظيمية من خلال تقديم تأمين صحي شامل لعائلات الموظفين كافة في جميع أنحاء دولة الإمارات باستثناء أبوظبي.

برامج الموظفين

في عام 2025، أقمنا 40 من الأنشطة الرياضية و 5 فحوصات صحية لجميع موظفي المكاتب الخلفية و3 حملات حول المسؤولية المجتمعية للشركات موجّهة للموظفين.

تعلم الموظفين

تم إطلاق شهر الثقافة المالية كمبادرة مخصصة لتمكين الأفراد بالمعرفة والأدوات التي تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية مدروسة وتعزيز ثقتهم وقدراتهم المالية، وذلك من خلال تبسيط الموضوعات المالية المعقدة. وخلال شهر يوليو، تلقى الموظفون إعلانات أسبوعية ركز كل منها على موضوعات رئيسية، بدءاً من أساسيات إدارة الأموال وصولاً إلى التخطيط للأهداف المالية طويلة الأجل. وعقب ذلك، تم إطلاق مبادرة «تعلّم واربح» التي تضمنت اختبارات أسبوعية حول الثقافة المالية بمستويات متفاوتة من الصعوبة. وتمكن الموظفون من المشاركة والدخول في سحب أسبوعي للفوز بقسائم شرائية في حال الإجابة الصحيحة على جميع الأسئلة. وقد شهدت المبادرة تفاعلاً كبيراً من الموظفين، حيث بلغ متوسط عدد المشاركات 408 مشاركات أسبوعياً.

إشراك الموظفين وتقديرهم

نؤمن في الأنصاري للخدمات المالية بأهمية إشراك الموظفين لضمان ازدهار الشركة. ونحرص في هذا الإطار على فهم احتياجاتهم وتطلعاتهم من خلال منهجية متعددة الجوانب:

استبيانات مشاركة الموظفين: نعمل، بالتعاون مع "Mercer"، على إجراء استبيانات شاملة ضمن مختلف الأقسام للتعرف أكثر على حالة الموظفين وتحديد مجالات التحسين. وتتيح لنا هذه المنهجية التي ترتكز على البيانات تطوير مبادرات تلبي متطلبات الموظفين بشكل مباشر وتعزز بيئة عمل إيجابية.

وفقاً لتقرير "Mercer"، تمكنا من الإبقاء على معدل مشاركة الموظفين عند مستويات مرتفعة، حيث شارك 63% من موظفينا بفعالية في استبيان عام 2025، مما يعكس سعينا المستمر لتعزيز اندماج الموظفين.

برامج تقدير الموظفين

المكافآت والتقدير المرتبطان بالأداء

نحتفي بالإنجازات الفردية والجماعية من خلال مجموعة من برامج التقدير. ويهدف برنامج «موظف الشهر» إلى تكريم المساهمات المتميزة التي يقدمها موظفو الصفوف الأمامية.

وخلال العام، يتم تكريم ما متوسطه 280 موظفاً شهرياً تقديراً لجهودهم وتفانيهم، وذلك استناداً إلى تقييمات تستند إلى مجموعة شاملة من معايير الأداء.

وبالإضافة إلى ذلك، يحصل الموظف الذي يفوز بلقب «موظف الشهر» أكبر عدد من المرات خلال العام على جائزة التميز في الأداء تقديراً لتفانيه ومساهمته.

كما يحصل أفضل الموظفين أداءً والفروع التي تنفذ أعلى عدد من المعاملات في مناطقها على جائزة أفضل موظف أداءً وجائزة أفضل فرع أداءً على التوالي.

برامج المكافآت والتقدير القائمة على مدة الخدمة

تُمنح "جوائز الولاء" تقديراً للموظفين ومكافأةً لهم على التزامهم الذي أظهروه طوال فترة خدمتهم، والتي تتراوح بين 5 و30 عاماً. وفي عام 2025، تم تكريم 334 موظفاً تقديراً لالتزامهم ودافعيتهم المستمرة تجاه الشركة.

برامج المكافآت والتقدير القائمة على المعرفة

يتم تنظيم عدد من الاختبارات المعرفية التي يتم من خلالها تكريم الموظفين ومكافأتهم. وشملت الأنشطة التي تم تنظيمها في عام 2025: اختبار الامتثال ومكافحة غسل الأموال (AML) الشهري ضمن مبادرة Back-to-Basics. واختبار الأسبوع الدولي للتوعية بالاحتيال السنوي. و اختبار شهر الثقافة المالية.

برامج المكافآت والتقدير القائمة على الابتكار

يُعد برنامج "فكرتي" مبادرة تهدف إلى تعزيز الابتكار ودعم التطور المستمر للمؤسسة. ويتم تشجيع جميع الموظفين على تقديم أفكار مبتكرة تسهم في إحداث تحسينات ذات أثر ملموس في العمليات. ويتم تكريم الأفكار الفائزة ومكافأة أصحابها.

وفي عام 2025، تم تقديم 1,448 فكرة من قبل الموظفين، كما تم تكريم 27 موظفاً تقديراً لتقديمهم الأفكار الأعلى تقييماً.

التنوع والشمول والمساواة

نلتزم بتعزيز بيئة عمل تحتفي باختلاف وجهات النظر وتستفيد من تنوع الخبرات والتجارب التي يتمتع بها جميع الأفراد.

وتنص سياسة التوظيف لدينا بوضوح على مبدأ عدم التمييز، بما يعكس التزامنا بإيجاد بيئة عمل عادلة يشعر فيها جميع الموظفين بالتمكين والتقدير، بغض النظر عن هويتهم الجندرية.

ونفخر بالإعلان أنه في عام 2025 أصبحت قوتنا العاملة تضم موظفين من 32 جنسية مختلفة، في انعكاس واضح لالتزامنا بالشمولية. وفي الوقت ذاته، بلغت نسبة الموظفات إلى الموظفين 33%، ما يعكس تقدماً نحو تحقيق توازن أكبر بين الجنسين داخل المؤسسة.

التوطين

تماشياً مع توجيهات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، نفخر بأن حوالي 14% من إجمالي القوى العاملة في المجموعة هم من المواطنين الإماراتيين، بدعم من المبادرات الحكومية مثل برنامج "نافس" وبرنامج "دوامي".

ولدعم استبقاء وتطوير المواهب الإماراتية، واصلنا في عام 2025 تركيزنا الاستراتيجي على التعلم والتطوير المهني للمواطنين الإماراتيين.

إجمالي نطاق التدريب: بلغ عدد المشاركات في البرامج التدريبية 8,733 مشاركة (بما يشمل التدريب الحضوري والتدريب عبر الإنترنت).

التدريب الحضوري: شارك 1,750 موظفاً في برامج تدريبية في مجالات رئيسية مثل الامتثال، وخدمة العملاء، والقيادة.

التدريب عبر الإنترنت: شارك 6,983 موظفاً في برامج تدريبية شملت الامتثال، وإدارة المخاطر، وخدمة العملاء، والتطوير المهني.

وتؤكد هذه المبادرات التزامنا بتمكين الموظفين الإماراتيين وتنمية الجيل القادم من القادة.

برامج التدريب

تقدم الأنصاري للخدمات المالية برنامج تدريب عملياً منظماً وديناميكياً يهدف إلى تمكين الطلاب والخريجين الجدد من اكتساب خبرات عملية في قطاع الخدمات المالية.

وباعتبارها إحدى المؤسسات المالية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تلتزم الأنصاري للخدمات المالية بتطوير المواهب الشابة وإعدادها لمسيرة مهنية ناجحة في قطاع يشهد تنافساً وتطوراً مستمرين.

ويهدف برنامج التدريب إلى تزويد المشاركين بما يلي:

- **الخبرة العملية:** يتم توزيع المتدربين على أحد الأقسام وفقاً لخلفيتهم الأكاديمية واهتماماتهم المهنية، بما يضمن حصولهم على خبرة عملية ذات صلة والمساهمة في العمليات الفعلية للأعمال.
- **التطوير المهني:** يعمل المتدربون جنباً إلى جنب مع خبراء متخصصين، ما يتيح لهم الاطلاع على أفضل الممارسات في القطاع، والتميّز في خدمة العملاء، والامتثال، والعمليات، ومبادرات التحول الرقمي.
- **الإرشاد والتوجيه:** يحصل كل متدرب على دعم من مشرفين ومرشدين يقدمون ملاحظات مستمرة، ما يساعدهم على تعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتطوير مهاراتهم، وفهم متطلبات بيئة العمل المؤسسية.
- **الاستعداد للحياة المهنية:** تم تصميم البرنامج لسد الفجوة بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل، من خلال تزويد المتدربين بالأدوات والمهارات الذهنية اللازمة للنجاح في قطاع الخدمات المالية.

وتنظر الأنصاري للخدمات المالية إلى برنامج التدريب باعتباره استثماراً استراتيجياً في القوى العاملة المستقبلية، حيث يوفّر منصة للشباب لاستكشاف المسارات المهنية وتطوير مهاراتهم، مع إمكانية انتقالهم مستقبلاً إلى وظائف دائمة داخل المؤسسة.

وفي عام 2025، استقبلنا 4 طلاب ضمن برنامج التدريب في المكاتب الخلفية، كما شارك 6 موظفين في برنامج تجربة العمل في الخطوط الأمامية. ونفخر بمساهمتنا في تطويرهم ونتطلع إلى أن يكون لهم دور فاعل في نجاح المؤسسة مستقبلاً.

برنامج "فكرتي"

يسهم تسخير الإبداع الجماعي للموظفين في تحقيق التميز التشغيلي ورفع مستوى الكفاءة، ومن هذا المنطلق جاء برنامج "فكرتي" باعتباره برنامج الابتكار الداخلي في المؤسسة.

ويمكّن البرنامج الموظفين من تقديم أفكار تسهم في تحسين العمليات عبر مختلف الإدارات.

- توليد الأفكار والتقدير: نشجع الموظفين على المشاركة الفاعلة بما يعزز ثقافة التحسين المستمر.
- المكافآت والتنفيذ: يتم تقدير الأفكار المختارة ومكافأتها بحوافز مالية تقديراً لمساهماتها المؤثرة. كما نحرص على تنفيذ الاقتراحات القابلة للتطبيق وتحويل أفكار الموظفين الفائزة إلى حلول عملية واقعية.

03
الحوكمة

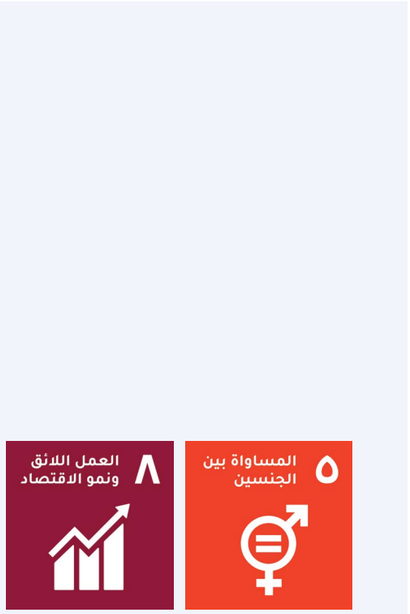

أُدرجت "الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع" (يُشار إليها فيما بعد باسم "الشركة") في سوق دبي المالي خلال أبريل 2023.

وتُعدّ الحوكمة الفعّالة سر نجاح الشركة والشركات التابعة لها. وتستند الحوكمة المؤسسية الفعالة للشركة إلى مبادئ الشفافية والإفصاح، حيث تستعين بمجلس إدارة مستقلّ، وتتبع ضوابط مؤسسية وسياسات محددة وواضحة.

وتخضع "الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع" المدرجة في سوق دبي المالي لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع وتلتزم بجميع القواعد واللوائح الصادرة عنها، والتي تحدد معايير الإشراف الواجب اتباعها من قِبل أعضاء مجلس إدارة الشركة ومسؤوليها.

ويلتزم مجلس إدارة الشركة (يشار إليه فيما يلي بعبارة "المجلس") بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية الملائمة وفق أفضل الممارسات العالمية.

لمحة عن الحوكمة

يتكون مجلس إدارة الشركة من ثلاث لجان منبثقة، وهي "لجنة التدقيق" و"لجنة الترشيحات والمكافآت" و"اللجنة التنفيذية"، ويلتزم مجلس الإدارة بسياسة ترشيحات مجلس الإدارة التي تنص على قواعد محددة بشأن تكوينه، بما في ذلك وجوب انضمام سيدة واحدة على الأقل إلى المجلس. ويحدد إطار الحوكمة هيكل الحوكمة العام وينسق أيضاً وثائق السياسة ذات الصلة ويضع القواعد التي تُسهّل على مجلس الإدارة والمسؤولين أداء واجباتهم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

وتعتزم الشركة إصدار تقرير سنوي للحوكمة في نهاية كل سنة مالية في إطار التزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة. وترفع الشركة هذا التقرير الذي يُلخّص جهودها ذات الصلة بالحوكمة إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي. وتؤكد المجموعة التزامها بالمعايير العالمية للحوكمة المؤسسية من خلال تنفيذ جملة من التدابير والسياسات على مستوى المجموعة لتعزيز الضوابط الداخلية والحد من المخالفات المؤسسية.

سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا: تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار عام يدعم استراتيجية الشركة ويُعزّز نجاحها المستدام، من خلال الالتزام بمبدأ ربط المكافآت بتحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين. كما تحدد السياسة آلية عادلة وموضوعية لمنح المكافآت، بما يتماشى مع القواعد والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها فيما يتعلق بمنح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ويشمل ذلك الأحكام الواردة في قانون الشركات ودليل الحوكمة والنظام الأساسي للشركة.

وتُوفر **سياسة الإبلاغ عن المخالفات** قنوات آمنة للكشف عن السلوكيات غير الأخلاقية وغير القانونية والإبلاغ عنها، تماشياً مع سعينا لترسيخ ثقافة السلوك الأخلاقي. وتلتزم الشركة بتوفير بيئة مشجعة لجميع المعنيين وأصحاب المصلحة للإبلاغ بأمان عن حالات المخالفات المشتبه بها أو ممارسات الأعمال غير السليمة داخل الشركة أو تلك التي تتعلق بأطراف أخرى مرتبطة بالمجموعة.

وتُحدد **سياسة حظر التداول بناء على معلومات داخلية** الإرشادات الواجب اتباعها من قِبل الأفراد الذين يمكنهم الاطلاع على معلومات داخلية، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والمتعاقدين المستقلين. وتحظر هذه السياسة بشكل صارم تداول الأوراق المالية للشركة بناءً على معلومات داخلية غير متاحة للجمهور وفقاً لقواعد هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي في هذا الشأن. وتفرض هذه السياسة تقديم سجل محدّث يتضمن قائمة بالأفراد المطّلعين على المعلومات الحساسة للشركة بشكل منتظم إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي، لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

ونتبع سياسة "المكتب النظيف والشاشة الخالية"، مما يعكس التزامنا بالحفاظ على سرية وسلامة المواد داخل مكان عملنا. ويُطلب من جميع الموظفين إزالة جميع المواد السرية والحساسة من أماكن عملهم عند عدم استخدامها أو قفل هذه المواد بشكل آمن، خاصة عند مغادرة مكاتبهم. ويضمن ذلك حماية المعلومات الحساسة في كافة الأوقات، ويقلل من خطر الوصول غير المصرح به إلى البيانات أو تسريبها.

ثقافة الأداء العالي: تعزّز الشركة ثقافة الأداء العالي وتعمل على ترسيخها من خلال سياسة تقييم الأداء. وتوفر هذه السياسة إطاراً موضوعياً لقياس أداء الموظفين وإدارته ومراقبته، بما يسهم في زيادة إمكاناتهم وتعزيز تطويرهم على المستوى الفردي والمؤسسي، مع تضمين الآليات اللازمة لتعزيز السلوك الأخلاقي.

سياسة المجموعة لمكافحة الرشوة والفساد (ABC): اعتمدت الأنصاري للخدمات المالية هذه السياسة لتوفير الإرشادات اللازمة لتنفيذ والحفاظ على برنامج فعّال لمكافحة الرشوة والفساد، بهدف منع أي ممارسات تتعلق بالرشوة أو الفساد، ودعم تطوير الضوابط الرقابية المناسبة. وتوفر السياسة توجيهات واضحة بشأن معايير السلوك التي يجب على جميع الموظفين الالتزام بها، إضافة إلى أفضل الممارسات التجارية الواجب اتباعها داخل الأنصاري للخدمات المالية. كما تهدف هذه السياسة إلى مساعدة الموظفين على تحديد الحالات التي يُحظر فيها أي تصرف قد ينطوي على رشوة أو فساد، وتقديم الإرشادات اللازمة، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بتطوير الضوابط الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد.

إطار الرغبة في المخاطر: تقر الأنصاري للخدمات المالية بالدور المحوري الذي تؤديه إدارة المخاطر الفعّالة في تحقيق أهداف الأعمال وحماية مصالح أصحاب المصلحة. ويحدد إطار الرغبة في المخاطر بصورة عامة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة عبر مختلف المجالات، بما يضمن تحقيق نمو مستدام والحفاظ على الثقة التشغيلية.

ويُعد تحديد الرغبة في المخاطر عنصراً أساسياً ضمن إطار فعال لإدارة المخاطر والحوكمة، إذ يمكّن المؤسسات من تعزيز الأداء وتمكين الإدارات المختلفة من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب تكون واعية بالمخاطر.

سياسة وإجراءات وإطار إدارة استمرارية الأعمال: توفر هذه السياسة الإرشادات اللازمة لضمان استمرارية العمليات الحيوية في حال حدوث أي اضطرابات. وتشمل خطط الاستعداد والاستجابة والتعافي، إضافة إلى إجراء اختبارات ومراجعات دورية لتعزيز مرونة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في العمل.

إطار منع الاحتيال: أنشأت الأنصاري للخدمات المالية هذا الإطار بهدف حماية الأعمال والعملاء والموظفين والشركاء من مخاطر الاحتيال. ويوفر الإطار الإرشادات اللازمة لتطوير ضوابط وقائية، والكشف عن الأنشطة الاحتيالية، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالإبلاغ عن حالات الاحتيال الفعلية أو المشتبه بها.

وتعد الأنصاري للصرافة الشركة الرائدة في مجال التحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة وإحدى الشركات التابعة لشركة الأنصاري للخدمات المالية، وتخضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتعتمد حالياً هياكل وسياسات الحوكمة الواردة أدناه.

سياسة تضارب المصالح

تُحدد هذه السياسة الإرشادات الواجب اتباعها لمنع وتقليل وإدارة حالات تضارب المصالح داخل الشركة، وضمان معاملة العملاء بإنصاف وفقاً للوائح حماية المستهلك والمعايير ذات الصلة. كما توفر السياسة توجيهات واضحة حول كيفية تحديد حالات تضارب المصالح والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى سُبل الحد من المواقف التي قد تؤدي إلى تعارض المصالح الشخصية للفرد مع واجباته ومسؤولياته المهنية، بما قد يؤثر على نزاهة عملية اتخاذ القرار.

إطار عمل وسياسة منع الاحتيال

في الأنصاري للصرافة، نلتزم بإرساء ثقافة قائمة على النزاهة والشفافية. وتولي الشركة اهتماماً بالغاً بحماية مصالحها التجارية وعملائها وموظفيها وشركائها من جميع أشكال الاحتيال. ولهذا، طورت الشركة إطار عمل وسياسة خاصة بمنع الاحتيال بهدف تيسير استحداث آليات رقابية فعالة تدعم استراتيجيات الوقاية من الاحتيال واكتشافه. كما تحدد هذه السياسة بوضوح مسؤوليات جميع الأطراف المعنية بالإبلاغ عن حالات الاحتيال المؤكدة أو المشتبه بها.

سياسة الامتثال لسلوك السوق

تؤكد شركة الأنصاري للصرافة عزمها على التطوير المستمر لعملياتها بما يضمن الحفاظ على ممارسات وسلوكيات سوقية عادلة. وإن سياسة الشركة في هذا المجال تتجاوز مجرد الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها، لتشمل تبني منظومة متكاملة تضمن تحقيق أعلى درجات العدالة والشفافية وتوفير تجربة مرضية للعملاء، مع الالتزام الكامل باللوائح المتعلقة بحماية المستهلك.

منظومة إدارة استمرارية الأعمال: السياسة والإجراءات والإطار العام

تُمثل إدارة استمرارية الأعمال ركيزة أساسية في قدرة الأنصاري للصرافة على التعافي السريع من الأزمات. وتتبنى الشركة نهجاً استباقياً لتحديد المخاطر وتقييم تأثيراتها المتوقعة، بما يسهم في تعزيز مرونة الشركة وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف.

توفر هذه المنظومة المتكاملة إطاراً شاملاً لحماية مصالح جميع الأطراف المعنية بأعمال الشركة، والحفاظ على سمعتها المؤسسية، وضمان استمرارية الأنشطة التي تخلق قيمة مضافة، وهو ما يعكس التزامنا بتحقيق أعلى مستويات التميز التشغيلي والاستمرارية في أصعب الظروف.

إطار مخاطر السلوك

تضع الشركة عملاءها كأولوية ضمن قراراتها الاستراتيجية. ولهذا، طورت الشركة إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر السلوكية لضمان الامتثال للتشريعات والمعايير الخاصة بحماية المستهلك، بما يضمن حماية مصالح العملاء عند استخدام المنتجات والخدمات المالية.

سياسة الهدايا والضيافة والترفيه

تلتزم الشركة بأعلى المعايير الأخلاقية في قطاع الأعمال، مع تطبيق حظر صارم على جميع أشكال الرشوة والفساد. وفي الوقت الذي ندرك فيه الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الهدايا والضيافة والفعاليات الترفيهية في تعزيز العلاقات المهنية البناءة، فإننا نشدد على ضرورة أن تتم هذه الممارسات في إطار من الشفافية الكاملة والالتزام بالمعايير الأخلاقية الراسخة. وتحدد هذه السياسة الممارسات المقبولة في هذا الإطار، وتوجه الموظفين نحو السلوك المهني المناسب، كما أنها تتكامل مع إطار عمل وسياسة منع الاحتيال، مع منحها أولوية التطبيق فيما يتعلق بالبنود والأقسام ذات الصلة بمكافحة الرشوة والفساد.

إطار حوكمة حماية المستهلك

انطلاقًا من فلسفتنا القائمة على "العملاء أولاً"، نعمل باستمرار على تعزيز ثقة عملائنا في خدماتنا المالية. ويتوافق هذا الإطار مع لوائح حماية المستهلك ويحدد هيكل الحوكمة اللازم لضمان الرقابة الفعالة على مخاطر السلوك المؤسسي وإثبات الامتثال لها ضمن نطاق أعمالنا.

إطار إدارة المخاطر المؤسسية

تُمثل المرونة التنظيمية والتشغيلية ركيزة أساسية في نجاحنا. ومن هذا المنطلق، قمنا بتطوير نهج موحد لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، بهدف التعامل مع المتغيرات المستمرة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. ويرتكز هذا الإطار على اللوائح الحالية والمعايير الدولية ذات الصلة.

سياسة مكافحة غسل الأموال

تلتزم الأنصاري للصرافة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وحرصاً على نزاهة العمليات، تبنت الشركة حزمة من السياسات الرصينة في مجال مكافحة غسل الأموال والامتثال للتشريعات، مدعومة ببنية تحتية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات وحلول تقنية متقدمة مخصصة لمكافحة غسل الأموال. كما خصصت الشركة فريقاً من مسؤولي الامتثال في جميع الفروع، لضمان الالتزام التام باللوائح التنظيمية ذات الصلة.

سياسة الخصوصية

انطلاقاً من التزامنا بترسيخ الثقة المتبادلة التي تقوم عليها أعمالنا، نولي خصوصية بيانات عملائنا وحمايتها أولوية قصوى. كما نحرص على ضمان أقصى درجات الأمان والسرية لجميع البيانات التي نتلقاها، سواء كان عبر اللقاءات المباشرة، المكالمات الهاتفية، الموقع الإلكتروني، أو عبر أي من منصاتنا الرقمية. وتلتزم الأنصاري للصرافة وموظفوها بالحفاظ على سرية المعلومات، وفقاً لأعلى المعايير المعتمدة في هذا المجال.

السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، الإنترنت، البريد الإلكتروني، واستخدام الحواسيب

تخضع جميع عمليات الاستخدام للمعلومات والتجهيزات والموارد التكنولوجية المختلفة، سواء المرتبطة بشركة الأنصاري للصرافة أو المملوكة لها، لمنظومة متكاملة من الضوابط والسياسات الأمنية التي تضمن أعلى مستويات الحماية والأمان. وتطبق الشركة معايير صارمة لحماية معلومات الأعمال وبيانات العملاء، مع الالتزام التام بمبادئ السرية المطلقة والنزاهة المؤسسية.

السياسات المتعلقة بالمخالفات والعقوبات، إنهاء الخدمة، توظيف الأقارب، والقواعد والإجراءات التأديبية الأخرى

نتبنى استراتيجية متكاملة لدعم وتشجيع كوادرنا البشرية لتحقيق أعلى مستويات الرضا الوظيفي والإنتاجية والأمان في بيئة العمل. وانطلاقاً من هذه الرؤية، قمنا بوضع إطار يضمن حماية حقوق الموظفين منذ انضمامهم إلى المؤسسة وحتى مغادرتهم لها.

نطبق منهجية صارمة للتحقق من الخلفيات الشخصية والمهنية لجميع المرشحين للوظائف قبل تعيينهم، حيث تشمل هذه الإجراءات الحصول على شهادة خلو من السوابق الجنائية من الجهات الأمنية المختصة، وإجراء فحوصات دقيقة للتأكد من عدم وجود أي ارتباط بقوائم العقوبات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، والتحقق من صحة المراجع المهنية، بالإضافة إلى التدقيق في قاعدة بيانات نظام الأشخاص غير المرغوب في تعيينهم بالمنشآت المالية التابع للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الحالات التي تستدعي إنهاء الخدمات الوظيفية نتيجة لقضايا تتعلق بالنزاهة، نلتزم بإبلاغ الجهات التنظيمية والرقابية وسلطات إنفاذ القانون بهذه الوقائع وفقاً لما تمليه علينا المتطلبات التنظيمية، وهو ما يساهم في تعزيز بيئة عمل تقوم على الثقة والنزاهة.

سياسة التوظيف

ترتكز سياسة التوظيف بالأنصاري للخدمات المالية على مبادئ العدالة والاتساق والشفافية، بهدف تعزيز التنوع وضمان تكافؤ الفرص للجميع. يعتمد هذا الإطار على استقطاب واختيار وتعيين الكفاءات المتميزة، مع التشديد على منع أي شكل من أشكال التمييز الذي قد يستند إلى اعتبارات العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو وجود إعاقة من أي نوع. كما تكفل هذه المنظومة شغل كافة المناصب والوظائف المؤسسية بكوادر بشرية تتمتع بالمهارات والمؤهلات المطلوبة، مع الالتزام الصارم بالأطر التشريعية والتنظيمية ممثلة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021، والضوابط والمعايير الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتوطين، بالإضافة إلى التقيد الكامل ببنود اتفاقيات العمل والسياسات المؤسسية ذات الصلة.

سياسة تخطيط التعاقب الوظيفي

على نحو مماثل، تتبنى الأنصاري للخدمات المالية سياسة متكاملة لتخطيط التعاقب الوظيفي، والتي ترسم إطاراً منهجياً يهدف إلى تحديد المناصب والأدوار الحيوية والاستراتيجية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مع العمل على تطوير المهارات والقدرات للكوادر التي يمكن أن تشكل خط الإمداد المستقبلي للقيادات المؤسسية.

كما تدعم هذه السياسة استمرارية الأعمال من خلال التحديد الاستباقي للكوادر البشرية القادرة على تولي المسؤوليات والمهام القيادية في الحالات الطارئة أو عند غياب أو عدم توفر شاغلي الوظائف الحرجة في المؤسسة.

04

حوكمة الشركات

الإجراءات المتخذة لاستكمال نظام حوكمة الشركات وطريقة تنفيذها 62
مجلس الإدارة 64
تشكيل مجلس الإدارة 69
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة 70
أنشطة واجتماعات مجلس الإدارة 71
لجان مجلس الإدارة 72
تفويض الصلاحيات 74
التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة 74
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة 75
إطار الإشراف على معاملات المطلعين 75
الهيكل التنظيمي 76
مكافآت الإدارة التنفيذية العليا 76
المدقق الخارجي 77
هيكل الرقابة الداخلية 78
تفاصيل المخالفات 79
تفاصيل المساهمات المجتمعية 79
معلومات سعر السهم وتفاصيل المساهمين 79
القرارات الخاصة 83
الأحداث والإفصاحات الجوهرية 83
تفاصيل المعاملات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة 83
التوطين 83
تفاصيل المشاريع والمبادرات 84

إطار حوكمة الشركات ونظرة عامة على طريقة التنفيذ

نلتزم في الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع «(الشركة)»، بالحفاظ على إطار عالمي لحوكمة الشركات يضمن الامتثال للقوانين واللوائح المحلية، ويرسخ مكانتنا باعتبارنا مؤسسة مالية تتمتع بالمرونة وتعي المخاطر. ويعزز هذا الالتزام قدرتنا على خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. كما يعدّ نهجنا متجذراً في قيمنا الأساسية، مع التركيز على النزاهة والاحترام والانضباط في كل جانب من جوانب ممارسات حوكمة الشركات لدينا. تمتثل الشركة للوائح ومتطلبات الحوكمة المعمول بها، ولا سيما نصوص وأحكام قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم /3(ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة «(دليل الحوكمة)»

يلتزم مجلس إدارة الشركة "(المجلس" أو "مجلس الإدارة)" بتطبيق حوكمة مؤسسية قوية وفعالة تدعم عملية اتخاذ القرارات السليمة، وتبني سلوكيات مسؤولة وشفافة لضمان تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين. انطلاقا من التزام الشركة بتطوير وتطبيق هيكل قوي للحوكمة المؤسسية يحمي أعمالها ويدعم تقدمها الإستراتيجي، حدثت المجموعة السياسات الرئيسية التي تشكل أساسا الحوكمة الخاص بها، وتقوم بمراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب الاقتضاء.وليس التزامنا مجرد امتثال للوائح، بل هو أيضاً مبادرة استراتيجية لإدارة جميع مخاطر الامتثال بفعالية، الأمر الذي يجعلنا أكثر جاهزية واستعداداً للتكيف مع المشهد المالي الحيوي. ومن خلال الامتثال التام للمتطلبات التنظيمية، فإننا نعزز ثقة أصحاب المصلحة، ونرسخ التزامنا بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات التجارية المسؤولة.

وتتمسك الشركة بمجموعة من القيم الأساسية التي تشكل حجر الأساس لممارسات الحوكمة الخاصة بنا، وأبرزها النزاهة والعمل الجماعي والتميز في خدمة العملاء والابتكار والالتزامات الاجتماعية والقيادة الاستراتيجية. ونحرص على تطبيق هذه القيم في التعامل مع موظفينا وعملائنا وموردينا، مع التركيز على أهمية احترام حقوق الإنسان.

وبوصفنا إحدى أبرز مجموعات الخدمات المالية المتكاملة الرائدة في المنطقة، فإننا ندرك ونفهم توقعات أصحاب المصالح على اختلافهم وتنوعهم. وللحفاظ على هذه المكانة، نحرص على الالتزام بالممارسات الرائدة في حوكمة الشركات، بما يضمن تلبية المتطلبات التنظيمية والوفاء بمسؤولياتنا الائتمانية.

اعتمد مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع. ميثاق مجلس إدارة الشركة ، والذي يتوافق مع جميع المتطلبات والأحكام الرئيسية دليل الحوكمة الشركات.

أما فيما يتعلق بطريقة تطبيق أحكام دليل الحوكمة ، فقد قامت الشركة بتطبيق العديد من السياسات التي اعتمدها مجلس إدارة الشركة مع مراعاة مصالح الشركة والمساهمين وجميع أصحاب المصالح الآخرين

يتم توثيق جميع المواثيق والسياسات والأطر الرئيسية المتعلقة بحوكمة الشركات والتي تلبي متطلبات حوكمة هيئة الأوراق المالية والسلع تقوم إدارة الامتثال التنظيمي بصياغة ومراجعة المستندات ذات الصلة وتقديم التقارير إلى لجنة التدقيق حول التقدم المحرز فيها والامتثال لها .

مجلس الإدارة

محمد علي الأنصاري

رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

تاريخ التعيين:

مارس 2023

يشغل محمد علي الأنصاري منصب رئيس مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية ش م ع، وهي مجموعة مالية مدرجة بالبورصة وتمتلك العديد من الكيانات البارزة في القطاع المالي، بما في ذلك الأنصاري للصرافة و"بلو ريميت" المعروفة سابقاً ب"وورلد وايد كاش إكسبريس" و "كاش ترانس" والأنصاري للصرافة الكويت.

وأصبحت المجموعة تحت قيادته واحدة من القوى الأساسية في صناعة الخدمات المالية، حيث تقدم قيمة استثنائية وخدمات مبتكرة لملايين العملاء في دولة الإمارات وخارجها.

كما يشغل محمد علي الأنصاري أيضاً منصب الرئيس المؤسس لمجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي، وهي مؤسسة غير ربحية لشركات الصرافة في دولة الإمارات تأسست بالتعاون مع مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتابع محمد الأنصاري تعليمه العالي في الولايات المتحدة، وعاد إلى دولة الإمارات في أوائل الثمانينات ليتولى إدارة أعمال عائلته.

فؤاد علي الأنصاري

نائب رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

مارس 2023

يشغل فؤاد علي الأنصاري منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الأنصاري للخدمات المالية. انضم إلى المجموعة في عام 1995 وقاد جهود التحول الرقمي للمنظمة حيث أشرف على تطوير نظم آلية لمعالجة حجم المعاملات. وقبل انضمامه إلى المجموعة، عمل لمدة عشر سنوات مع شركة أبوظبي للعمليات النفطية البرية "أدكو

حصل فؤاد علي الأنصاري على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة بيتسبرغ بالولايات المتحدة الأمريكية.

عيسى علي الأنصاري

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

مارس 2023

يتمتع عيسى الأنصاري بخبرة تمتد لأكثر من 27 عاماً في العمل مع المجموعة.

وقاد عيسى الأنصاري جهود الشركة لجعل العلامة التجارية لشركة الانصاري للصرافة في طليعة القطاع المالي وتوسيع نطاق الشركة من 10 فروع إلى أكبر شركة للصرافة في دولة الإمارات لغاية اليوم. كما قام بدور محوري في توحيد تجربة العملاء، مما مكن شركة الأنصاري للصرافة من الحصول على العديد من الجوائز مثل "جائزة دبي للجودة" و"جائزة الشيخ خليفة للتميز"

ويحمل عيسى الأنصاري بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية من الولايات المتحدة. كما حصل على تعليم تنفيذي في مجالات مهارات الإدارة المالية وإدارة الأعمال في كلية ميشيغان للأعمال.

راشد علي الأنصاري

عضو مجلس إدارة، تنفيذي

تاريخ التعيين:

مارس 2023

يشغل راشد علي الأنصاري منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة في الأنصاري للخدمات المالية، الشركة الأم للأنصاري للصرافة، وهي إحدى مجموعات الخدمات المالية الأكثر موثوقية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ انضمامه إلى المجموعة في عام 2010، تولى راشد الأنصاري قيادة عمليات التحول الاستراتيجي والتوسع في الأسواق، وتكللت جهوده بالطرح العام للأنصاري للخدمات المالية في سوق دبي المالي عام 2023. وأصبحت المجموعة تحت قيادته إحدى المجموعات الرائدة في توفير الخدمات المالية المتكاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تقدم خدماتها لملايين العملاء في مجالات التحويلات المالية، وصرف العملات الأجنبية، والمدفوعات، والحلول المالية الرقمية.

وعلى مدار مسيرته المهنية، تقلّد راشد الأنصاري مناصب قيادية مرموقة في كل من دبي القابضة، ومدينة دبي الصناعية، وبورصة دبي للطاقة، حيث قاد مبادرات تشغيلية وتجارية واستراتيجية بارزة. كما حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة برادفورد، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليدز، وهو أيضاً خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة.

وقد تمّ اختياره ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 رئيس تنفيذي لعامي 2023 و2025، هو عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة دبي والنائب لرئيس مجلس إدارة مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي، الذي أسهم بدوره في تطوير قطاع الخدمات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

مجلس الإدارة (تابع)

نيتين خانا

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل

رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

مارس 2023

يحظى نيتين خانا بخبرة تتجاوز 40 عاماً في منطقة الشرق الأوسط، اكتسب معظمها خلال عمله لدى شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC). وخلال فترة عمله في الشركة، شغل عدداً من المناصب القيادية العليا، حيث كان عضواً في فريق القيادة الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وكذلك في فريق قيادة الصفقات، كما تولّى رئاسة خدمات المعاملات وممارسات تمويل الشركات التابعة للشركة في المنطقة.

وعقب تقاعده من شركة برايس ووترهاوس كوبرز، انضم إلى شركة نيوكليوس كونسلتينغ منطقة حرة (Nucleus Consulting FZC)، وهي شركة متخصصة في الاستشارات التجارية، بصفته شريكاً أول. ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات الخاصة، كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية لشركة بن داود القابضة المحدودة، وهي شركة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دلهي في الهند، كما أنه محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في الهند. وحتى مايو 2022، شغل منصب عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي لدى شركة بن داود القابضة، ويواصل حالياً عمله كعضو مجلس إدارة في بعض الشركات التابعة للشركة.

مارسيلو باريكوردي

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

مارس 2023

مارسيلو هو مسؤول تنفيذي يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عامًا في النمو المتسارع خاصة للشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة والمدفوعات. يجلب مارسيلو خبرة الأدوار العليا التي شغلها في شركة نتورك إنترناشيونال (رئيس المجموعة قسم المعالجة)، وفيزا الدولية (المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وفيرست داتا (المدير الإداري لإيطاليا، حاليًا فيسيرف)، كما كان سابقاً عضواً في المجلس الاستشاري لشركة سترانـدز(برشلونة).

حصل مارسيلو على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة فينيسيا بإيطاليا ودبلوم حوكمة الشركات وشهادة الحوكمة البيئية والاجتماعية من معهد حوكمة الشركات.

يساعد مارسيلو حاليًا الشركات على تسريع نموها في المنطقة بصفته عضواً مجموعة إنزا (أبوظبي) ومستشار أول لعدد من الشركات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رجاء المزروعي

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، مستقل

عضو لجنة الترشيح والمكافآت

تاريخ التعيين:

مارس 2023

اختيرت رجاء المزروعي من قبل مؤسسة Finance Innovate لتكون ضمن أفضل 100 امرأة في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، وتعد من الشخصيات الرئيسية في ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كواحدة من أفضل عشرة مراكز عالمية للتكنولوجيا المالية

وتتمتع رجاء المزروعي برؤية ثاقبة، وقد التزمت بتوسيع نطاق الإمكانات الكامنة لكل فرد وإطلاق العنان بكل شجاعة للقيام بكل ما هو ممكن بدأت رجاء المزروعي مسيرتها المهنية في مجال التكنولوجيا المالية بحصولها على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في القيادة والإدارة العالمية من جامعة الإمارات العربية المتحدة في 2005 وقد شغلت منذ ذلك الحين مناصب لتفيذية عليا في تكنولوجيا المعلومات وإدارة العمليات والتسويق في شركة دبي القابضة وشركة الصكوك الوطنية ومركز دبي المالي العالمي

كما عملت في عام 2017 على إطلاق FinTech Hive، وهي منصة تعاونية تضم أكثر من 200 شركة تعمل في مجالات التكنولوجيا المالية (FinTech) والتكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والتكنولوجيا التأمينية (InsurTech) في مركز دبي المالي العالمي. وبصفتها نائب الرئيس التنفيذي، قامت باستقطاب أكثر من 1,000 شركة ناشئة والإشراف على دمجها في المشهد الاقتصادي لدولة الإمارات، إضافة إلى إدارة برامج تسريع مخصصة للشركات في مراحلها المبكرة ومراحل النمو والتوسع.

وقد ألهمت رؤيتها الجريئة ونهجها الاستشرافي عدداً كبيراً من الأفراد، وأسهمت في جعل FinTech Hive أحد أنجح المراكز التكنولوجية في المنطقة وأحد أبرز مختبرات الابتكار المالي في العالم. وقد حظيت مساهماتها الرائدة في هذا المجال بتقدير واسع، حيث تم إدراجها أيضاً ضمن قائمة «أكثر 50 امرأة تأثيراً في قطاع المال في الشرق الأوسط» الصادرة عن Dow Jones Financial News، وقائمة «أقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط» الصادرة عن Forbes. وبالإضافة إلى ذلك، شغلت منصب نائب رئيس نادي كلية هارفارد للأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي منظمة غير ربحية تُعنى بدعم النمو المهني والشخصي لأكثر من 1,200 خريج من كلية هارفارد للأعمال في منطقة الخليج.

كما عززت مؤهلاتها المهنية من خلال استكمال برامج تنفيذية لدى كلية هارفارد للأعمال وكلية لندن للأعمال وجامعة كاليفورنيا في بيركلي وجامعة التفرد (Singularity University) ومعهد حوكمة الشركات (حوكمة).

وتسهم رجاء المزروعي في رسم ملامح مستقبل الخدمات المالية في المنطقة من خلال عضويتها في عدد من مجالس الإدارة، من بينها المجلس الاستشاري لكلية هارفارد للأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى مجالس إدارة بنك زند الرقمي وشركة الأسمنت الوطنية والاتحاد للتأمين الائتماني والمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)، كما تشغل عضوية مجلس أمناء كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

كما تشغل عضوية مجالس إدارة شركات مساهمة عامة أخرى، من بينها شركة الأسمنت الوطنية.

أمين سر مجلس الإدارة

سيرين المرعبي

مدير أول للمجموعة - الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين

تتولى سيرين المرعبي قيادة إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين في الأنصاري للخدمات المالية، حيث تشرف على استراتيجية الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين للمجموعة، وإدارة التواصل مع أصحاب المصلحة، إضافة إلى عمليات حوكمة مجلس الإدارة، بما يضمن توفير تواصل شفاف وسريع وفعّال بشأن استراتيجية الشركة وأدائها والالتزام بمعايير الحوكمة.

وفي 18 ديسمبر 2025، عيّنها مجلس الإدارة في منصب أمين سر مجلس الإدارة، خلفاً للسيد فيصل أنور (أمين سر المجلس السابق ورئيس إدارة الشؤون المالية للمجموعة)، الذي تقدم باستقالته من منصبه. وفي هذا الدور، تدعم سيرين مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته المتعلقة بالحوكمة والامتثال التنظيمي، وتعمل على ضمان الالتزام بأطر حوكمة الشركات المعمول بها.

وتتمتع سيرين المرعبي بخبرة تتجاوز 16 عاماً في عدد من المؤسسات المالية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان وقطر، حيث شغلت مناصب قيادية في البنك العربي المتحد وبنك دبي التجاري وبنك أبوظبي الأول وبنك بيروت.

وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع تخصص في الاتصال من الجامعة الأمريكية في بيروت، كما تتقن اللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية.

الهاتف المباشر: **+97145010644**

البريد الإلكتروني: **sirine.merhebi@alansari.ae**

دور مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة مع متطلبات دليل حوكمة هيئة الأوراق المالية والسلع، وكذلك المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، والنظام الأساسي للشركة، إضافة إلى القوانين واللوائح ذات الصلة المعمول بها. وقد أكد أعضاء مجلس الإدارة المستقلون استقلاليتهم خلال عام 2023، كما تحققت الشركة من استيفاء المتطلبات القانونية المتعلقة بالحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

تلتزم الشركة بالمسؤوليات والواجبات التي يحددها مجلس الإدارة فيما يتعلق بتشكيله وإجراءات عمله ومسؤولياته، ومن بينها:

- وضع الاستراتيجية العامة للشركة وخطط العمل الرئيسية ومراجعتها بشكل مستمر.
- اعتماد استراتيجية الشركة وأهدافها الرئيسية والإشراف على تنفيذها.
- ضمان إنشاء وظيفة امتثال للإشراف على الالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها، وكذلك المتطلبات التنظيمية والسياسات واللوائح والإجراءات الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة.
- تقييم الأداء العام وفعالية مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة عند الحاجة.
- تقييم أداء وعمل مجلس الإدارة وأعضائه.
- التوصية بسياسة مكافآت مجلس الإدارة لاعتمادها من قبل المساهمين.
- ضمان قيام الشركة بتحقيق أهدافها المنصوص عليها في النظام الأساسي، حيث يتحمل المجلس مسؤولية وصلاحية تحديد الأطر والسياسات والممارسات التي تنظم وتضبط وتراقب إدارة عمليات الشركة ومخاطرها بما يحقق تلك الأهداف.
- تقديم توجيهات واضحة وموضوعية ومناسبة، وإتاحة المعرفة والخبرة الجماعية للمجلس لخدمة الشركة.
- تطبيق لوائح ومعايير حوكمة الشركات وفقاً لدليل حوكمة الشركات المعمول به بالنسبة لجميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تفويض ما يراه مناسباً من المسائل إلى لجانه المنبثقة عنه، أو إلى أعضاء المجلس، أو إلى الإدارة التنفيذية العليا.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من 7 أعضاء، من بينهم 3 أعضاء مستقلون. ومن إجمالي أعضاء المجلس، يوجد 6 أعضاء غير تنفيذيين وعضو تنفيذي واحد.

- وقد تم انتخاب أعضاء المجلس خلال الجمعية العمومية السنوية في مارس 2023، ويحق للأعضاء إعادة الترشح لعضوية المجلس.
- ويضم المجلس عضوة واحدة هي رجاء المزروعي، التي شغلت عضوية مجلس الإدارة خلال عام 2025، ما يمثل نسبة 14.29% من إجمالي أعضاء المجلس.
- ويمتلك مجلس الإدارة مجتمعاً معرفة مهنية وخبرة أعمال وخبرة قطاعية وتنوعاً في الخبرات وإلماماً مالياً يمكّنه من أداء مسؤولياته الرقابية بكفاءة. كما يحرص جميع أعضاء المجلس على الحضور المنتظم لاجتماعات المجلس.

تداولات مجلس الإدارة في الأوراق المالية للشركة

يوضح الجدول التالي أسهم الشركة التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم خلال عام 2025.

الاسم	المركز	إجمالي عمليات الشراء لعام 2025	إجمالي عمليات البيع لعام 2025	عدد الأسهم المملوكة حتى 2025/12/31	القيمة حتى 2025/12/31
محمد علي الأنصاري	رئيس مجلس الإدارة	7,552,371	2,000,000	47,052,959	47,523,489
راشد علي الأنصاري	عضو مجلس الإدارة	2,488,518		49,503,780	49,998,818
عيسى علي الأنصاري	عضو مجلس الإدارة	1,303,780		19,818,514	20,016,699
فؤاد علي الأنصاري	عضو مجلس الإدارة	9,839,878		9,839,878	9,938,277
فرانه ايرج محمود	زوجة فؤاد علي الأنصاري			202,309	204,332
عبير الرضا	زوجة راشد علي الأنصاري			1,017,560	1,027,736
يوسف راشد علي الأنصاري	ابن راشد علي الأنصاري			1,017,560	1,027,736
حمدان راشد علي الأنصاري	ابن راشد علي الأنصاري			1,017,560	1,027,736
نبيل راشد علي الأنصاري	ابن راشد علي الأنصاري			1,017,560	1,027,736
حامد محمد علي الأنصاري	حفيد محمد علي الأنصاري		58,505	-	-
حسين محمد علي الأنصاري	حفيد محمد علي الأنصاري		51,990	-	-

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

سيتم دفع مكافأة لمجلس الإدارة بقيمة 1,750,000 درهم إماراتي عن عام 2026، وذلك رهناً بموافقة الجمعية العمومية السنوية (وفقاً للجدول أدناه) (2025: 1,750,000 درهم إماراتي).

كما سيتم دفع بدل حضور لاجتماعات لجان مجلس الإدارة بإجمالي 150,000 درهم إماراتي عن عام 2026، وذلك رهناً بموافقة الجمعية العمومية السنوية (وفقاً للجدول أدناه) (2025: 150,000 درهم إماراتي).

عضو مجلس الإدارة	اللجنة	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (بالألف درهم إماراتي)	بدل حضور الاجتماعات (بالألف درهم إماراتي)	نسبة الحضور (%)
محمد علي الأنصاري	مجلس الإدارة	250	0	100%
فؤاد علي الأنصاري	مجلس الإدارة، لجنة التدقيق	250	40	100%
عيسى علي الأنصاري	مجلس الإدارة، لجنة الترشيحات والمكافآت	250	10	100%
راشد علي الأنصاري*	مجلس الإدارة	250	0	100%
مارسيلو باريكوردي	مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت	250	50	100%
نيتين خانا	مجلس الإدارة، لجنة التدقيق	250	40	100%
رجاء المزروعي	مجلس الإدارة، لجنة الترشيحات والمكافآت	250	10	70%
الإجمالي		**1,750**	**150**	

* يشغل راشد علي الأنصاري منصباً تنفيذياً بصفته الرئيس التنفيذي للمجموعة، وبناءً على ذلك يتقاضى راتباً مقابل دوره التنفيذي.

أنشطة مجلس الإدارة والقرارات المتخذة في عام 2025

عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام 2025، كما تلقّى المجلس بصفة منتظمة معلومات وتقارير بين الاجتماعات من المجلس ولجانه بشأن مستجدات أعمال الشركة وتطوراتها.

عضو مجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية				
	2025/02/12	2025/05/13	2025/08/12	2025/09/18	2025/11/13	2025/12/18
	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة واعتماد النتائج المالية للسنة المالية 2024	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة واعتماد النتائج المالية للربع الأول لعام 2025	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة واعتماد النتائج المالية للربع الثاني لعام 2025	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة واعتماد توزيع أرباح نقدية مرحلية عن النصف الأول من السنة المالية 2025	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة واعتماد النتائج المالية للربع الثالث لعام 2025	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة واعتماد ميزانية عام 2026
محمد علي الأنصاري	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
فؤاد علي الأنصاري	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
عيسى علي الأنصاري	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
راشد علي الأنصاري	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
نيتين خانا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
مارسيلو باريكوردي	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور
رجاء المزروعي	حضور	حضور	غياب	غياب	حضور	حضور
إجمالي الحضور	**7**	**7**	**6**	**6**	**7**	**7**

عضوية مجلس الإدارة لعام 2025 وعدد الاجتماعات التي عُقدت

عضو مجلس الإدارة	مجلس الإدارة (BOD)	لجنة التدقيق (AC)	لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC)
محمد علي الأنصاري	C	-	-
فؤاد علي الأنصاري	VC	M	-
عيسى علي الأنصاري	M	-	M
راشد علي الأنصاري*	M	-	-
مارسيلو باريكوردي	M	M	C
نيتين خانا	M	C	-
رجاء المزروعي	M	-	M
عدد الاجتماعات في عام 2025	**6**	**4**	**1**

C: رئيس مجلس الإدارة، VC: نائب رئيس مجلس الإدارة، M: عضو، BOD: مجلس الإدارة، AC: لجنة التدقيق، NRC: لجنة الترشيحات والمكافآت

ملخص قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير خلال عام 2025

تم عرض 42 قراراً لمجلس الإدارة للمراجعة أو الاعتماد عن طريق التمرير خلال عام 2025.

لجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة عدداً من اللجان المنبثقة عنه لمساعدته في أداء مهامه والتزاماته، ولإجراء مراجعة أكثر تفصيلاً للجوانب المهمة المتعلقة بالأعمال والرقابة.

لجنة التدقيق (AC)

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التدقيق في مراجعة ومراقبة سلامة البيانات المالية المرحلية والسنوية للشركة. وفي هذا السياق، تشمل مسؤولياتها التأكد من استقلالية وفعالية وظيفة التدقيق الخارجي من خلال مراجعة نطاق وجودة العمل الذي يقوم به كل من التدقيق الداخلي والخارجي، والمشاركة في تعيين المدققين الخارجيين والإشراف على العلاقة معهم.

كما توفر لجنة التدقيق رقابة مستقلة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والضوابط الداخلية في المجموعة، بما في ذلك مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للتأكد من أنها تمت وفق مبدأ التعامل على أساس تجاري بحت. كما تقوم اللجنة بمراجعة عدد من السياسات والأطر والمواثيق المتعلقة بالحوكمة.

ويقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام عمل اللجان داخل الشركة، ومراجعة آليات عملها، وضمان فعاليتها الشاملة بما يتوافق مع أفضل ممارسات الحوكمة.

أعضاء اللجنة

- **نيتين خانا - رئيس اللجنة**
- **فؤاد علي الأنصاري - عضو**
- **مارسيلو باريكوردي - عضو**

ويُطلب من لجنة التدقيق الاجتماع أربع مرات على الأقل سنوياً. وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2025 في التواريخ التالية:

12 فبراير، 13 مايو، 12 أغسطس، و13 نوفمبر.

التقرير السنوي للجنة التدقيق

نظرة عامة

خلال العام، دعمت لجنة التدقيق مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بـ التقارير المالية والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال وعملية التدقيق الخارجي. وقد أدت اللجنة مهامها وفقاً لصلاحياتها المعتمدة والقوانين واللوائح المعمول بها وأفضل ممارسات حوكمة الشركات.

البيانات المالية والمسائل الجوهرية

قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية للمجموعة والنظر في المسائل الجوهرية المرتبطة بها، بما في ذلك الالتزام بالمعايير المحاسبية المعمول بها، ودقة واكتمال التقارير المالية، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ومدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية.

كما تأكدت اللجنة من أن الإفصاحات المالية تتم بدرجة عالية من الشفافية وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية. وقد تمت مناقشة المسائل الجوهرية خلال اجتماعات اللجنة، وعند الاقتضاء تم رفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها.

التدقيق الخارجي - الاستقلالية والفعالية والتعيين

قامت اللجنة بتقييم استقلالية وفعالية عملية التدقيق الخارجي وفقاً لسياسة استقلالية المدقق الخارجي للمجموعة، ولوائح هيئة الأوراق المالية والسلع، وأفضل الممارسات المعمول بها في القطاع.

وشمل هذا التقييم مراجعة نطاق التدقيق ومنهجيته ومخرجاته الرئيسية.

وقد تم تعيين شركة ديلويت (Deloitte) كمدقق خارجي للمجموعة في عام 2023. وبناءً على أداء الشركة خلال العام السابق، أوصت اللجنة بإعادة تعيينها، وهو ما يعكس ثقة اللجنة في استمرار فعاليتها ونزاهة وموثوقية عملية التدقيق الخارجي.

كما أكدت اللجنة أن المدقق الخارجي لم يقدم أي خدمات غير متعلقة بالتدقيق خلال العام، مما يضمن الحفاظ على استقلاليته الكاملة.

الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر

راجعت اللجنة فعالية أطر الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر في المجموعة، والتي عملت بشكل مرضٍ خلال العام دون تسجيل أي نقاط ضعف جوهرية.

وفي حال تحديد أي نقاط ضعف، تضمن اللجنة قيام الإدارة بتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وتقديم تحديثات دورية حول التقدم المحرز حتى تتم المعالجة بشكل كامل.

الإشراف على التدقيق الداخلي

راجعت اللجنة تقارير التدقيق الداخلي الفصلية المقدمة من رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة قبل كل اجتماع للجنة التدقيق.

وقد أولت اللجنة اهتماماً خاصاً للملاحظات المصنفة متوسطة وعالية المخاطر لتقييم ما إذا كانت ناجمة عن مخالفات جوهرية أو نقاط ضعف في الضوابط الداخلية. كما ناقشت اللجنة المسائل الرئيسية مع الإدارة وتابعت تنفيذ خطط الإجراءات التصحيحية المتفق عليها.

خطط الإجراءات التصحيحية

راجعت اللجنة خطط الإجراءات التصحيحية التي وضعتها الإدارة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها في أنظمة إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

كما تم متابعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط بشكل ربع سنوي لضمان المعالجة الفعالة وفي الوقت المناسب.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قامت اللجنة بمراجعة جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تمت خلال العام، بما في ذلك الأرصدة المرتبطة بها في نهاية كل فترة تقرير.

وقد قدم رئيس إدارة الشؤون المالية للمجموعة تأكيدات ربع سنوية بشأن الالتزام بسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وتمت مناقشة أي ملاحظات أو استفسارات من قبل اللجنة مع الجهات المعنية، وعند الحاجة تم رفعها إلى مجلس الإدارة لمزيد من المناقشة.

ملخص أعمال اللجنة

من خلال أنشطتها خلال العام، قامت لجنة التدقيق بأداء مسؤولياتها في الإشراف على التقارير المالية والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وأنشطة التدقيق الداخلي والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة واستقلالية وفعالية عملية التدقيق الخارجي.

وبذلك دعمت اللجنة مجلس الإدارة في حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين وتعزيز أعلى معايير حوكمة الشركات.

لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC)

تدعم لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة من خلال الإشراف على تشكيل المجلس واستقلاليته ومكافآته وتطويره وتطوير الإدارة العليا بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها والاستراتيجية طويلة الأجل للشركة.

تقوم اللجنة بوضع والحفاظ على السياسات المنظمة لتعيينات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع مراعاة اعتبارات التنوع، بما في ذلك التنوع بين الجنسين، وتشجيع مشاركة المرأة من خلال برامج الحوافز والتدريب والمزايا المناسبة.

كما تشرف اللجنة على عملية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، وتضمن استمرار استقلالية الأعضاء المستقلين، وتؤكد سنوياً استيفاء أعضاء المجلس لمتطلبات العضوية والأهلية.

وتتولى اللجنة أيضاً إعداد ومراجعة سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين سنوياً، لضمان أن تكون المكافآت والمزايا والحوافز عادلة ومعقولة ومتوافقة مع الأداء طويل الأجل للشركة.

إضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة سنوياً بمراجعة المهارات والخبرات والكفاءات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك الالتزامات الزمنية المتوقعة، كما تحدد احتياجات الكفاءات لدى الإدارة العليا والموظفين.

كما تشرف اللجنة على سياسات الموارد البشرية والتدريب في الشركة وتتابع تنفيذها.

وتضمن اللجنة وجود خطط مناسبة للتعاقب الوظيفي والاستمرارية للإدارة التنفيذية العليا ورؤساء لجان مجلس الإدارة، كما تقوم بأي مهام أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة من وقت لآخر.

ويقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجان داخل الشركة، وعن مراجعة آليات عملها، وضمان فعاليتها بما يتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة.

أعضاء اللجنة

- **مارسيلو باريكوردي - رئيس اللجنة**
- **عيسى علي الأنصاري - عضو**
- **رجاء المزروعي - عضو**

ويُطلب من لجنة الترشيحات والمكافآت الاجتماع مرة واحدة على الأقل سنوياً. وقد عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً خلال عام 2025 بتاريخ 10 فبراير.

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة (BEC)

تدعم اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في الإشراف على التنفيذ الفعّال لاستراتيجية الشركة وسياساتها وقراراتها خلال الفترة بين اجتماعات مجلس الإدارة المقررة. وتمارس اللجنة الصلاحيات والسلطات المفوضة لها من قبل المجلس وفقاً للصلاحيات المحددة في اختصاصاتها المعتمدة وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التشغيلية والمالية والاستراتيجية الرئيسية ضمن نطاق صلاحياتها، وتقديم التوجيه والإرشاد المناسبين للإدارة في الوقت المناسب. كما تعمل على ضمان بقاء إطار الحوكمة وأنظمة الرقابة الداخلية وآليات اتخاذ القرار في الشركة قوية وفعّالة ومتوافقة مع أهداف الشركة.

وقد وافق مجلس الإدارة على تشكيل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة واعتماد اختصاصاتها. ويقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجان في الشركة، ومراجعة آليات عملها، وضمان فعاليتها الشاملة بما يتوافق مع أفضل ممارسات الحوكمة.

أعضاء اللجنة:

- **محمد علي الأنصاري - رئيس اللجنة**
- **فؤاد علي الأنصاري - عضو**
- **عيسى علي الأنصاري - عضو**
- **راشد علي الأنصاري - عضو**

تفويض الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة

قام مجلس إدارة الأنصاري للخدمات المالية بتفويض الإدارة اليومية للشركة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وذلك وفقاً لمصفوفة الصلاحيات والتوقيع المعتمدة. ويتيح هذا التفويض اتخاذ قرارات فعّالة وتعزيز الكفاءة التشغيلية والاستجابة لمتطلبات السوق، مع احتفاظ مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بالمسائل الاستراتيجية.

المسؤوليات الرئيسية المفوضة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة:

- تنفيذ استراتيجية الشركة كما يعتمدها مجلس الإدارة.
- تطوير وتنفيذ إطار إدارة المخاطر تحت إشراف لجنة التدقيق.
- إدارة جميع الجوانب الإدارية والتقنية والمالية والقانونية للشركة.
- إنشاء وتنفيذ أطر الرقابة الداخلية والامتثال تحت إشراف لجنة التدقيق.
- تطوير وتنفيذ سياسات المكافآت والتوظيف بما يتوافق مع توجيهات مجلس الإدارة وتحت إشراف لجنة الترشيحات والمكافآت.
- تفويض أي من الصلاحيات المذكورة أعلاه إلى مسؤولين تنفيذيين آخرين أو أعضاء الفريق عند الحاجة.

الشخص المخول: الرئيس التنفيذي للمجموعة ومن يفوضه.

صلاحية التفويض: إدارة الأعمال اليومية للشركة ضمن الحدود التي يحددها مجلس الإدارة.

مدة التفويض: سارية إلى حين تعديلها أو إلغائها من قبل مجلس الإدارة.

التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة

أكملت لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC) التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة وأعضائه ولجانه. وقد أكد التقييم أن المجلس وأعضاءه قاموا بمهامهم ومسؤولياتهم بكفاءة، والتزموا بالقوانين واللوائح المعمول بها، واحترموا القيم الأساسية للمجموعة ومدونة السلوك، كما عملوا على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

كما أظهر مجلس الإدارة مستوى عالياً من التفرغ والالتزام والدعم، مع مواصلة قيادة المبادرات الاستراتيجية المتوافقة مع أفضل الممارسات في السوق.

ولم تكن هناك حاجة لإجراء تقييم مستقل من جهة خارجية خلال هذه الدورة، حيث تولت لجنة الترشيحات والمكافآت قيادة عملية التقييم.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2025

تحرص الأنصاري للخدمات المالية على الالتزام بأعلى مستويات الشفافية في الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ضمن بياناتها المالية، والتي يتم تدقيقها ومراجعتها من قبل المدققين الخارجيين.

كما تقوم الإدارة بتقييم ومراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عند إبرامها.

وتضمن الشركة الإفصاح عن جميع هذه المعاملات وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها، كما تخضع للتحقق من قبل المدققين الخارجيين من خلال مراجعات ربع سنوية وتدقيق سنوي.

وخلال عام 2025، لم تتجاوز أي معاملات مع الأطراف ذات العلاقة نسبة 5% من رأس مال الشركة. ويمكن الاطلاع على الإفصاحات الكاملة لهذه المعاملات ضمن البيانات المالية المدققة لعام 2025.

إطار الإشراف على معاملات المطلعين

أنشأ مجلس الإدارة إطاراً متكاملاً للإشراف على معاملات الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات جوهرية غير معلنة عن الشركة، وذلك بما يتماشى مع إرشادات هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسوق دبي المالي (DFM).

وينطبق هذا الإطار على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والمتعاقدين المستقلين، بما يضمن الالتزام الصارم بلوائح التداول بناءً على معلومات داخلية وتعزيز نزاهة الأسواق المالية.

الأدوار والمسؤوليات الرئيسية

سيرين المرعبي - مدير أول للمجموعة للاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين - تتولى الإشراف على سجل المطلعين، والتواصل بشأن فترات الحظر، ومتابعة إجراءات الموافقة المسبقة على تداولات المطلعين.

وقد تم تعيين سيرين في قسم علاقات المستثمرين بتاريخ 8 أكتوبر 2025 خلفاً لـ دانا خلف، كما تم تعيينها أميناً لسر مجلس الإدارة في 18 ديسمبر 2025 خلفاً لـ فيصل أنور.

فريق علاقات المستثمرين مسؤول عن الحفاظ على سجل محدث للمطلعين، ودعم الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية، وضمان التواصل في الوقت المناسب بشأن فترات حظر التداول.

العمليات الأساسية

خلال عام 2025، تمت إدارة الإشراف على معاملات المطلعين بفعالية من خلال إطار شامل نفذه فريق علاقات المستثمرين، بما يضمن أعلى معايير حوكمة الشركات ونزاهة السوق.

ويقدم هذا الإطار نهجاً منظماً وشفافاً لمتابعة ومراقبة معاملات المطلعين، دون الحاجة إلى تشكيل لجنة رسمية منفصلة.

ويضمن هذا الإطار الرقابة من خلال الآليات التالية:

- **تحديد المطلعين وتسجيلهم**: يتم تحديد جميع الأفراد الذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات غير معلنة وتسجيلهم وفقاً للوائح سوق دبي المالي.
- **فترات التداول المقيدة**: يتم تحديد فترات حظر التداول حول الأحداث المؤسسية الحساسة وإبلاغ جميع المطلعين بها لمنع التداول بناءً على معلومات غير معلنة.
- **الموافقة المسبقة على التداول**: يتم تقديم جميع طلبات التداول من قبل المطلعين للحصول على موافقة مسبقة لضمان عدم وجود تضارب مصالح والالتزام بالسياسات الداخلية واللوائح التنظيمية.

ومن خلال هذا الإطار، تحافظ الأنصاري للخدمات المالية على أعلى معايير حوكمة الشركات، بما يضمن رقابة شفافة وفي الوقت المناسب وفعّالة على معاملات المطلعين، ويعزز الثقة لدى أصحاب المصلحة.

المدقق الخارجي

تعيين المدقق

تمت إعادة تعيين المدققين الخارجيين، شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)، من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2025، وذلك للسنة الثالثة على التوالي.

ويتوجب تدوير شريك التدقيق المسؤول عن عملية التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) كل ثلاث سنوات، في حين يجوز تعيين شركة التدقيق الخارجي لمدة لا تتجاوز ست سنوات متتالية.

أتعاب التدقيق والمصروفات

اسم شركة التدقيق	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) Deloitte & Touche (ME)
اسم شريك التدقيق	السيد مانيش غوريسارايا
عدد السنوات التي قضاها كمدقق خارجي للشركة	3 سنوات (بما في ذلك السنة الحالية)
عدد السنوات التي قضاها شريك التدقيق في تدقيق حسابات الشركة	سنتان (بما في ذلك السنة الحالية)
إجمالي قيمة أتعاب التدقيق لعام 2025	1,834,760 درهم إماراتي
تفاصيل وطبيعة الخدمات الأخرى التي قدمها مدقق حسابات الشركة (إن وجدت)	لا يوجد
قيمة الأتعاب والتكاليف المتكبدة مقابل خدمات خاصة أخرى غير تدقيق البيانات المالية لعام 2024 (بالدرهم الإماراتي)، إن وجدت	لا يوجد
بيان بالخدمات الأخرى التي قدمها مدقق خارجي آخر غير مدقق حسابات الشركة خلال عام 2025 (إن وجدت)	لا يوجد

1. خدمات الاستشارات الضريبية

الاسم: KPMG Lower Gulf Limited UAE

تفاصيل الخدمات: خدمات استشارية ضريبية تشمل المقارنة المرجعية لأسعار التحويل والمسائل المتعلقة بالامتثال لضريبة الشركات.

2. خدمات التقييم

الاسم: Protiviti Global Business Consulting UAE

تفاصيل الخدمات: تخصيص سعر الشراء لمجموعة BFC وتقييم شركة الأنصاري للصرافة - الكويت (معاملة مع طرف ذي علاقة).

3. إجراءات متفق عليها

الاسم: Crowe Mak UAE

تفاصيل الخدمات: تنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمقارنة المرجعية لشروط وأحكام قرض المساهمين (معاملة مع طرف ذي علاقة).

4. إجراءات متفق عليها

الاسم: Grant Thornton UAE

تفاصيل الخدمات: تنفيذ إجراءات متفق عليها بشأن الالتزام بمعايير الامتثال لمكافحة غسل الأموال وفق اللوائح المتعلقة بترخيص ومراقبة أعمال الصرافة («المعايير») الصادرة في فبراير 2018 عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

5. إجراءات متفق عليها

الاسم: Kreston Menon Chartered Accountants UAE

تفاصيل الخدمات: تنفيذ إجراءات متفق عليها بشأن شهادة اختبار الملاءة المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لاعتماد توزيع أرباح لإحدى الشركات التابعة.

الهيكل التنظيمي لشركة الأنصاري للخدمات المالية

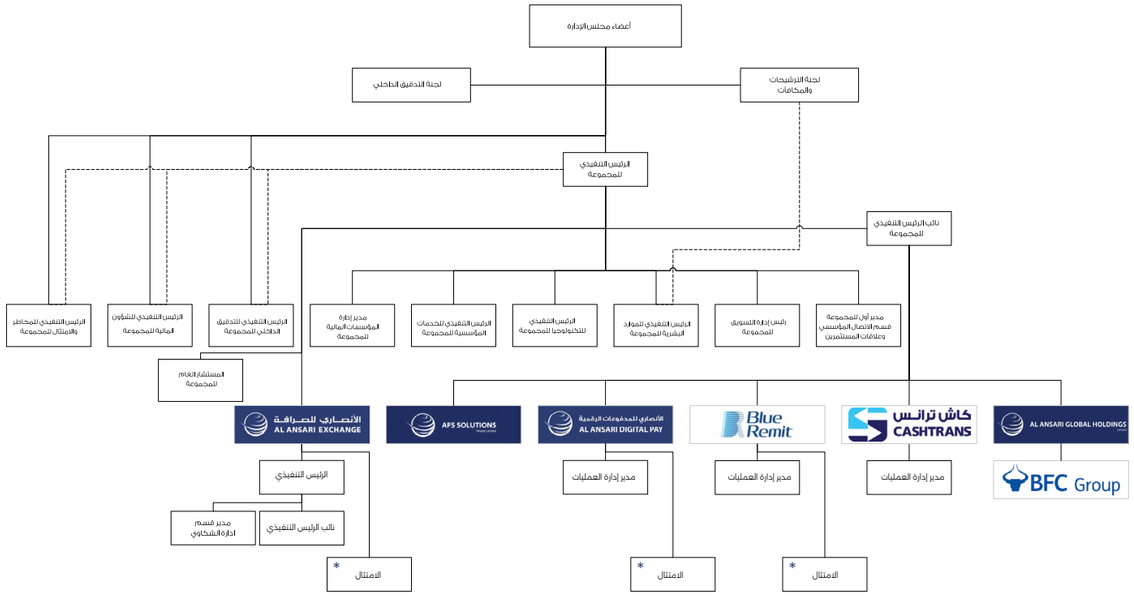

ملاحظة: تعمل الشركات التابعة وفق هيكل التقارير الوظيفية للمجموعة.
** ترفع هذه الإدارات تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر والامتثال للمجموعة.*

مكافآت الإدارة التنفيذية العليا

الاسم	المنصب	سنة التعيين	إجمالي المكافآت لعام 2025
راشد علي الأنصاري	الرئيس التنفيذي للمجموعة	2010	1,440,000
محمد بيطار	نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة	2018	1,981,252

هيكلية الرقابة الداخلية

يُقرّ مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعن مراجعة آليات عمله وضمان فعاليته. ويتكوّن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة من ثلاثة خطوط للدفاع، ترتكز على مبادئ فصل المسؤوليات، والضوابط، والمراقبة، وإعداد التقارير.

خط الدفاع الأول

يتكوّن خط الدفاع الأول من وحدات الأعمال المسؤولة عن إدخال العملاء، ومعالجة المعاملات، وتطوير المنتجات. كما يشمل وظائف الدعم مثل تقنية المعلومات، والموارد البشرية، والخدمات المؤسسية، والمؤسسات المالية، والتسويق التي تدعم وحدات الأعمال في تنفيذ مسؤولياتها. وتتحمل هذه الوحدات مسؤولية الإدارة المستمرة للمخاطر، بما في ذلك تقييم المخاطر والرقابة عليها والتخفيف منها.

خط الدفاع الثاني

يشمل خط الدفاع الثاني وظائف الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وإدارة المخاطر، والشؤون القانونية، والمالية. وتكمّل هذه الوظائف أنشطة إدارة المخاطر التي تقوم بها وحدات الأعمال من خلال مسؤولياتها في الرقابة والمراقبة وإعداد التقارير. كما تقوم بتقييم المخاطر بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال وترفع تقاريرها إلى الإدارة العليا. وتنسّق هذه الوظائف مع رؤساء وحدات الأعمال لتحديد شركاء المخاطر وتوثيق المخاطر المرتبطة بالمنتجات والعمليات والأنظمة.

خط الدفاع الثالث

يمثل خط الدفاع الثالث وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة والفعّالة، والتي ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتوفّر هذه الوظيفة مراجعة مستقلة وضماناً موضوعياً بشأن جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة، بما في ذلك خطي الدفاع الأول والثاني.

تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية باستخدام نهج متعدد المستويات ويتم تطبيقه عبر المجموعة. ويعتمد على تحديد واضح للمساءلة، وتفويض الصلاحيات بصورة واضحة، وتعزيز التعاون بين وظائف الأعمال والدعم والرقابة. كما يسهّل هذا النظام مواءمة الأهداف والموارد والعمليات بناءً على تحديد واضح للمسؤوليات، ويخضع لإطار من السياسات والإجراءات التي تخدم جميع وظائف المجموعة.

التقارير إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، والتي تقوم بدورها برفع المسائل الجوهرية إلى مجلس الإدارة عند الحاجة. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم وضمان جودة ونزاهة الإفصاحات والبيانات المالية والتقارير المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما تراجع فعالية الضوابط الداخلية والحوكمة المؤسسية وتشرف على وظائف التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الخارجي.

وتقوم وظائف الامتثال وإدارة المخاطر برفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق. كما تعرض الإدارة المالية النتائج المالية بشكل ربع سنوي على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على ترشيح أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم، إضافة إلى مكافآت الإدارة العليا والحوافز والمكافآت والمزايا الأخرى.

قيادة التدقيق الداخلي

يرأس إدارة التدقيق الداخلي فيسواناث راماسوبرامانيان، الذي تم تعيينه رئيساً للتدقيق الداخلي للمجموعة في 1 أكتوبر 2019. ويتمتع بخبرة تتجاوز 30 عاماً في مجالات التدقيق الداخلي، والامتثال التنظيمي، والعمليات المصرفية، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والتحقيق في الاحتيال، والخدمات الاستشارية للأعمال عبر الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في الهند، إضافة إلى كونه أخصائي معتمد في الجرائم المالية، ومدقق نظم معلومات معتمد، ومدقق داخلي معتمد.

قيادة الامتثال وإدارة المخاطر

انضم صادق علي الأنصاري إلى مجموعة الأنصاري للخدمات المالية في 26 فبراير 2024 بمنصب رئيس إدارة المخاطر والامتثال للمجموعة. ويتمتع بخبرة واسعة في القطاع المالي تشمل الإشراف التنظيمي وتطوير السياسات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهو محاسب قانوني معتمد زميل (FCCA) ومدير مخاطر مالية معتمد (FRM)، ويحمل عدة شهادات مهنية في مجال الامتثال.

معالجة المسائل الجوهرية

تضمن آلية الرقابة الداخلية في الشركة الإبلاغ الفوري عن جميع الحوادث إلى الإدارة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. كما يتم رفع أي مسائل جوهرية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وخلال العام، أدّى خلل تقني ناتج عن برنامج طرف ثالث إلى معالجة عدد محدود من عمليات التحويل غير المصرح بها. وقد تم تحديد المشكلة ومعالجتها فوراً من خلال التنسيق بين الإدارات المعنية وإدارة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، دون أي خسائر جوهرية للشركة. وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.

تقارير التدقيق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإصدار تقرير ربع سنوي إلى لجنة التدقيق يتضمن أنشطة التدقيق الداخلي، وحالات التحقيق في الأخلاقيات والاحتيال، وحالة تنفيذ خطة التدقيق.

تفاصيل المخالفات خلال عام 2025

تلتزم مجموعة الأنصاري للخدمات المالية بالامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، ولديها إطار حوكمة قوي يهدف إلى تحديد وإدارة ومعالجة أي خرق تنظيمي أو مخالفة أو حالة عدم امتثال. ولم تتعرض الشركة لأي عقوبات تنظيمية خلال عام 2025 بناءً على عمليات التفتيش التي أجريت خلال العام.

تفاصيل المساهمات المجتمعية خلال عام 2025

قدمت مجموعة الأنصاري للخدمات المالية مساهمات مجتمعية بلغت حوالي 20.3 مليون درهم إماراتي، من خلال الدعم المالي والمشاركة الفاعلة في مبادرات تهدف إلى دعم الرعاية الصحية والتعليم ومكافحة الجوع والاستدامة البيئية، بما يعكس التزامها برفاه المجتمع والمسؤولية المؤسسية.

كما تساهم الشركة في مبادرات وطنية بالتعاون مع جهات حكومية بارزة مثل مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية (MBRGI) ومجموعة الإمارات للبيئة (EEG) تحت رعاية وزارة التغير المناخي والبيئة، إضافة إلى دعم المبادرات الصحية عبر مؤسسات مثل مؤسسة الجليلة التابعة لـ دبي الصحية.

معلومات سعر السهم وتفاصيل المساهمين

سعر سهم مجموعة الأنصاري للخدمات المالية في سوق دبي المالي في نهاية كل شهر خلال عام 2025.

الشهر	أعلى سعر	أقل سعر	سعر الإغلاق
يناير 2025	0.995	0.975	0.98
فبراير 2025	0.990	0.966	0.98
مارس 2025	1.000	0.950	0.97
أبريل 2025	0.982	0.900	0.965
مايو 2025	0.974	0.955	0.969
يونيو 2025	0.974	0.880	0.969
يوليو 2025	0.990	0.960	0.979
أغسطس 2025	0.990	0.960	0.987
سبتمبر 2025	0.990	0.910	0.987
أكتوبر 2025	0.987	0.963	0.976
نوفمبر 2025	0.988	0.963	0.984
ديسمبر 2025	1.010	0.969	1.01

مقارنة أداء سهم مجموعة الأنصاري للخدمات المالية مع أداء المؤشر العام للسوق والمؤشر الخاص بالقطاع

الشهر	الأنصاري	مؤشر سوق دبي المالي العام	القطاع المالي
يناير 2025	0.980	5180.37	3597.35
فبراير 2025	0.980	5317.63	3724.21
مارس 2025	0.970	5096.24	3441.05
أبريل 2025	0.965	5307.15	3645.11
مايو 2025	0.969	5480.51	3806.57
يونيو 2025	0.969	5705.76	3984.16
يوليو 2025	0.979	6159.15	4465.32
أغسطس 2025	0.987	6063.61	4305.85
سبتمبر 2025	0.987	5839.64	4196.04
أكتوبر 2025	0.976	6059.43	4377.01
نوفمبر 2025	0.984	5836.89	4120.18
ديسمبر 2025	1.010	6047.09	4327.88

توزيع ملكية أسهم مجموعة الأنصاري للخدمات المالية حسب الجنسية وعدد الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2025

الوصف	نسبة الأسهم المملوكة				
	مواطن إماراتي (%)	خليجي (%)	عربي (%)	أجنبي (%)	الإجمالي (%)
بنك	0.1611	0.0000	0.0000	0.0453	0.2064
شركة	95.2607	0.0280	0.0012	0.0486	95.3385
حكومة	0.1067	0.0000	0.0000	0.0000	0.1067
فرد	3.5503	0.4170	0.2358	0.1355	4.3386
حساب تجميعي	0.0059	0.0004	0.0000	0.0036	0.0099
الإجمالي (%)	**99.0847**	**0.4454**	**0.2370**	**0.2330**	**100.000**

مساهمو شركة الأنصاري للخدمات المالية الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2025

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
شركة الأنصاري القابضة ذ.م.م	6,750,000,000	90%

توزيع مساهمي مجموعة الأنصاري للخدمات المالية حسب حجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2025

الفئة	عدد المستثمرين	الكمية المملوكة	نسبة الملكية (%)
أقل من 50,000	9,255	23,005,115	0.31
بين 50,000 و500,000	322	47,366,438	0.63
بين 500,000 و5,000,000	75	110,921,232	1.48
أكثر من 5,000,000	15	7,318,707,215	97.58
الإجمالي	**9,667**	**7,500,000,000**	**100**

تحتفظ مجموعة الأنصاري للخدمات المالية بقسم مخصص لعلاقات المستثمرين على موقعها الإلكتروني المؤسسي، يتيح المعلومات التالية لجميع المستثمرين الحاليين والمحتملين:

- الإفصاحات الجوهرية
- التقارير المالية المرحلية والسنوية
- العروض التقديمية
- التقارير

بيانات التواصل مع علاقات المستثمرين:

سيرين المرعبي

مدير أول للمجموعة - الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين

الهاتف المباشر: **+97145010644**

البريد الإلكتروني: **investor.relations@alansari.ae**

بيان بالقرارات الخاصة المعروضة في الجمعية العمومية السنوية لعام 2025

وافق المساهمون، بموجب قرار خاص، على تخصيص ما يصل إلى 2% من صافي أرباح الشركة السنوية بعد الضريبة للمبادرات التطوعية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات (CSR) التي تهدف إلى خدمة المجتمع، وذلك وفقاً لأحكام المادة (244) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية. ويُفوَّض مجلس الإدارة بتحديد النسبة الدقيقة وآلية استخدام المبلغ المخصص، وذلك بناءً على الأداء المالي للشركة خلال السنة المالية المعنية.

تفاصيل الأحداث الجوهرية والإفصاحات خلال عام 2025

- الدخول في اتفاقية للاستحواذ على 100% من الحصة في شركة الأنصاري للصرافة - الكويت ذ.م.م، وهي شركة صرافة في دولة الكويت ومملوكة حالياً لأطراف ذات علاقة (فبراير 2025).
- موافقة مساهمي مجموعة الأنصاري للخدمات المالية على توزيع أرباح نقدية بقيمة 315 مليون درهم عن عام 2024 (مارس 2025).
- حصول الأنصاري ديجيتال باي على الموافقات النهائية لإطلاق المحفظة الرقمية، بما يعزز الشمول المالي ويدعم توجه دولة الإمارات نحو مجتمع غير نقدي (مارس 2025).
- إتمام مجموعة الأنصاري للخدمات المالية عملية الاستحواذ على مجموعة BFC (أبريل 2025).
- إطلاق مجموعة الأنصاري للخدمات المالية مركز حلول الأعمال في الهند (يونيو 2025).
- الموافقة على توزيع أرباح نقدية مرحلية (سبتمبر 2025).

تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2025 التي بلغت 5% أو أكثر من رأس مال الشركة

خلال عام 2025، لم تكن هناك أي معاملات مع أطراف ذات علاقة بلغت 5% أو أكثر من رأس مال الشركة.

نسب التوطين في الشركة للأعوام 2023 و2024 و2025

السنة	النسبة
2023	13.34%
2024	16.95%
2025	22.78%

تفاصيل المشاريع والمبادرات خلال عام 2025

تواصل التكنولوجيا أداء دورٍ محوري كعامل تمكين رئيسي في تعزيز التجارب الرقمية لعملائنا وموظفينا وشركائنا، كما تظل أولوية استراتيجية رئيسية للمجموعة.

الرقم	اسم المشروع	الوصف	الإطار الزمني
1	أتمتة تسجيل حضور التدريب	تعمل أتمتة تسجيل حضور التدريب على رقمنة عملية تسجيل الحضور بالكامل باستخدام تسجيل الدخول عبر الإنترنت أو رموز QR أو تتبع نظام إدارة التعلم (LMS)، مما يلغي الحاجة إلى أوراق الحضور الورقية. وتضمن هذه الآلية تسجيل الحضور بدقة وفي الوقت الفعلي مع تقليل الأخطاء اليدوية. كما تدعم مبادرة التحول إلى بيئة عمل خالية من الورق من خلال إلغاء النماذج الورقية وتبسيط عملية جمع البيانات. وبشكل عام، تعزز الكفاءة والاستدامة ودقة التقارير في برامج التدريب.	الربع الثاني 2025
2	الدفع للتجار	ميزة فريدة من نوعها تتيح لمستخدمي محفظة الأنصاري إجراء المدفوعات في محلات السوبرماركت والبقالات والمراكز التجارية باستخدام رمز QR عبر أجهزة نقاط البيع التابعة لشركة Network International.	الربع الثالث 2025
3	التحويل من شخص إلى شخص	تتيح هذه الخدمة لمستخدمي محفظة الأنصاري تحويل الأموال فوراً داخل منظومة المحفظة، بحيث يمكن لأي مستخدم إرسال الأموال إلى مستخدم آخر مجاناً.	الربع الثالث 2025
4	عرض رواتب نظام حماية الأجور	يمكن لموظفي الأنصاري للصرافة الاطلاع بسهولة على رواتبهم عبر محفظة الأنصاري، مما يضمن تجربة سلسة وخالية من التعقيدات.	الربع الثالث 2025
5	دعم العملاء عبر واتساب	تم إطلاق خدمة دعم العملاء عبر واتساب لتقديم مساعدة سريعة ومريحة لمستخدمي محفظة الأنصاري وتمكين حل المشكلات المتعلقة بالتطبيق بسرعة.	الربع الرابع 2025
6	شحن المحفظة عبر بطاقة الخصم أو البطاقة مسبقة الدفع	يمكن لمستخدمي محفظة الأنصاري شحن رصيد محفظتهم بسهولة باستخدام أي بطاقة خصم مباشر أو بطاقة مسبقة الدفع صادرة في دولة الإمارات.	الربع الرابع 2025
7	نظام Freshdesk	تعتمد شركة الأنصاري ديجيتال باي منصة Freshdesk Omni Pro لتعزيز عمليات دعم العملاء عبر منصة موحدة متعددة القنوات مدعومة بأدوات الأتمتة والتعاون والتحليلات المتقدمة، بما يعزز تقديم تجارب عملاء سلسة وذكية.	الربع الرابع 2025
8	نقل عملاء نظام حماية الأجور إلى نظام وزارة الموارد البشرية والتوطين الجديد	تم الانتهاء بنجاح من نقل جميع عملاء نظام حماية الأجور الحاليين إلى النظام الجديد لوزارة الموارد البشرية والتوطين، بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحدثة.	الربع الرابع 2025
9	الألعاب التفاعلية في التدريب – Kahoot	يدمج هذا المشروع الاختبارات التفاعلية في جلسات التدريب لجعل التعلم أكثر تفاعلاً ومتعة. ويساهم في زيادة مشاركة المتدربين وتعزيز المفاهيم الأساسية وتحسين الاحتفاظ بالمعلومات من خلال التغذية الراجعة الفورية. كما يشجع على المنافسة الإيجابية بين المتعلمين ويحفزهم على التعلم.	الربع الرابع 2025
10	السلفة على الراتب	تتيح ميزة السلفة على الراتب في محفظة الأنصاري للمستخدمين الوصول الفوري إلى جزء من أجورهم المكتسبة قبل موعد استلام الراتب، مما يوفر دعماً مالياً سريعاً دون الحاجة إلى الاقتراض بفوائد مرتفعة، وذلك بالتعاون مع شركتي MNT Halan و ABHI.	الربع الأول 2026
11	نظام TalentLMS ومكتبة المحتوى	يعد TalentLMS منصة تعليمية سحابية تتيح إنشاء البرامج التدريبية وتقديمها وتتبعها بسهولة. كما يدعم الدورات التفاعلية والاختبارات والتقييمات، ويسهّل عمليات التدريب والتأهيل والامتثال وتنمية المهارات عبر مختلف الإدارات.	الربع الأول 2026
12	أتمتة تعهدات الموظفين	يعمل هذا المشروع على رقمنة نماذج التعهدات الورقية للموظفين من خلال دمجها مباشرة في نظام الموارد البشرية ونظام إدارة التعلم، بحيث يمكن للموظفين مراجعة تعهداتهم وتقديمها إلكترونياً. ويسهم ذلك في تحسين الدقة وتسريع المعالجة وحفظ السجلات بشكل آمن، إضافة إلى دعم مبادرة العمل بدون أوراق وتقليل الأعباء الإدارية.	الربع الأول 2026
13	فيديوهات تدريبية مدعومة بالذكاء الاصطناعي	تقدم هذه الفيديوهات تدريباً مخصصاً يعتمد على سيناريوهات واقعية تتوافق مع متطلبات الامتثال وخدمة العملاء. ويتم تكييف المحتوى وفق أدوار الموظفين لضمان فهم أفضل وتحسين الاحتفاظ بالمعلومات. كما يساهم الإنتاج الآلي للفيديوهات في تقليل وقت التطوير مع الحفاظ على الدقة والاتساق.	الربع الأول 2026
14	مساعد صوتي بالذكاء الاصطناعي لإجراء المعاملات	يتيح هذا المشروع للعملاء تنفيذ معاملاتهم عبر مساعد صوتي ذكي يتحدث بشكل طبيعي ويوجه العميل بطريقة مشابهة لتعامله مع موظف الخدمة في الفرع، مما يسهم في سد الفجوة لدى المستخدمين الأقل اعتماداً على التطبيقات الرقمية.	الربع الثاني 2026
15	EWAg SNPL	يتيح لعملاء نظام حماية الأجور إرسال الأموال قبل استلام رواتبهم أو سحب النقد في حالات الطوارئ عبر التطبيق، على أن يتم سداد المبلغ تلقائياً من الراتب التالي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات تمويل تتولى عمليات التقييم الائتماني وتحمل المخاطر.	الربع الثاني 2026
16	اعتماد منصة Jaywan	اعتماد منصة Jaywan بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويحسن مستوى تقديم الخدمات.	الربع الثاني 2026
17	إصدار المحافظ الرقمية لعملاء نظام حماية الأجور	إطلاق المحافظ الرقمية لعملاء نظام حماية الأجور ضمن خطة استراتيجية تتيح صرف الرواتب بشكل آمن وسريع ومريح.	الربع الثالث 2026
18	العملة الرقمية للبنك المركزي	المشاركة في مشروع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي، حيث ستكون الأنصاري للصرافة من الجهات المشاركة في المرحلة التجريبية لإنشاء محافظ رقمية للعملاء للاحتفاظ بالعملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي.	الربع الثالث 2026

محمد علي الأنصاري
رئيس مجلس الإدارة

نيتين خانا
رئيس لجنة التدقيق

مارسيلو باريكوردي
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

فيسواناث راماسوبرامانيان
مدير إدارة الرقابة الداخلية

05

البيانات المالية الموحدة

تقرير أعضاء مجلس الإدارة	88
تقرير مدقق الحسابات المستقل	90
بيان المركز المالي الموحد	95
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحد	96
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	97
بيان التدفقات النقدية الموحد	98
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	99

تقرير السادة أعضاء مجلس الإدارة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره عن أنشطة شركة الأنصاري للخدمات المالية (مساهمة عامة) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معًا بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مع البيانات المالية الموحدة المدققة.

مجلس إدارة:

يتشكل مجلس إدارة الشركة من:

السيد محمد علي ابو الحسن الأنصاري	رئيس مجلس إدارة المجموعة، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد فؤاد علي ابو الحسن الأنصاري	نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة، عضو غير تنفيذي
السيد عيسى علي ابو الحسن الأنصاري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد راشد علي ابو الحسن الأنصاري	الرئيس التنفيذي للمجموعة، المدير التنفيذي
السيد نيتين خانا	عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي
السيدة رجاء المزروعي	عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي
السيد مارسيلو باريكوردي	عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

الأنشطة الرئيسية

تعمل المجموعة في مجال بيع وشراء العملات الأجنبية وشيكات المسافرين والشيكات وتنفيذ عمليات التحويل بالعملات المحلية والأجنبية ودفع الأجور من خلال نظام حماية الأجور في الإمارات العربية المتحدة وتوفير منتجات مالية خاصة (على سبيل المثال دفع الفواتير والتحصيل النقدي وبيع وإعادة شحن البطاقات متعددة العملات المدفوعة مسبقًا) ونقل النقود والمقتنيات الثمينة ومرافق القيمة المخزنة، وخدمات الدفع بالتجزئة لعملائها.

أهم المعاملات والأحداث خلال العام

في 8 أبريل 2025، استحوذت المجموعة على كامل رأس المال المصدر وحقوق التصويت لشركة بي أف سي جروب هولدينغز ذ.م.م. وشركاتها التابعة مقابل 734.60 مليون درهم (200 مليون دولار أمريكي). إن الهدف من هذا الاستحواذ هو توسيع حصة المجموعة في السوق وحضورها الجغرافي. (إيضاح 5)

ولتمويل عملية الاستحواذ على بي أف سي جروب، وتلبية متطلبات رأس المال العامل، ونفقات رأس المال الجوهرية، وأي متطلبات تجارية أخرى، أبرمت المجموعة اتفاقية قرض غير مضمون مع شركتها الأم، الأنصاري القابضة ذ.م.م، بقيمة 950 مليون درهم إماراتي، تُسدد على أقساط ربع سنوية لمدة 5 سنوات.

وخلال العام، سحبت المجموعة 735 مليون درهم من اتفاقية التمويل، سُدد جزء منها بمبلغ 346 مليون درهم. (إيضاح 15)

الأداء المالي

خلال السنة، أعلنت المجموعة عن إجمالي دخل بلغت قيمته 1,325.72 مليون درهم (2024: 1,188.64 مليون درهم) وبلغ صافي ربح بعد الضريبة قدره 400.86 مليون درهم (2024: 405.85 مليون درهم) ويعزى نمو إجمالي الدخل بنسبة 11.5% بشكل رئيسي إلى الاستحواذ على مجموعة بي أف سي.

تقرير السادة أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

توزيعات الأرباح

اقترح مجلس الإدارة في 12 فبراير 2026 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 148.50 مليون درهم (0.0198 درهم للسهم الواحد). ويخضع توزيع الأرباح المقترح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المقرر عقده في مارس 2026.

مدققو الحسابات

قامت شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) بتدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وقد أعرب المدققون، المؤهلون لذلك، رغبتهم في الاستمرار في مهامهم، ويوصي مجلس الإدارة بإعادة تعيينهم للسنة المقبلة.

النظرة المستقبلية

انطلاقاً من التوجه الاستراتيجي الذي وُضع عام 2024، تدخل المجموعة مرحلة نموها التالية بتوسع نطاق عملياتها، وحضورها الأوسع، وقدراتها التشغيلية المُحسّنة، وذلك عقب استحواذها على مجموعة بي أف سي.

وتتطلع المجموعة مستقبلاً إلى تعزيز قيمة المساهمين من خلال نمو مدروس، مع تطوير نموذج يتمحور حول العميل، يدمج شبكة فروعها الواسعة مع إمكانياتها الرقمية المتطورة، مما يتيح تفاعلاً سلساً عبر جميع القنوات.

وبفضل ميزانيتها العمومية المتينة، وإدارتها الرشيدة للسيولة، وتدفقاتها النقدية المستمرة، تتمتع المجموعة بموقع متميز يمكّنها من التكيف مع ظروف السوق، وبفضل فهمها العميق للسوق، وتقدمها التكنولوجي المتواصل، تواصل المجموعة تركيزها على ترسيخ ريادتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، والسعي نحو توسع إقليمي مدروس لتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل.

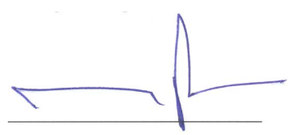

محمد علي الانصاري
رئيس مجلس إدارة المجموعة
12 فبراير 2026

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة الأنصاري للخدمات المالية (مساهمة عامة)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الأنصاري للخدمات المالية شركة مساهمة عامة ("الشركة") والشركات التابعة لها (معًا "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، التي تتضمن معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم بيانها بمزيد من التفصيل في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بعمليات تدقيق البيانات المالية الموحدة للكيانات ذات المصلحة العامة، إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة المطبقة على تدقيق البيانات المالية الموحدة للكيانات ذات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما قد استوفينا جميع بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ووفقًا لقواعد السلوك المهني الدولي للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تمثل أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وكذلك في تكوين رأينا حولها، كما أننا لا نبدي رأيًا منفصلاً حول هذه الأمور.

Deloitte.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق
إيرادات صرف العملات والتحويلات المالية والخدمات الأخرى ذات الصلة	
قامت المجموعة بتحقيق إيرادات بقيمة 1,3 مليار درهم من صرف العملات والتحويلات المالية والخدمات الأخرى ذات الصلة. خلال السنة، ينشأ هذا من فرق أسعار الصرف المستخدمة في عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، بالإضافة إلى العمولات المكتسبة على كل معاملة عملات أجنبية. يتم تسجيل صافي أرباح صرف العملات عند تنفيذ المعاملة، بينما يتم تسجيل إيرادات العمولات عند تقديم الخدمات ذات الصلة. تتطلب الإيرادات، التي يتم توليدها عبر شبكة فروع واسعة وقنوات رقمية، مستوى عالٍ من النقد الذي يجب التعامل معه يوميًا وتتم معالجتها من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة بالمجموعة. لقد حددنا الاعتراف بالإيرادات من صرف العملات والتحويلات المالية والخدمات الأخرى ذات الصلة كمسألة تدقيق رئيسية للأسباب التالية: • الأهمية الكمية للمبلغ في البيانات المالية الموحدة؛ • المخاطر الكامنة المرتبطة بمعالجة عدد كبير من المعاملات ذات القيمة المنخفضة يوميًا، والتي تتم معالجتها من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدة؛ • مستوى النقد المتداول كجزء من عملية الإيرادات؛ • مستوى جهد التدقيق المطلوب. راجع إيضاحي 3-3 و 25 و34 من البيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيرادات المعترف بها خلال السنة.	لقد قمنا بالإجراءات التالية، من بين أمور أخرى، فيما يتعلق بأمر التدقيق الرئيسي هذا: لقد قمنا بإشراك إخصائي تكنولوجيا المعلومات من ذوي المهارات والمعرفة المتخصصة الذين أمدونا بالمساعدة فيما يلي: • تحديد الأنظمة والضوابط ذات الصلة المستخدمة في حساب وتسجيل الإيرادات من معاملات الصرف والتحويلات والخدمات الأخرى ذات الصلة. • فهم أنشطة معالجة المعلومات المتعلقة بالإيرادات في المنشأة، بما في ذلك كيفية بدء معاملات الإيرادات وتسجيلها ومعالجتها والإبلاغ عنها في البيانات المالية الموحدة. وشمل ذلك تقييم تدفق المعلومات عبر بيئة تكنولوجيا المعلومات في المنشأة، وتقييم ما إذا كانت أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدعم بشكل كافٍ إعداد المعلومات المالية المتعلقة بالإيرادات وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية . قمنا بتقييم الضوابط الرئيسية للتأكد من تصميمها بشكل مناسب، واختبرناها للتأكد من فعاليتها على مدار العام. استعنّا بخبراء تحليل البيانات لدينا لمساعدتنا في الإجراءات التالية: • اختيار معاملات شراء وبيع العملات من بين معاملات الإيرادات المسجلة، وإعادة حساب أرباح صرف العملات والعمولات بشكل مستقل بناءً على خصائص المعاملة ومعايير التسعير المطبقة. تمت مقارنة نتائج إعادة الحساب هذه بالمبالغ المسجلة من قبل المجموعة، مع خضوع أي اختلافات لمزيد من التحقيق. • إعادة حساب رصيد العملات الأجنبية الختامي من خلال مطابقة الرصيد الافتتاحي مع جميع معاملات شراء وبيع العملات الأجنبية خلال العام. اخترنا معاملات الإيرادات المسجلة، على أساس عينة، وربطنا تفاصيل المعاملات بالوثائق الداعمة ذات الصلة، مثل تأكيدات الصفقات/المعاملات وتعليمات العملاء عند الاقتضاء. اخترنا معاملات الإيرادات المسجلة، على أساس عينة، والتي سُجلت قبل وبعد تاريخ التقرير بفترة وجيزة، وتحققنا مما إذا كانت هذه المعاملات قد سُجلت في السنة الصحيحة. أجرينا تحليلات على الإيرادات، شملت تحليل الاتجاهات شهريًا وحسب مسارات التحويل الرئيسية. كما ربطنا الإيرادات المسجلة بالبيانات التشغيلية الأساسية، مثل أحجام المعاملات. كما قمنا بتقييم الإفصاح الوارد في البيانات المالية الموحدة والمتعلق بهذا الأمر مقابل متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق

دمج الأعمال

استحوذت المجموعة على شركة بي أف سي القابضة اعتبارًا من 8 أبريل 2025، بقيمة إجمالية قدرها 6.734 مليون درهم. وقد تمّت المحاسبة عن هذه الصفقة، التي تُعدّ صفقةً جوهريةً خارجةً عن نطاق العمليات التجارية الاعتيادية، باعتبارها عملية دمج أعمال.

تُلزم معايير المحاسبة الدولية تحديد القيمة العادلة لجميع موجودات ومطلوبات الشركة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ، بما في ذلك الموجودات والمطلوبات غير المُدرجة في سجلاتها المحاسبية. وقد أسفر هذا التحديد عن إدراج المجموعة لموجودات غير ملموسة، تشمل ترخيصًا وعلاقات مع العملاء وعلامة تجارية، بقيمة 98 مليون درهم. كما سجّلت المجموعة ربحًا من شراء شركة بي أف سي قدره 0.6مليون درهم ، وهو ما يُمثّل الفرق بين القيمة العادلة لصافي الموجودات المُستحوذ عليها وسعر الشراء.

استعانت المجموعة بخبير خارجي لمساعدتها في تحديد وتقييم جميع موجودات ومطلوبات شركة بي أف سي.

استعانت المجموعة بخبراء تقييم خارجيين مستقلين لإجراء عملية تخصيص سعر الشراء والتي تشمل تحديد القيمة العادلة للموجودات المكتسبة والمطلوبات المفترضة، وتحديد وتقييم الموجودات غير الملموسة.

تطلّبت المحاسبة الخاصة بالاستحواذ على شركة بي أف سي من الإدارة استخدام التقدير الشخصي في تحديد الموجودات المكتسبة والمطلوبات المُتحمّلة. كما تطلّبت من الإدارة إجراء التقديرات الهامة التالية لتحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة:

- التدفقات النقدية المتوقعة؛
- معدلات الخصم؛
- معدلات النمو.

اعتبرنا الاستحواذ على شركة بي أف سي مسألةً رئيسيةً في عملية التدقيق للأسباب التالية:

- الأهمية الكمية للمبلغ في البيانات المالية الموحدة؛
- الطبيعة غير الروتينية للمعاملة؛
- مستوى التقديرات والاجتهادات التي اعتمدتها الإدارة.

راجع إيضاحي 3-24 و5 من البيانات المالية الموحدة للسياسة المحاسبية لمزيد من التفاصيل حول عملية الاستحواذ.

لقد قمنا بالإجراءات التالية، من بين أمور أخرى، فيما يتعلق بأمر التدقيق الرئيسي هذا:

- فهم عملية الإدارة في تحديد وتقييم الموجودات المكتسبة والمطلوبات المترتبة على عملية دمج، بما في ذلك الضوابط الرئيسية في هذه العملية.
- تقييم الضوابط المذكورة أعلاه للتأكد من تصميمها وتطبيقها بشكل مناسب.
- مراجعة اتفاقية الاستحواذ للتأكد من تصنيف الصفقة بشكل صحيح كعملية دمج، ومن تحديد تاريخ الاستحواذ بشكل مناسب وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية .
- تقييم المبررات التجارية للاستحواذ.
- تقييم مهارات ومؤهلات وموضوعية واستقلالية خبراء التقييم الخارجيين الذين تعاقدت معهم المجموعة، ومراجعة شروط تعاقدهم مع المجموعة للتأكد من كفايتها لأغراض التدقيق.
- الاستعانة بخبراء التقييم الداخليين لدينا لتقييم منهجيات التقييم المطبقة، وللتحقق من صحة الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المكتسبة.
- تقييم تحديد الإدارة للموجودات غير الملموسة المكتسبة، بمساعدة متخصصينا الداخليين، وذلك بالرجوع إلى طبيعة النشاط التجاري المكتسب والممارسات الصناعية ذات الصلة.
- إعادة التحقق من دقة النماذج الرياضية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة، وإعادة حساب الربح الناتج عن شراء شركة بي أف سي بمساعدة متخصصينا الداخليين.
- مطابقة نتائج النماذج المذكورة أعلاه مع المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة.
- تقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة والمتعلقة بهذا الشأن وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

Deloitte.

المعلومات الأخرى

يتحمل مجلس الإدارة والإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تتألف من المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة (غير أنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها) الذي قد حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا والتقرير السنوي، والذي يتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لم ولن نُعبر عن أي استنتاجات تدقيقية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، إلى وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عنه. ولم يلفت انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الصدد.

وإذا استنتجنا وجود أي خطأ جوهري عند قراءة التقرير السنوي ، فإننا ملزمون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن هذه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وإعدادها بما يتفق مع الأحكام السارية للمرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 وتعديلاته، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كان نتيجة لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمواصلة أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، وذلك ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالي من التأكيدات، لكنها ليست ضمانًا بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائمًا الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

في سياق عملية التدقيق التي تتم وفق معايير التدقيق الدولية، نتخذ الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظرًا لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم نظام الرقابة الداخلية المعني بالتدقيق لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقًا لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك الجوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود شكوك جوهرية، فيتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا، إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية.

Deloitte.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. كما نظل مسؤولين وحدنا عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بامتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، وأن نتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي مثلت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي تعد أمور تدقيق رئيسية. إن هذه الأمور يتم الإبلاغ عنها في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو تقضي اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المنافع العامة من الإبلاغ عن مثل هذه الأمور.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعملًا بالمرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 وتعديلاته، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

- لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وامتثالها، من جميع النواحي الجوهرية، مع الأحكام المعمول بها في المرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 وتعديلاته؛
- لقد احتفظت المجموعة بدفاتر حسابات منتظمة؛
- أن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متوافقة مع دفاتر حسابات المجموعة؛
- يظهر الإيضاح رقم 5 من البيانات المالية الموحدة معلومات متعلقة بالاستثمارات التي تم القيام بها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛
- يفصح الإيضاح رقم 13 من البيانات المالية الموحدة عن المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة وشروط إجرائها؛
- يفصح الإيضاح رقم 27 من البيانات المالية الموحدة عن معلومات تتعلق بالمساهمات الاجتماعية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛ و
- بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا للاعتقاد بأن المجموعة قد انتهكت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، أيًا من الأحكام المعمول بها في المرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 وتعديلاته، أو فيما يتعلق بنظام الشركة الأساسي الذي من شأنه أن يؤثر جوهريًا على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2025.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

فراس عنبتاوي
رقم القيد: 5482
12 فبراير 2026
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة	6	**165,231**	95,868
موجودات حق الاستخدام	7	**90,063**	73,946
الممتلكات والمعدات	8	**94,577**	-
الموجودات غير الملموسة	9	**96,744**	59,604
الودائع المقيدة لدى البنوك		**446,615**	229,418
الموجودات المتداولة			
النقد المتاح وقيد التحويل	10	**1,557,343**	1,022,907
الأرصدة لدى البنوك	11	**2,219,846**	1,850,925
المستحق من مكاتب الصرافة والوكلاء	12	**63,195**	20,582
المستحق من أطراف ذات علاقة	13	**147**	177
مبالغ مدفوعة مقدمًا والذمم المدينة الأخرى	14	**148,239**	107,256
إجمالي الموجودات		**3,988,770**	3,001,847
المطلوبات وحقوق الملكية		**4,435,385**	3,231,265
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
قرض المساهم	15	**389,020**	-
مطلوبات عقود الإيجار	17	**91,209**	43,188
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	16	**83,366**	49,978
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**563,595**	93,166
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة تجارية وأخرى	18	**1,366,887**	992,764
المستحق للبنوك		**104,660**	13,978
المستحق لمكاتب الصرافة والوكلاء	19	**151,587**	73,760
المستحق لأطراف ذات علاقة	13	**2,478**	1,616
القروض البنكية	20	**303,130**	233,533
مطلوبات ضريبة دخل الشركات	30	**36,238**	40,983
مطلوبات عقود الإيجار	17	**63,663**	40,876
		2,028,643	1,397,510
اجمالي المطلوبات		**2,592,238**	1,490,676
حقوق الملكية			
رأس المال	22.1	**75,000**	75,000
أسهم الخزينة	22.2	**-**	(89)
خصم الأسهم	22.2	**-**	(9,090)
احتياطي قانوني	23	**37,500**	37,500
احتياطي الاستحواذ	24	**-**	286,143
الأرباح المحتجزة		**1,731,655**	1,351,125
احتياطي ترجمة العملات الأجنبية		**(1,008)**	-
		1,843,147	1,740,589
		4,435,385	3,231,265

اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة وأقر إصدارها في 12 فبراير 2026 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

محمد علي الأنصاري
رئيس مجلس إدارة المجموعة

سهيل حسين
المدير المالي للمجموعة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الدخل			
صافي الربح من صرف العملات		**675,342**	547,819
صافي إيرادات العمولات	25	**615,915**	601,157
إيرادات الفوائد		**31,602**	32,996
الدخل الأخر		**2,861**	6,664
إجمالي الدخل - بالصافي		**1,325,720**	1,188,636
المصاريف			
الرواتب والمزايا	26	**(552,273)**	(481,352)
مصروفات إدارية وعمومية	27	**(169,283)**	(155,173)
الاستهلاك والإطفاء	28	**(124,885)**	(94,377)
ربح من عملية شراء بسعر مخفض	5	**595**	-
(عكس)/ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		**203**	(466)
تكاليف التمويل	29	**(35,254)**	(8,753)
مصروفات بنكية		**(6,721)**	(1,683)
إجمالي المصروفات		**(887,618)**	(741,804)
الربح قبل الضريبة للسنة		**438,102**	446,832
مصروفات ضريبة دخل الشركات	30	**(37,244)**	(40,983)
الربح بعد الضريبة للسنة		**400,858**	405,849
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي قد يُعاد تصنيفها لاحقًا ضمن الربح أو الخسارة			
- فرق ترجمة العملات الأجنبية عند ترجمة العمليات الخارجية - صافي		**(1,008)**	-
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		**(1,008)**	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		**399,850**	405,849
الأرباح الأساسية والمخففة للسهم (درهم)	31	**0.0536**	0.0542

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	رأس المال ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	خصم الأسهم ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي الاستحواذ ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	احتياطي ترجمة العملات الأجنبية ألف درهم	مجموع حقوق الملكية ألف درهم
في 1 يناير 2024	75,000	-	-	37,500	286,143	1,402,776	-	1,801,419
اجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	405,849	-	405,849
توزيعات الأرباح المعلنة والمدفوعة (إيضاح 33)	-	-	-	-	-	(457,500)	-	(457,500)
استحواذ على أسهم الخزينة (إيضاح 22-2)	-	(89)	(9,090)	-	-	-	-	(9,179)
في 1 يناير 2025	**75,000**	**(89)**	**(9,090)**	**37,500**	**286,143**	**1,351,125**	**-**	**1,740,589**
اجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**400,858**	**(1,008)**	**399,850**
تحويل احتياطي الاستحواذ إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح 24)	**-**	**-**	**-**	**-**	**(286,143)**	**286,143**	**-**	**-**
توزيعات الأرباح المعلنة والمدفوعة (إيضاح 33)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(306,000)**	**-**	**(306,000)**
بيع أسهم الخزينة (إيضاح 22-2)	**-**	**89**	**8,619**	**-**	**-**	**-**	**-**	**8,708**
تحويل خصم الأسهم إلى الأرباح المحتجزة	**-**	**-**	**471**	**-**	**-**	**(471)**	**-**	**-**
في 31 ديسمبر 2025	**75,000**	**-**	**-**	**37,500**	**-**	**1,731,655**	**(1,008)**	**1,843,147**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة للسنة		**438,102**	446,832
تعديلات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء	28	**124,885**	94,377
ربح من عملية شراء بسعر مخفض	5	**(595)**	-
(عكس)/مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		**(203)**	466
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	16	**14,106**	7,901
تكاليف التمويل	29	**35,254**	8,753
الخسارة من استبعاد ممتلكات ومعدات		**315**	372
التدفقات النقدية التشغيلية قبل تسوية مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والتغيرات في رأس المال التشغيلي		**611,864**	558,701
تسوية مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	16	**(11,073)**	(3,774)
التغيرات في رأس المال التشغيلي:			
المستحق من شركات الصرافة والوكلاء		**16,991**	25,625
المستحق من أطراف ذات علاقة		**30**	(155)
مبالغ مدفوعة مقدمًا والذمم المدينة الأخرى		**(20,872)**	10,198
ذمم دائنة تجارية وأخرى		**328,780**	250,661
المستحق إلى مكاتب الصرافة والوكلاء		**(64,618)**	1,200
المستحق لأطراف ذات علاقة		**862**	(2,547)
الودائع المقيدة لدى البنوك		**(26,098)**	(8,345)
التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية		**835,866**	831,564
ضرائب دخل الشركات المدفوعة	30	**(42,080)**	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**793,786**	831,564
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
صافي قيمة الاستحواذ على الشركات التابعة بعد خصم النقد المكتسب	5	**6,420**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(38,605)**	(32,069)
ودائع ثابتة بفترات استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر		**20,126**	26,730
عائدات بيع الممتلكات والمعدات		**230**	403
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(11,829)**	(4,936)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
الأرباح المدفوعة	33	**(306,000)**	(457,500)
عائدات قرض المساهم	15	**735,151**	-
سداد قرض المساهم	15	**(346,131)**	-
حصة الأرباح المدفوعة من قرض المساهم	15	**(17,322)**	-
العائدات من القروض البنكية	20	**230,262**	233,533
سداد القروض البنكية		**(253,817)**	(329,136)
مطلوبات عقود الإيجار المدفوعة	17	**(94,702)**	(72,189)
بيع/ (استحواذ) أسهم الخزينة- صافي	22.2	**8,708**	(9,179)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(43,851)**	(634,471)
صافي التغير في النقد وما يعادله		**738,106**	192,157
النقد وما يعادله في بداية السنة		**2,856,404**	2,664,247
فروقات أسعار الصرف على النقد وما يعادله		**(1,709)**	-
النقد وما يعادله في نهاية السنة	32	**3,592,801**	2,856,404

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

إن شركة الأنصاري للخدمات المالية (مساهمة عامة) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مقيدة بالرخصة التجارية رقم 758204 الصادرة عن دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

تأسست الشركة في البداية كشركة ذات مسؤولية محدودة في 9 مايو 2016، وتم تحويل الشكل القانوني للشركة إلى شركة مساهمة عامة حيث تم طرح 10٪ من أسهمها في سوق دبي المالي في 2023.

كما في تاريخ التقرير، كانت نسبة ملكية الأنصاري القابضة ش.م.م ("الشركة الأم") من رأس المال المصدر هي 90٪.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على نتائج الشركة والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة").

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2025	نسبة الملكية 2024
الأنصاري للصرافة ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	**100%**	100%
شركة بلو ريميت المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	**100%**	100%
كاش ترانس لخدمات نقل الأموال والأشياء الثمينة ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	**100%**	100%
شركة الأنصاري العالمية القابضة المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	**100%**	100%
شركة الأنصاري للدفع الرقمي ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	**100%**	100%
مجموعة بي أف سي القابضة ش.م.ل.1	البحرين	**100%**	-
شركة البحرين للتمويل ش.م.ب.1	البحرين	**100%**	-
مدفوعات بي أف سي ش.م.ب.1	البحرين	**100%**	-
شركة البحرين للصرافة ش.م.ل. 1	الكويت	**100%**	-
شركة الأنصاري للصرافة والخدمات المالية المحدودة 1 (سابقاً: شركة بي أف سي للصرافة والخدمات المالية المحدودة)	الهند	**100%**	-
شركة الأنصاري لحلول الخدمات المالية الخاصة المحدودة	الهند	**100%**	100%

تعمل المجموعة في مجال شراء وبيع العملات الأجنبية والشيكات السياحية، وتنفيذ عمليات التحويل بالعملات المحلية والأجنبية، ودفع الأجور من خلال إنشاء نظام حماية الأجور في الإمارات العربية المتحدة، وتوفير المنتجات المالية الخاصة (على سبيل المثال دفع الفواتير، وجمع النقد، وبيع وإعادة شحن بطاقات الدفع المسبق متعددة العملات) ونقل النقود والأشياء الثمينة و مرافق القيمة المخزنة وخدمات الدفع بالتجزئة لعملائها.

1 في 8 أبريل 2025، استحوذت شركة الأنصاري العالمية القابضة المحدودة على 100% من رأس المال المصدر وحقوق التصويت لشركة بي أف سي جروب القابضة ذ.م.م. وشركاتها التابعة مقابل 60.734 مليون درهم (200 مليون دولار أمريكي) (إيضاح 5).

المكتب المسجل للمجموعة هو ص. ب. 6176، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

2 أسس الإعداد

(أ) بيان الامتثال

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية إضافة إلى مقتضى القوانين السارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وتم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس الاستمرارية.

يقضي إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب الأمر من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة أعلى من الأحكام أو التعقيد، أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للبيانات المالية الموحدة في إيضاح 4.

تم إعادة تصنيف بعض معلومات المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. ولم يترتب على إعادة التصنيف أي تأثير على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تُعرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي ، وهو العملة الوظيفية للشركة وعملة العرض للمجموعة.

تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ("الألف")، ما لم يتم النص عن خلاف ذلك.

(د) أساس التوحيد

شركة تابعة

إن الشركة التابعة هي شركة مستثمر فيها تمارس عليها المجموعة سيطرتها، حيث تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت معرضة أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. يتم إدراج البيانات المالية المستقلة للشركة التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقف السيطرة.

لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة، تُترجم موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية للمجموعة وفقًا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير. أما بنود الإيرادات والمصروفات فتُترجم وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تشهد أسعار الصرف تقلبات كبيرة خلال تلك الفترة، فحينها تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. وتُدرج فروقات أسعار الصرف، إن وجدت، ضمن الدخل الشامل الآخر وتُجمع في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية.

المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة وأي إيرادات ومصروفات محققة أو غير محققة (باستثناء أرباح أو خسائر معاملات العملات الأجنبية) الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة، ولكن فقط بقدر عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

3. معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية

1-3 معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي الجديد والمعدل التالي، والذي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025 أو بعده، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذا المعيار المعدل أي أثر جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المُبلغ عنها في هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	الملخص
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 21 "تأثير التغيرات على أسعار الصرف بشأن عدم قابلية الصرف	تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد متى تكون العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك.

وباستثناء ما ورد أعلاه، لا توجد معايير وتعديلات جوهرية أخرى لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية كانت سارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

2-3 معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد وغير المطبقة مسبقًا

لم تقم المجموعة في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية المصدرة ولم تدخل حيز النفاذ بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 "الأدوات المالية: والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" - تعديل بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية تتناول التعديلات الأمور التي تم تحديدها أثناء مراجعة ما بعد التنفيذ لمتطلبات التصنيف والقياس للأدوات المالية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.	1 يناير 2026
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 "الأدوات المالية: والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" - ترتيبات شراء الطاقة تهدف التعديلات إلى تمكين المنشآت من تضمين معلومات في بياناتها المالية والتي تمثل، من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة بشكل أكثر دقة.	1 يناير 2026
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية معايير المحاسبة- المجلد 11 يتضمن الإعلان التعديلات التالية: • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1: محاسبة التحوط من قبل المعتمدين لأول مرة • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7: الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7: الإفصاح عن الفرق المؤجل بين القيمة العادلة وسعر المعاملة • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7: مقدمة والإفصاح عن مخاطر الائتمان • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: إلغاء اعتراف المستأجر بمطلوبات عقود الإيجار • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: سعر المعاملة • المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10: تحديد "الوكيل الفعلي" • المعيار المحاسبي الدولي رقم 7: طريقة التكلفة	1 يناير 2026
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 متطلبات لجميع المنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية للمساعدة في ضمان تقديمها معلومات ذات صلة تمثل بدقة موجودات المنشأة والتزاماته وحقوق الملكية والدخل والمصروفات.	1 يناير 2027

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 19 متطلبات الإفصاح التي يُسمح للشركة التابعة المؤهلة بتطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية الأخرى.	1 يناير 2027
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات تشمل التعديلات معايير المحاسبة الدولية الجديدة أو المعدلة الصادرة بين 28 فبراير 2021 و 1 مايو 2024 والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 لأول مرة.	1 يناير 2027
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بالتحويل إلى عملة العرض التضخمي المفرط توضح التعديلات كيفية قيام الشركات بتحويل البيانات المالية من عملة غير تضخمية مفرطة إلى عملة تضخمية مفرطة.	1 يناير 2027
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) تتعلق التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من مستثمر إلى شريكه أو مشروعه المشترك	تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموحاً به.

تتوقع المجموعة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عند سريانها، كما قد لا يكون غير المرجح أن يترتب على اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

3-3 الاعتراف بالإيرادات

يتكون الدخل بشكل أساسي من صافي العمولات و/أو صافي الأرباح من صرف العملات المكتسبة من التحويلات، وبيع وشراء الأوراق النقدية، وإصدار وإعادة تحميل البطاقات المدفوعة مسبقًا والرسوم الناتجة عن تقديم خدمات أخرى (حماية الأجور، ودفع الفواتير، والتحصيل النقدي، ونقل النقود والمقتنيات الثمينة) التي تقدمها المجموعة.

إن بيع أو شراء عقد العملة يتضمن التزام أداء واحد فقط، ويتم إثبات صافي الربح من صرف العملات عند تنفيذ المعاملة.

يتم الحصول على دخل العمولة بشكل أساسي من الرسوم المفروضة على العملاء لكل معاملة ويتضمن التزام أداء واحد فقط يتم الوفاء به في وقت ما عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة وإصدار / قبول الأدوات. يتم إثبات مصروفات العمولة عند معالجة التحويلات.

بالنسبة لجميع المعاملات التي تبرمها المجموعة، تعترف المجموعة بالإيرادات على أساس الإجمالي، أما بالنسبة للمعاملات التي تنشأ عن أطراف ثالثة وتتم تسويتها من قبل المجموعة، فإنها تعترف بالإيرادات على أساس الصافي حيث تعتبر وكيلًا في هذه المعاملات.

4-3 إيرادات/مصروفات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية التي تحمل فائدة في بيان الربح أو الخسارة على أساس الاستحقاق باستخدام أسعار الفائدة الفعلية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية المتعلقة بها.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة المكتسبة أو المدفوعة على الأصل المالي أو الالتزام المالي خلال عمره المتوقع أو، حسب ال، فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي. يتم تحديد معدل الفائدة الفعلي عند الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية ولا يتم إجراء تعديلات عليها لاحقًا.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

عند حساب أسعار الفائدة الفعلية، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتضمن الحساب جميع المبالغ المدفوعة أو المستلمة من قبل المجموعة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، بما في ذلك تكاليف المعاملة وجميع الأقساط أو الخصومات الأخرى.

5-3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم تحميل الاستهلاك على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة على أساس القسط الثابت وذلك لشطب تكلفة الأثاث والمعدات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

فئة الموجودات	العمر (بالسنوات)
الأثاث	4
التركيب (مركز معلجة النقد)	20
التركيب	5 سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والمعدات المكتبية	4
السيارات	5 - 3
السيارات المدرعة	8

ويعاد تقييم العمر الإنتاجي والقيم المتبقية وطريقة الاستهلاك في تاريخ كل تقرير مع تأثير أي تغيير في التقدير الذي يتم احتسابه بأثر مستقبلي.

يتم إثبات تكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والمعدات في القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في هذا الجزء إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفته بشكل موثوق. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم إثبات تكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في بيان الربح أو الخسارة عند تكبدها.

6-3 الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

إن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التي تمثل المصروفات المتكبدة فيما يتعلق بالتجديد وإنشاء فروع جديدة، يتم إظهارها بالتكلفة ناقصًا خسارة انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم نقل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى الممتلكات والمعدات بمجرد اكتمال الإعداد.

7-3 الموجودات غير الملموسة المكتسبة في عملية دمج الأعمال

الاعتراف والقياس

يُعترف الموجودات غير الملموسة المكتسبة في عملية دمج ، والتي تُعترف بها بشكل منفصل عن الشهرة، مبدئيًا بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ (والتي تُعتبر تكلفتها).

بعد الاعتراف المبدئي، تُسجل الموجودات غير الملموسة المكتسبة في عملية دمج بتكلفتها مطروحًا منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، على نفس أساس الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل.

الترخيص

يتضمن الترخيص المكتسب خلال السنة (انظر الإيضاح 5) خيار التجديد بتكلفة ضئيلة أو بدون تكلفة على المجموعة. وبناءً على خيار التجديد هذا، وعدم وجود حدود متوقعة للفترة التي يُتوقع أن يُدرّ خلالها الترخيص تدفقات نقدية صافية، قررت الإدارة أن للترخيص عمرًا إنتاجيًا غير محدد. لا تُستهلك الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، ولكن يتم اختبارها سنويًا لانخفاض قيمتها وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 - انخفاض قيمة الموجودات.

تُقيّم الرخصة باستخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات . تُقيّم هذه الطريقة الموجودات غير الملموسة بعزل الأرباح المستقبلية التي تُدرّها، بعد خصم رسوم الموجودات المساهمة، على مدار عمرها الاقتصادي، ثم خصمها إلى قيمتها الحالية. وقد تم التنبؤ بالأرباح قبل الفوائد والضرائب باستخدام قيمة نهائية قدرها 2% ومعدل خصم قدره 15%.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

علاقات العملاء

تتمتع علاقات العملاء المكتسبة بعمر إنتاجي محدود يبلغ 6 سنوات، ويُحدد هذا العمر بناءً على تقييم الإدارة لمعدلات الاحتفاظ بالعملاء التاريخية، وطبيعة قاعدة العملاء، والنمط المتوقع للمنافع الاقتصادية. ويتم استهلاك هذه الأصول على أساس القسط الثابت على مدار عمرها الإنتاجي المُقدّر.

تم تقييم علاقات العملاء باستخدام طريقة التقييم مع وبدون . تُعدّ طريقة التقييم مع وبدون منهجًا قائمًا على الدخل يُستخدم لتقدير القيمة العادلة لأصل غير ملموس محدد، وذلك من خلال تحديد الفرق في التدفقات النقدية بين سيناريوهين: أحدهما تعمل فيه الشركة بوجود الأصل غير الملموس، والآخر تعمل فيه بدونه. تساوي قيمة الأصل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الإضافية الناتجة عن وجوده.

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في حسابات التقييم هي كالتالي:

- معدل نمو 2%
- معدل استنزاف سنوي 60%
- معدل العائد المطلوب لعلاقة العميل 16%

العلامة التجارية

للعلامة التجارية المكتسبة عمر إنتاجي محدود يبلغ سنتين، بناءً على قرار الإدارة الاستراتيجي بإعادة تسميتها والتخلص التدريجي منها خلال هذه الفترة. يتم استهلاك العلامة التجارية على أساس القسط الثابت على مدى عمرها الإنتاجي المقدر. تم تقييم العلامة التجارية باستخدام طريقة الإعفاء من حقوق الملكية الفكرية.

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في حسابات التقييم هي كالتالي:

- نسبة حقوق الملكية الفكرية 2%
- معدل الخصم 17%

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يُشطب الأصل غير الملموس عند التخلص منه، أو عندما لا يُتوقع تحقيق أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التخلص منه. وتُسجل الأرباح أو الخسائر الناجمة عن شطب الأصل غير الملموس، والمقاسة بالفرق بين صافي عائدات التخلص والقيمة الدفترية للأصل، في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند شطب الأصل.

8-3 انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة باستثناء الشهرة

في كل تاريخ إعداد تقارير، تراجع المجموعة القيم الدفترية لممتلكاتها ومعداتها وأصولها غير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على تعرض هذه الموجودات لخسارة انخفاض في القيمة. في حال وجود أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). عندما لا يُولّد الأصل تدفقات نقدية مستقلة عن الأصول الأخرى، تُقدّر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة بالمقدار الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة للأصل ناقصا تكاليف البيع والقيمة الاستخدامية، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم انخفاض القيمة، يتم قياس الموجودات عند أدنى المستويات التي توجد لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات توليد النقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية (باستثناء الشهرة) التي تكبدت انخفاضًا في القيمة لاحتمال عكس انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9-3 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

وتقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. تتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم إثبات تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى حيازة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية بالطريقة المعتادة على أساس تاريخ المتاجرة. وتعد عمليات الشراء أو البيع بالطريقة الاعتيادية عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تقضي بتسليم الموجودات خلال الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف السارية في السوق. تشتمل الموجودات المالية للمجموعة على الودائع المقيدة لدى البنوك والشيكات المتاحة والنقد المنقول والأرصدة لدى البنوك والمستحق من مكاتب الصرافة والوكلاء والمستحق من الأطراف ذات العلاقة والذمم المدينة الأخرى.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقًا بكاملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وذلك بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(1) أدوات الدين المحددة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة توفر تدفقات نقدية لا تمثل سوى دفعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(2) أداة الدين المحددة بالدخل الشامل الآخر

تقاس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- أن يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة توفر تدفقات نقدية لا تمثل سوى دفعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ويتم تلقائيًا قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (على سبيل المثال الموجودات ذات القيمة الائتمانية المنخفضة عند الاعتراف الأولي)، فهو المعدل الذي يخصم بالضبط المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة والعلاوات أو الخصومات الأخرى) باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة، خلال العمر المتوقع لأداة الدين، أو، حسب الاقتضاء، على مدى فترة أقصر، إلى إجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يُحتسب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيًا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة وطريقة سعر الفائدة الفعلي

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي به عند الاعتراف المبدئي مطروحا منه أقساط سداد أصل المبلغ، بالإضافة إلى الاستهلاك المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، معدلا بأي خسارة مخصص.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على مدى الفترة ذات الصلة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت فيما بعد منخفضة القيمة ائتمانيًا (انظر أدناه). بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت لاحقًا منخفضة القيمة ائتمانيا، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي.

إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية منخفضة القيمة ائتمانيًا، في فترات التقارير اللاحقة، بحيث لم يعد الأصل المالي منخفض القيمة ائتمانيًا، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، تقوم الشركة بإثبات إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل حسب الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي. لا يتم إرجاع الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقًا بحيث لم يعد الأصل المالي منخفض القيمة ائتمانيًا.

يتم إثبات إيرادات الفوائد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

(3) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقاس الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وعلى وجه الخصوص:

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل جوهريًا من عدم اتساق القياس أو الاعتراف (ما يسمى "عدم التطابق المحاسبي") الذي ينشأ من قياس الموجودات أو الالتزامات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليها على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.

ليس لدى المجموعة موجودات مالية مصنفة كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الودائع المقيدة والأرصدة لدى البنوك، والمستحق من مكاتب الصرافة والوكلاء، والمستحق من الأطراف ذات العلاقة والذمم المدينة الأخرى. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

تقوم المجموعة دائمًا بإثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للذمم المدينة التجارية الأخرى. استخدمت الإدارة معدل الخسارة المعدل الآجل المرتبط بمبادلة العجز الائتماني وهو مؤشر السوق لمخاطر الائتمان لتحديد مخصص خسارة الائتمان المتوقعة.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تقوم المجموعة بالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، إذا لم تشهد مخاطر الائتمان على الأداة المالية زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقيس المجموعة مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا. يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة على الزيادات الجوهرية في احتمالية أو مخاطر التعثر في السداد التي تقع منذ الاعتراف المبدئي بدلاً من إثبات وجود أصل مالي منخفض القيمة ائتمانياً في تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني خسائر الائتمان المتوقعة التي ستنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في المقابل، تمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا جزءًا من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية التي من الممكن حدوثها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

(1) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في التاريخ من الاعتراف الأولي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للإثبات، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له.

تقوم المجموعة بانتظام بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها حسب الاقتضاء للتأكد من أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ قد تخطى تاريخ السداد.

تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم تزايد بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. يتم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- تضمنت الأداة المالية مخاطر منخفضة للتعثر في السداد،
- تمتع المقترض بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفقات النقدية التعاقدية على المدى القريب
- التغيرات السلبية قد تؤدي في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية.

(2) تعريف التعثر

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وإنشاء تقديرات لاحتمالية التعثر بشأن التعرضات مع مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد أي تغييرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها.

(3) الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بيانات ملحوظة حول الأحداث التالية:

- مواجهة المُصدر أو المقترض لصعوبات مالية بالغة؛
- إحداث خروقات تعاقدية، مثل التعثر أو تخطي تاريخ الاستحقاق (انظر (2) أعلاه)؛
- قيام المقرض (المقرضون) بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، إعفاء (إعفاءات) لم يكن المقرض (المقرضون) ليأخذها في الاعتبار في غير مثل تلك الظروف؛
- وجود احتمالية بدء إجراءات إشهار إفلاسه أو أي عملية إعادة تنظيم مالية أخرى؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

(4) سياسة الشطب

تشطب المجموعة أي أصل مالي عند وجود دليل قوي يشير لمعاناة الطرف المقابل من صعوبات مالية بالغة مع غياب أي احتمالية واقعية للتعافي.

(5) قياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة هو دالة على احتمالية التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد (على سبيل المثال حجم الخسارة عند وجود تعثر في السداد) والتعرض عند التعثر في السداد. يعتمد تقييم احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات المستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التعثر، بالنسبة للموجودات المالية، فيتمثل ذلك بإجمالي القيمة الدفترية للموجودات في تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يتم تقدير خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تلغي المجموعة الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزامات المرتبطة به بالمبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. إذا احتفظت المجموعة بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف أيضًا بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة. في المقابل، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي اختارتها المجموعة عند الاعتراف المبدئي لقياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى بيان الربح أو الخسارة الموحدة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة، مع إدراج أي أرباح أو خسائر من التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي لا تشكل فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يتضمن صافي الربح أو الخسارة المعترف به في بيان الربح أو الخسارة الموحدة أي فائدة مدفوعة على المطلوب المالي.

وعلى الرغم من ذلك، بالنسبة للالتزامات المالية المصنفة كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام يتم الاعتراف به في البيان الموحدة للدخل الشامل الآخر، ما لم يتم الاعتراف إن آثار التغيرات في مخاطر الائتمان للالتزام في الدخل الشامل الآخر من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء أو زيادة عدم التطابق المحاسبي في بيان الربح أو الخسارة الموحدة. يتم إثبات المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات في بيان الربح أو الخسارة الموحدة. إن التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى مخاطر الائتمان للمطلوبات المالية والمعترف بها في البيان الموحدة للدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الربح أو الخسارة الموحدة؛ وبدلا من ذلك، يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الالتزام المالي.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من عقود الضمان المالي الصادرة عن المجموعة والمصنفة من قبل المجموعة كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة الشامل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

تقاس المطلوبات المالية غير المصنفة كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصروفات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو (حسب الاقتضاء) على مدى فترة أقصر إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا عندما يتم الوفاء بالتزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم استبعاده والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في بيان الربح أو الخسارة الشامل.

المقاصة

لا يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وعرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد إلا عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني قائم قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس الصافي أو تحقيقها الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد.

10-3 النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والنقد العابر والأرصدة لدى البنوك والودائع الثابتة التي لها تاريخ استحقاق أصلي أقل من ثلاثة أشهر، ناقصاً المبالغ المحتفظ بها كودائع مقيدة والمستحق للبنوك.

لا تعد الودائع المقيدة لدى البنوك جزءا من النقد وما يعادله حيث أن هذه هي الأموال التي تودعها المجموعة بموجب الاتفاقيات مع مختلف البنوك المقابلة ولا تعد متاحة للمجموعة في تنفيذ عملياتها اليومية.

11-3 الإيداع لدى السلطات الضريبية

تشتمل الذمم المدينة الأخرى على ودائع لدى السلطات الضريبية المتعلقة بالضرائب بخلاف ضريبة الدخل، ويتم إثباتها كأصل في بيان المركز المالي الموحد ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. الوديعة هي حق الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية، إما عن طريق استرداد المبلغ أو عن طريق استخدام الوديعة لتسوية الالتزام الضريبي.

12-3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقًا لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل الموجودات والالتزامات غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية إلى الدرهم الإماراتي بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ المعاملة. لا يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة على أساس التكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

يتم إثبات فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في بيان الربح أو الخسارة.

13-3 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقًا لسياسة المجموعة، والتي تساوي على الأقل المكافآت المستحقة وفقًا لقانون العمل في كل دولة على حدة (أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والهند)، عن فترة خدمتهم، حتى نهاية فترة التقرير. يتم الإفصاح عن مخصص مكافآت نهاية الخدمة كالتزام غير متداول.

وتعد المجموعة عضوًا في نظام التقاعد الخاضع لإدارة الهيئة الاتحادية للمعاشات العامة والضمان الاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة التأمينات الاجتماعية، البحرين، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الكويت حيث يتم سداد اشتراكات الموظفين المواطنين المؤهلين وتحميلها على بيان الربح أو الخسارة الموحدة، وفقاً لأحكام قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت. ليس على المجموعة أي التزامات سداد أخرى بمجرد سداد المساهمات.

14-3 ضريبة القيمة المضافة

أينما كان ذلك مناسبًا، سجلت المجموعة ضريبة القيمة المضافة المستحقة صافي المدفوعات في البيانات المالية الموحدة المرفقة بالمعدل المطبق في البلد المعني. تمثل إيرادات المبيعات قيمة الخدمات المفوترة، صافية من ضريبة القيمة المضافة. جميع إقرارات ضريبة القيمة المضافة الخاصة بالشركات التابعة للمجموعة تظل خاضعة للفحص من قبل السلطات الضريبية لمدة خمس سنوات من تاريخ تقديمها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

15-3 المخصصات والمطلوبات المحتملة

يتم الاعتراف بالمخصص إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام قانوني أو ضمني حالي يمكن تقديره بشكل موثوق، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة للالتزام عندما يكون ذلك مناسبا.

وعندما يتوقع استرداد بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالذمم المدينة كأصل إذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمم المدينة بشكل موثوق.

في جميع تلك الحالات، عندما يعتبر التدفق الخارجي للموارد الاقتصادية نتيجة للالتزامات الحالية غير محتمل أو مستبعد، يُلغى الاعتراف بأي التزام.

لا تُدرج المطلوبات المحتملة في البيانات المالية الموحدة، ويتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية إلى الخارج ضئيلاً. أما الموجودات المحتملة، فلا تُدرج في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية إلى الداخل محتملاً.

16-3 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويلات للموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين المجموعة وطرف ذي علاقة، بغض النظر عما إذا كان هناك سعر محدد أم لا. ويشمل ذلك الالتزام باتخاذ إجراءات عند وقوع حدث معين (أو عدم حدوثه) في المستقبل والعقود التنفيذية (المقيدة أو غير المقيدة). تم عرض جميع معلومات الأطراف ذات العلاقة المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 24 المرتبطة بالمجموعة في الإيضاح 13.

17-3 عقود الإيجار

أنشطة التأجير التي تقوم بها المجموعة وأساس المحاسبة

تستأجر المجموعة بشكل رئيسي المكاتب ومواقع الفروع. عادة ما يتم إبرام عقود الإيجار لفترات محددة تتراوح من سنة واحدة إلى 5 سنوات ولكن قد يكون لها خيارات التمديد كما هو موضح أدناه. يتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس فردي وتتضمن مجموعة واسعة من الشروط والأحكام. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي شروط بخلاف المصالح الأمنية في الموجودات المؤجرة التي يحتفظ بها المؤجر. لا يجوز استخدام الموجودات المؤجرة كضمان لأغراض الاقتراض.

قد تحتوي عقود الإيجار على بنود إيجارية وغير إيجارية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. تتضمن مطلوبات عقود الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

1. الدفعات الثابتة لعناصر الإيجار وغير الإيجار (بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية)، ناقصًا أي حوافز إيجار مستحقة القبض
2. دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل
3. المبالغ المتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية
4. سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين من ممارسة هذا الخيار، و
5. دفع غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر لهذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار على أساس معدل الاقتراض الإضافي الذي تحدده المجموعة، وهو المعدل الذي سيتعين على المستأجر فيه اقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة وبشروط وأحكام مماثلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تتضمن التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية التي يحتمل أن تتعرض لها المجموعة والتي لا تنعكس في قياس مطلوبات عقود الإيجار ما يلي:

1. مدفوعات الإيجار المتغيرة؛
2. خيارات التمديد والإنهاء؛
3. عقود الإيجار التي لم تبدأ بعد والتي التزم بها المستأجر.

يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون مما يلي:

1. مبلغ القياس الأولي للمطلوبات عقود الإيجار ية
2. حسب الاقتضاء، أي دفعات إيجار تمت في أو قبل تاريخ البدء ناقصًا أي حوافز إيجار مستلمة، و
3. حسب الاقتضاء، أي تكاليف مباشرة أولية.

تشتمل إيجارات الموجودات منخفضة القيمة بشكل رئيسي على المعدات المكتبية (أجهزة المسح الضوئي والطابعات). تشمل عقود الإيجار الأخرى قصيرة الأجل المركبات المستأجرة لأغراض تجارية.

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجودات حق الاستخدام على نفس أساس الممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديلها مع بعض عمليات إعادة القياس لمطلوبات عقود الإيجار . تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كانت موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها أم لم تنخفض وتحسب خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في الإيضاح رقم 3-7 (انخفاض قيمة الموجودات غير المالية).

دفعات الإيجار المتغيرة

إن أن تأثير عقود الإيجار التي تتضمن شروط سداد متغيرة مرتبطة بالمبيعات الناتجة أو أي نوع آخر من الجوانب المتغيرة تعتبر غير جوهرية بالنسبة للمجموعة.

خيارات التمديد والإنهاء

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تُستخدم هذه المصطلحات لتحقيق أقصى قدر من المرونة التشغيلية فيما يتعلق بإدارة الموجودات المستخدمة في عمليات المجموعة. بعض خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل المجموعة، والبعض الآخر يستلزم موافقة كل من المستأجر والمؤجر بشكل متبادل بحيث يتم ممارسة خيار التمديد أو الإنهاء المبكر. وكان حوالي 8 مليون درهم (2024: 6.71 مليون درهم) من إجمالي مدفوعات الإيجار المدرجة في حساب مطلوبات عقود الإيجار في عام 2025 كانت خاضعة للتجديد التلقائي.

18-3 القروض

يتم الاعتراف بالقروض البنكية وقرض المساهم مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة التي يتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وأي فرق بين المتحصلات (بعد خصم تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد يتم إطفاؤها على مدى فترة القروض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تصنيف القروض على أنها التزامات متداولة في حالة استحقاق التسوية خلال 12 شهرًا، وإلا يتم تصنيفها كالتزامات غير متداولة.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصروفات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، حيثما كان ذلك مناسبا، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي. يتم تقدير الدفعة النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

19-3 ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخففة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة الموحدة العائدة إلى المساهمين العاديين في الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. يتم تحديد ربحية السهم المخففة بتعديل الربح أو الخسارة الموحدة المنسوبة إلى المساهمين العاديين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة على أساس جميع الأسهم العادية المحتملة المخففة.

20-3 توزيعات الأرباح

تقيد توزيعات الأرباح على مساهمي الشركة كالتزام في البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي تتم فيها اعتماد أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين لتوزيعات الأرباح حسب الاقتضاء.

21-3 التقارير القطاعية

يتم الإبلاغ عن القطاعات التي يتم رفع تقارير عنها بطريقة تتفق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي. تم تحديد لجنة الإدارة العليا على أنها صانع القرار التشغيلي الرئيسي والمسؤول عن تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التي يتم إعداد التقارير عنها وذلك لكونه متخذ القرارات الإستراتيجية.

22-3 التصنيف المتداول مقابل التصنيف غير المتداول

تقوم المجموعة بعرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد على أساس التصنيف المتداول / غير المتداول.

يكون الأصل متداولا عندما يكون:

- من المتوقع تحقيقه أو من المقرر بيعه أو استهلاكه في دورة التشغيل العادية؛
- محتفظ بها بشكل أساسي لغرض التداول؛
- من المتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛ أو
- عبارة عن نقد أو ما يعادله ما لم يتم حظر تبادله أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يكون الالتزام متداولًا عندما:

- من المتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية؛
- يتم الاحتفاظ بها بالأساس لغرض التداول؛
- من المقرر تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛ أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير.

إن شروط الالتزام التي يمكن، حسب اختيار الطرف المقابل، أن تؤدي إلى تسويتها عن طريق إصدار أدوات حقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفها. تقوم المجموعة بتصنيف جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

23-3 ضرائب الدخل

تمثل مصروفات ضريبة الدخل مجموع مصروفات ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الضريبة الحالية

تستند الضريبة المستحقة حاليًا إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن صافي الربح كما هو مبين في بيان الربح أو الخسارة الموحد لأنه يستبعد بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في سنوات أخرى كما يستبعد أيضا البنود التي لا تخضع للضريبة أو القابلة للخصم مطلقًا. يتم حساب التزام المجموعة بالضريبة الحالية باستخدام معدلات الضريبة المفروضة كليًا أو جزئيًا بحلول نهاية فترة إعداد التقارير.

يتم الاعتراف بمخصص لتلك الأمور التي يكون تحديد الضريبة فيها غير مؤكد ولكن يحتمل وجود تدفق مستقبلي للنقد إلى السلطات الضريبية. ويتم قياس المخصصات بأفضل تقدير للمبلغ المتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على حكم خبراء الضرائب داخل المجموعة مدعومًا بخبرة سابقة فيما يتعلق بهذه الأنشطة وفي بعض الحالات بناءً على المشورة الضريبية المستقلة المتخصصة.

الضريبة المؤجلة

الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتوقع دفعها أو استردادها على الفروق بين المبالغ المحملة للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة وقواعد الضرائب المقابلة المستخدمة في حساب الأرباح الخاضعة للضريبة، ويتم احتسابها باستخدام طريقة الالتزامات. يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة بشكل عام لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يحتمل معه توفر أرباح خاضعة للضريبة يمكن الاستفادة من الفروق المؤقتة القابلة للخصم في مقابلها.

لا يتم الاعتراف بهذه الموجودات والمطلوبات إذا نشأ الفرق المؤقت عن الاعتراف الأولي (بخلاف الدمج التجاري أو المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة خاضعة للضريبة وقابلة للخصم متساوية) بموجودات ومطلوبات أخرى في معاملة لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة إذا نشأ الفرق المؤقت عن الاعتراف الأولي بالسمعة التجارية.

تقيد الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة، والحصص في المشاريع المشتركة، باستثناء الحالات التي تتمكن فيها المجموعة من التحكم في عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل ألا ينعكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور. يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص فقط بقدر احتمالية وجود أرباح خاضعة للضريبة كافية للاستفادة من فوائد الفروق المؤقتة ومن المتوقع أن تنعكس في المستقبل المنظور.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في كل تاريخ إعداد تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية للسماح باسترداد كل أو جزء من الأصل.

يتم حساب الضريبة المؤجلة وفقًا للمعدلات الضريبية المتوقع تطبيقها في الفترة التي يتم فيها تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل بناءً على قوانين ومعدلات الضرائب المفروضة كليًا أو جزئيًا في تاريخ إعداد التقرير.

يعكس قياس الالتزامات والموجودات الضريبية المؤجلة العواقب الضريبية التي قد تترتب على الطريقة التي تتوقع بها المجموعة، في نهاية فترة إعداد التقارير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها.

24-3 عمليات دمج الأعمال

تُعالج عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. تُقاس تكلفة الاستحواذ بمجموع المقابل المدفوع، محسوبًا بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ، بالإضافة إلى قيمة أي حصة غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها. في كل عملية دمج، يقيس المستحوذ حصة غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها إما بالقيمة العادلة أو بنسبة حصته من صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد. تُسجل تكاليف الاستحواذ كمصروفات وتُدرج ضمن المصروفات الإدارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تُحدد المجموعة أنها استحوذت على شركة عندما تتضمن مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها مدخلًا وعملية جوهرية تُسهمان معًا بشكل كبير في القدرة على إنتاج المخرجات. تُعتبر العملية المستحوذ عليها جوهرية إذا كانت ضرورية لاستمرار إنتاج المخرجات، وكانت المدخلات المستحوذ عليها تتضمن قوة عاملة منظمة تمتلك المهارات أو المعرفة أو الخبرة اللازمة لأداء تلك العملية، أو إذا كانت تُسهم بشكل كبير في استمرار إنتاج المخرجات وتُعتبر فريدة أو نادرة أو لا يمكن استبدالها دون تكلفة أو جهد أو تأخير كبير في استمرار إنتاج المخرجات.

عندما تستحوذ المجموعة على شركة، فإنها تُقيّم الموجودات والمطلوبات المالية المُستحوذ عليها لتصنيفها وتحديدها بشكل مناسب وفقًا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. ويشمل ذلك فصل المشتقات المالية المُضمنة في العقود الأصلية من قبل الشركة المُستحوذ عليها.

يُعترف بأي مقابل مشروط يُنقل من قِبل المُستحوذ بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. أما المقابل المشروط المُصنف كحقوق ملكية، فلا يُعاد قياسه، ويُسجل تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. ويُقاس المقابل المشروط المُصنف كأصل أو التزام يُعد أداة مالية ويندرج ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (الأدوات المالية) بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9. أما المقابل المشروط الآخر الذي لا يندرج ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، فيُقاس بالقيمة العادلة في كل تاريخ إعداد تقارير، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

تُقاس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة (وهي الفرق بين إجمالي المقابل المدفوع والمبلغ المُعترف به لحقوق الأقلية وأي حقوق سابقة محتفظ بها، على صافي الموجودات القابلة للتحديد المكتسبة والمطلوبات المُفترضة). إذا تجاوزت القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة إجمالي المقابل المدفوع، تُعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت قد حددت جميع الموجودات المكتسبة وجميع المطلوبات المُفترضة بشكل صحيح، وتُراجع الإجراءات المُستخدمة لقياس المبالغ المُراد الاعتراف بها في تاريخ الاستحواذ. إذا أسفرت إعادة التقييم عن زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة على إجمالي المقابل المدفوع، يُعترف بالربح في بيان الأرباح والخسائر الموحد.

بعد الاعتراف الأولي، تُقاس الشهرة بالتكلفة مطروحًا منها أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. ولغرض اختبار انخفاض القيمة، تُخصص الشهرة المكتسبة في عملية دمج الأعمال، اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ، لكل وحدة من وحدات توليد النقد التابعة للمجموعة التي يُتوقع أن تستفيد من الدمج ، بغض النظر عما إذا كانت أصول أو التزامات أخرى للشركة المستحوذ عليها مُخصصة لتلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءًا من وحدة مدرة للنقد، ويتم التخلص من جزء من عملياتها، تُدرج الشهرة المرتبطة بالعملية المتخلص منها ضمن القيمة الدفترية للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة من التخلص منها. وتُقاس الشهرة المتخلص منها في هذه الحالة بناءً على القيم النسبية للعملية المتخلص منها وجزء الوحدة المدرة للنقد المحتفظ به.

25-3 أسهم الخزينة

تُسجّل أدوات حقوق الملكية الخاصة التي يُعاد شراؤها (أسهم الخزينة) بالتكلفة وتُخصم من حقوق الملكية. ولا يُسجّل أي ربح أو خسارة في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. ويُسجّل أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، في حال إعادة الإصدار، ضمن علاوة/خصم السهم. ويجوز للكيان أو لأعضاء المجموعة الموحدة الآخرين شراء أسهم الخزينة هذه والاحتفاظ بها. ويُسجّل المقابل المدفوع أو المستلم مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب الأمر من الإدارة ممارسة الأحكام في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1-4 الأحكام الجوهرية المتخذة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي الأحكام الجوهرية والتي تختلف عن تلك الأحكام التي تتضمن تقديرات (المبينة تفصيلًا أدناه)، والتي اتخذتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي تتضمن أكثر التأثيرات جوهرية على المبالغ المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة.

(أ) مدة الإيجار

عند تحديد مدة الإيجار، تراعي الإدارة جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. لا يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات بعد خيارات الإنهاء) في مدة الإيجار إلا إذا تأكد يقينًا تمديد الإيجار (أو عدم إنهائه). لم يتم تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة البالغة 28,01 مليون درهم (2024: 54,23 مليون درهم) في التزام الإيجار لأن المجموعة ليست متأكدة بشكل معقول من تمديد الإيجارات. تتم مراجعة التقييم في كل فترة إعداد تقرير إذا وقع حدث جوهري أو تغيير بارز في الظروف يؤثر على هذا التقييم ويكون خاضعًا لسيطرة المجموعة.

2-4 المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتناول ما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في فترة إعداد التقارير والتي قد تنطوي على مخاطر جوهرية قد يترتب عليها إجراء تعديلات جوهرية على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

(1) الخسارة الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

يتطلب حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 استخدام قدر كبير من التقدير الإداري. تُقدّر المجموعة هذه الخسائر على الودائع المقيدة، والأرصدة لدى البنوك، والمستحقات من شركات الصرافة والوكلاء، والمستحقات من الأطراف ذات العلاقة، وغيرها من الذمم المدينة (باستثناء المدفوعات المسبقة والسلف للموردين). تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، بعد خصمها باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل.

تطبق المجموعة النهج المبسط وتُسجّل خسائر الائتمان المتوقعة طوال فترة الإيداع باستخدام مصفوفة مخصصات مستمدة من الخبرة السابقة في الخسائر. يتم تعديل هذه المعدلات وفقًا للمعلومات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالبيئة الاقتصادية للمدين. يتطلب التقييم تقدير احتمالية التخلف عن السداد والخسارة المتوقعة في حال حدوث التخلف عن السداد، وكلاهما ينطوي على تقدير إداري ويتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية.

بالنسبة للأرصدة لدى البنوك، تُستمد احتمالية التخلف عن السداد من التصنيفات الائتمانية الخارجية المُطابقة لمقياسنا الداخلي. بالنسبة للمستحقات من مكاتب الصرافة والوكلاء، تستند احتمالات التخلف عن السداد إلى بيانات تاريخية عن حالات التخلف عن السداد وتوقعات مستقبلية.

لم تطرأ أي تغييرات على أساليب التقدير أو الافتراضات الأساسية المستخدمة خلال العام.

(2) العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة على مدى عمرها الإنتاجي المقدر. ويستند الاستهلاك إلى الاستخدام المتوقع للأصل والتآكل المادي المتوقع، والذي يعتمد على العوامل التشغيلية. لم تنظر الإدارة في أي قيمة متبقية لأنها تعتبر غير جوهرية. تتم مراقبة العمر الإنتاجي المقدر، ويتم إجراء التعديلات في الفترات المستقبلية، إذا أشارت العوامل المستقبلية إلى أن مثل هذه التعديلات مناسبة.

خلال السنة، طرأ تغيير على العمر الإنتاجي المُقدّر لتحسينات العقارات المستأجرة (مركز معالجة النقد) من 5 سنوات إلى 20 سنة، وللسيارات المدرعة من 5 سنوات إلى 8 سنوات. وقد طُبّقت هذه التغييرات في التقديرات بأثر مستقبلي، مما أدى إلى انخفاض في مصروفات الاستهلاك وزيادة في تكلفة التمويل للعام بقيمة 2.52 مليون درهم و0.58 مليون درهم على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(3) القيمة العادلة للموجودات المكتسبة والمطلوبات المترتبة على عملية دمج الأعمال

تتطلب المحاسبة عن عملية الاستحواذ على شركة ما توزيع سعر الشراء على مختلف موجودات ومطلوبات الشركة المستحوذ عليها. بالنسبة لمعظم الموجودات والمطلوبات، يتم توزيع سعر الشراء بتسجيل الأصل أو الالتزام بقيمته العادلة المقدرة. يتطلب تحديد القيمة العادلة للموجودات المكتسبة والمطلوبات المترتبة عليها تقديرًا من الإدارة، وغالبًا ما ينطوي على استخدام تقديرات وافتراضات هامة، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بمنهجية التقييم، وتوقعات التدفقات النقدية، والعمر الإنتاجي، ومعدلات النمو، ومعدلات الخصم. تستخدم إدارة المجموعة جميع المعلومات المتاحة في التاريخ ذي الصلة لتحديد القيمة العادلة.

(4) انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 "انخفاض قيمة الموجودات"، يُطلب من المجموعة إجراء تقييم لانخفاض القيمة كلما وُجد مؤشر على احتمال انخفاض قيمة الأصل.

الترخيص

يُقيّم الترخيص باستخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات . تُقيّم هذه الطريقة الموجودات غير الملموسة بعزل الأرباح المستقبلية التي يُدرّها، بعد خصم رسوم الموجودات المساهمة، على مدار عمره الاقتصادي، ثم خصمها إلى قيمتها الحالية.

معدل الخصم

يمثل معدل الخصم التقييم السوقي الحالي للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الموجودات الأساسية التي لم تُدرج في تقديرات التدفقات النقدية. يعتمد حساب معدل الخصم على الظروف الخاصة بالمجموعة، ويُستمد من متوسط التكلفة المرجح لرأس المال للمجموعة. يأخذ متوسط التكلفة المرجح لرأس المال في الاعتبار كلاً من الدين وحقوق الملكية. تُستمد تكلفة حقوق الملكية من العائد المتوقع على الاستثمار من مشارك راغب في السوق، بينما تستند تكلفة الدين إلى تقدير الدين المتاح للمشاركين الراغبين في السوق.

معدل النمو النهائي

يمثل معدل النمو النهائي افتراض النمو طويل الأجل المطبق على التدفقات النقدية بعد فترة التنبؤ. يعكس هذا توقعات الإدارة بشأن النمو المستدام للكيان على المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات القطاع، وعوامل التضخم، والظروف الاقتصادية طويلة الأجل.

لم يتم رصد أي خسائر انخفاض في القيمة بناءً على نتائج تقييم انخفاض القيمة الذي أُجري في 31 ديسمبر 2025 (2024: لا شيء). ويرد أدناه تقدير انخفاض القيمة بناءً على تحليل الحساسية الذي أُجري في 31 ديسمبر 2025:

التغير في التقديرات		تأثير ذلك على بيان الربح والخسارة الموحد (ألف درهم).	
		للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
القيمة النهائية 2%	+0.5%	**+3,095**	-
معدل الخصم 15%	+0.5%	**+3,451**	-

علاقات العملاء

تم تقييم علاقات العملاء باستخدام طريقة التقييم مع وبدون . تُعدّ طريقة التقييم مع وبدون منهجًا قائمًا على الدخل يُستخدم لتقدير القيمة العادلة لأصل غير ملموس محدد، وذلك من خلال تحديد الفرق في التدفقات النقدية بين سيناريوهين: أحدهما تعمل فيه الشركة بوجود الأصل غير الملموس، والآخر تعمل فيه بدونه. تساوي قيمة الأصل القيمة الحالية للتدفق النقدي الإضافي الناتج عن وجوده.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

معدل التناقص

يمثل معدل التناقص تقدير الإدارة للانخفاض السنوي في علاقات العملاء على مدار عمرها الإنتاجي. ويعكس هذا المعدل معدل فقدان العملاء المتوقع بناءً على الأنماط التاريخية، ومعايير الصناعة، ومتوسط عمر قاعدة العملاء المتوقع. وقد قدّرت الإدارة معدل التناقص بنسبة 60% في تقييم علاقات العملاء.

معدل العائد الداخلي المطلوب

يمثل معدل العائد الداخلي المطلوب التقييم السوقي الحالي للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الموجودات الأساسية التي لم تُدرج في تقديرات التدفقات النقدية. ويستند حساب معدل العائد الداخلي المطلوب إلى الظروف الخاصة بالمجموعة، ويُستمد من متوسط التكلفة المرجح لرأس المال للمجموعة. وقدّرت الإدارة معدل العائد الداخلي المطلوب لعلاقات العملاء بنسبة 16% (أعلى من متوسط التكلفة المرجح لرأس المال للشركة)، نظرًا للمخاطر المرتبطة بهذا الأصل وطبيعته غير الملموسة.

لم يتم تحديد أي خسارة انخفاض في القيمة بناءً على نتيجة تقييم انخفاض القيمة الذي أُجري في 31 ديسمبر 2025 (2024: لا شيء). ويرد أدناه تقييم انخفاض القيمة المُقدّر نتيجة لتحليل الحساسية الذي أُجري في 31 ديسمبر 2025:

التغير في التقديرات		تأثير ذلك على بيان الربح والخسارة الموحد (ألف درهم).	
		للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
معدل الاستنزاف	+5.0%	**+1,627**	-
معدل العائد الداخلي	+0.5%	**+49**	-

(5) المواقف الضريبية

تعتبر المجموعة أن المواقف الضريبية المتخذة قابلة للدعم وتهدف إلى مقاومة المسائلة من جانب السلطات الضريبية. ومع ذلك، فمن المعروف أن هذه المواقف غير مؤكدة وتتضمن تفسيرات لقوانين ضريبية معقدة يمكن أن تكون محل نزاع من جانب السلطات الضريبية.

لقد استخدمت الإدارة أفضل تقديراتها للقيمة الصحيحة للالتزام للاعتراف به في كل حالة، والذي يتضمن حكماً بشأن طول الفترة الزمنية المستقبلية التي يجب استخدامها في مثل هذه التقييمات.

(6) مدة الإيجار

خلال السنة، طرأ تغيير على مدة إيجار عقار بُني عليه مركز لمعالجة النقد، من مدة إيجار غير قابلة للإلغاء مدتها 5 سنوات إلى مدة إيجار إجمالية مدتها 20 سنة؛ مما أدى إلى إضافة أصل حق استخدام والتزام إيجار مقابل بقيمة 9.39 مليون درهم (إيضاح 6).

5. دمج الأعمال

في 8 أبريل 2025، استحوذت المجموعة على كامل رأس المال المصدر وحقوق التصويت لشركة بي أف سي جروب هولدينغز ذ.م.م. وشركاتها التابعة مقابل 734.60 مليون درهم (200 مليون دولار أمريكي). وكان الهدف من هذا الاستحواذ توسيع حصة المجموعة في السوق وحضورها الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

The details of the business combination are as follows:

	2025 ألف درهم
القيمة العادلة للمقابل المدفوع	
المبلغ المدفوع نقدًا	**734,600**
المبالغ المعترف بها للموجودات الصافية القابلة للتحديد	
الموجودات غير المتداولة	
موجودات حق الاستخدام (إيضاح 6)	**59,399**
الممتلكات والمعدات (إيضاح 7)	**11,732**
موجودات غير الملموسة (إيضاح 8)	**98,159**
الودائع المقيدة لدى البنوك	**11,042**
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**180,332**
الموجودات المتداولة	
النقد المتوفر والنقد قيد التحصيل	**435,912**
الأرصدة لدى البنوك	**559,351**
المستحقات من مكاتب الصرافة والوكلاء	**59,604**
المدفوعات المقدمة والمستحقات الأخرى	**20,111**
إجمالي الموجودات المتداولة	**1,074,978**
	1,255,310
المطلوبات غير المتداولة	
مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 16)	**30,358**
مطلوبات عقود الإيجار	**44,161**
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**74,519**
المطلوبات المتداولة	
حسابات الدفع التجارية وغيرها	**40,003**
مستحقات البنوك	**157,882**
مستحقات مكاتب الصرافة والوكلاء	**142,445**
قروض البنوك (إيضاح 20-1)	**88,141**
مطلوبات ضريبة الدخل (إيضاح 30)	**91**
مطلوبات عقود الإيجار	**17,034**
إجمالي المطلوبات المتداولة	**445,596**
إجمالي المطلوبات المفترضة	**520,115**
صافي الموجودات القابلة للتحديد المكتسبة	**735,195**
شهرة سالبة ناتجة عن الاستحواذ / ربح من عملية شراء بخصم (إيضاح 5-1)	**(595)**
صافي التدفق النقدي الخارج من عملية الاستحواذ	
المقابل المدفوع والمسدد نقدًا	**(734,600)**
النقد وما يعادله المكتسب (إيضاح 5-2)	**741,020**
صافي التدفق النقدي الداخل من عملية الاستحواذ	**6,420**
تكلفة الاستحواذ المحملة على المصروفات (إيضاح 5-3)	**2,667**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1-5 يعتبر صافي الشهرة السلبي الناتج عن عملية الدمج ربحًا من عملية شراء بخسارة، ويُحسب على أنه الفرق بين ثمن الشراء والقيمة العادلة للموجودات الصافية القابلة للتحديد، ويُدرج في بيان الربح والخسارة الموحد. وقد حدد خبير خارجي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات.

2-5 تشمل النقدية وما في حكمها النقد المتوفر والنقد قيد التحصيل بقيمة 435.91 مليون درهم ، والأرصدة لدى البنوك بقيمة 561.90 مليون درهم (مضافًا إليها مخصص خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة 2.54 مليون درهم)، ويُقابلها مبالغ مستحقة للبنوك بقيمة 157.88 مليون درهم ، وودائع ثابتة بآجال استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر بقيمة 98.91 مليون درهم.

3-5 لم تُدرج تكاليف الاستحواذ البالغة 2.67 مليون درهم ضمن ثمن الشراء، وقد أُدرجت كمصروف في بيان الأرباح والخسائر الموحد.

4-5 منذ تاريخ الاستحواذ وحتى 31 ديسمبر 2025، ساهمت مجموعة بي أف سي بمبلغ 161.61 مليون درهم في دخل المجموعة، و28.32 مليون درهم في صافي الربح بعد الضريبة. ولو تم الاستحواذ في 1 يناير 2025، لكان دخل المجموعة وصافي الربح بعد الضريبة لتلك السنة 1,385.37 مليون درهم و413.33 مليون درهم على التوالي.

5-5 تشمل المطلوبات المحتملة المكتسبة من خلال عملية الدمج ضمانات مصرفية رتبتها الشركة المستحوذ عليها لصالح مصرف البحرين المركزي، وبنوك أخرى، وشركاء تجاريين، بقيمة إجمالية قدرها 15.93 مليون درهم. (إيضاح 21).

6. موجودات حق الاستخدام

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
موجودات حق الاستخدام - العقارات	**164,433**	95,868
موجودات حق الاستخدام - السيارات	**798**	-

فيما يلي الحركة في موجودات حق الاستخدام:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
في 1 يناير	**95,868**	92,031
عقد إيجار جديد	**87,174**	68,940
الاستحواذ من خلال دمج الأعمال (إيضاح 5)	**59,399**	-
تغييرات في تقدير مدة الإيجار (إيضاح 4-1(أ))	**9,390**	-
تعديلات وإنهاءات عقود الإيجار	**1,207**	-
مصروفات الاستهلاك (إيضاح 28)	**(87,702)**	(65,103)
تعديل ترجمة العملات الأجنبية	**(105)**	-
في 31 ديسمبر	**165,231**	95,868

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7. الممتلكات والمعدات

	أثاث وتركيبات ألف درهم	برامج حاسوب ومعدات مكتبية ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2024	129,563	87,796	13,247	1,572	232,178
الإضافات	5,691	9,715	1,650	15,013	32,069
التحويلات	12,777	-	-	(12,777)	-
الاستبعادات	(5,369)	(6,076)	-	-	(11,445)
في 31 ديسمبر 2024	142,662	91,435	14,897	3,808	252,802
الإضافات	2,700	18,818	861	16,226	38,605
استحواذ عن طريق دمج الأعمال (إيضاح 5)	3,611	6,624	1,178	319	11,732
التحويلات	13,876	4,214	-	(18,090)	-
الاستبعادات	(2,405)	(3,591)	(599)	-	(6,595)
في 31 ديسمبر 2025	**160,444**	**117,500**	**16,337**	**2,263**	**296,544**
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2024	94,434	60,404	5,414	-	160,252
المحمل للسنة (إيضاح 28)	14,390	12,477	2,407	-	29,274
الاستبعادات	(4,716)	(5,954)	-	-	(10,670)
في 31 ديسمبر 2024	104,108	66,927	7,821	-	178,856
المحمل للسنة (إيضاح 28)	16,131	15,989	1,481	-	33,601
الاستبعادات	(1,913)	(3,538)	(599)	-	(6,050)
تعديل ترجمة العملات الأجنبية	49	29	(4)	-	74
في 31 ديسمبر 2025	**118,375**	**79,407**	**8,699**	**-**	**206,481**
صافي القيمة الدفترية					
كما في 31 ديسمبر 2024	38,554	24,508	7,076	3,808	73,946
كما في 31 ديسمبر 2025	**42,069**	**38,093**	**7,638**	**2,263**	**90,063**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

8. الموجودات غير الملموسة

	الترخيص ألف درهم	علاقات العملاء ألف درهم	العلامة التجارية ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2025	-	-	-	-
الاستحواذ عن طريق دمج الأعمال (إيضاح 5)	80,583	12,034	5,542	98,159
كما في 31 ديسمبر 2025	**80,583**	**12,034**	**5,542**	**98,159**
الاستهلاك المتراكم				
في 1 يناير 2025	-	-	-	-
الاستهلاك للسنة (إيضاح 28)	-	(1,504)	(2,078)	(3,582)
كما في 31 ديسمبر 2025	**-**	**(1,504)**	**(2,078)**	**(3,582)**
القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2025	**80,583**	**10,530**	**3,464**	**94,577**

استوفت التراخيص وعلاقات العملاء والعلامة التجارية المكتسبة من خلال عملية دمج الأعمال متطلبات أن تكون قابلة للتحديد بشكل منفصل بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3. راجع الإيضاح 3.7 لمزيد من التفاصيل حول تقنيات القيمة العادلة لتقييم الموجودات غير الملموسة.

9. الودائع المقيدة لدى البنوك - غير المتداولة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الودائع المقيدة مقابل الضمانات المصرفية	**65,278**	45,860
الودائع المقيدة مقابل ترتيبات بطاقات السفر	**25,353**	8,760
الودائع المقيدة مقابل الحوالات المالية وغيرها من الترتيبات	**6,113**	4,984
	96,744	59,604

10. النقد في الصندوق وقيد التحويل

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
النقد في الصندوق	**1,513,720**	976,568
شيكات في الصندوق	**27,251**	12,573
النقد قيد التحويل	**16,372**	33,766
إجمالي قيمة النقد في الصندوق وقيد التحويل	**1,557,343**	1,022,907

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10-1. توزيع النقد المتوفر والنقد المتداول حسب العملة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
درهم إماراتي	**387,864**	350,248
دولار أمريكي	**617,773**	353,836
دينار بحريني	**42,193**	3,199
عملات أخرى	**509,513**	315,624
	1,557,343	1,022,907

11. الأرصدة لدى البنوك

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
أرصدة لدى البنوك في الإمارات العربية المتحدة		
- الحسابات الجارية (إيضاح 11-1)	**471,140**	544,235
- حسابات نسترو وغيرها	**559,339**	284,229
- الأرصدة المحتفظ بها لمعاملات نظام حماية الأجور (إيضاح 11-2)	**615,995**	313,898
- الأرصدة المحتفظ بها لمعاملات بطاقات السفر (إيضاح 11-2)	**342,939**	268,200
- الودائع الثابتة (إيضاح 11-3)	**226,353**	415,000
- مدفوعات مقدمًا للبنوك مقابل تحصيل بطاقات الائتمان	**12,596**	9,847
- ذمم بطاقات الائتمان	**535**	22,066
	2,228,897	1,857,475
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح 5.11)	**(9,051)**	(6,550)
	2,219,846	1,850,925

1-11 لا تشمل الحسابات الجارية أي رصيد (2024: 132 مليون درهم) مودعة في حساب تحت الطلب بفائدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

2-11 تمثل هذه المبالغ الأموال المستلمة من عملاء بطاقات السفر مسبقة الدفع وعملاء نظام حماية الأجور مقابل تسوية المطلوبات ذات الصلة (إيضاح 18).

3-11 أودعت المجموعة ودائع ثابتة معينة، بأسعار فائدة السوق التجارية، لدى بنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة تتراوح بين شهر واحد و12 شهرًا (2024: من 3 أشهر إلى 12 شهرًا).

تشمل الودائع الثابتة أيضًا وديعة قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر بقيمة 113.79 مليون درهم (2024: 110 مليون درهم) مودعة لدى بنك تجاري للوفاء بالتزامات متعلقة بالأموال غير المطالب بها وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتشمل الودائع الثابتة أيضًا وديعة بقيمة 80.53 مليون درهم (2024: لا شيء) محتفظ بها كضمان لدى بنك مراسل مقابل قرض لأجل حصلت عليه المجموعة (إيضاح 20-1).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4-11 يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك بانتظام من حيث الجودة الائتمانية مع الأخذ في الاعتبار التصنيف الائتماني الممنوح لها من قبل وكالات التصنيف الدولية أو وكالات التصنيف الخاصة بالبلد المعني ومخاطر البلد.

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
مقيم عالي التصنيف خارجيًا (أ1 – ب أأأ 3)	**1,849,800**	1,645,198
مقيم متوسط إلى منخفض خارجيًا (ب أ 1 – أأ3)	**76,877**	34,407
مقيم منخفض جدًا خارجيًا (ج أأ 1 - ج)	**97,630**	29,790
غير مصنف خارجيًا، ومقيم عالي التصنيف داخليًا	**89,298**	79,801
غير مصنف - أخرى	**115,292**	68,279
	2,228,897	1,857,475

5-11 لم تكن أي من الأرصدة لدى البنوك ومكاتب الصرافة والوكلاء قد تخطت استحقاقها في تاريخ التقرير، ومع الأخذ في الاعتبار تجربة التخلف عن السداد السابقة والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنوك ومكاتب الصرافة، قامت الإدارة بتقييم خسائر الائتمان المتوقعة هذه الأرصدة بقيمة 9,05 مليون درهم (2024: 6,55 مليون درهم).

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
كما في 1 يناير	**6,550**	6,240
مخصصات أرصدة البنوك المكتسبة من خلال عمليات الدمج والاستحواذ خلال السنة (إيضاح 5-2)	**2,548**	-
(عكس) / مخصصات السنة	**(47)**	310
كما في 31 ديسمبر	**9,051**	6,550

6-11 تركيزات الأرصدة لدى البنوك حسب المنطقة الجغرافية:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**1,488,736**	1,576,245
الهند	**124,274**	51,832
الكويت	**117,013**	-
الباكستان	**115,857**	57,888
الفلبين	**98,732**	64,907
البحرين	**60,309**	73
دول الشرق الأوسط الأخرى	**56,971**	75,488
الولايات المتحدة الأمريكية	**30,878**	-
أوروبا	**11,768**	2,581
بنغلاديش	**6,916**	3,032
مواقع أخرى	**117,443**	25,429
	2,228,897	1,857,475

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7-11 توزيع الأرصدة لدى البنوك حسب العملة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
درهم إماراتي	**1,179,277**	1,320,015
دولار أمريكي	**698,975**	352,553
دينار بحريني	**47,505**	-
عملات أخرى	**303,140**	184,907
	2,228,897	1,857,475

12. مستحقات مكاتب الصرافة والوكلاء

1-12 تمثل هذه المبالغ الأرصدة المستحقة من مكاتب الصرافة والوكلاء فيما يتعلق بتسوية الحوالات المالية وطرود الأوراق النقدية.

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد المستحق من مكاتب الصرافة والوكلاء	**63,236**	20,582
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح 2-3)	**(41)**	-
	63,195	20,582

2-12 توزيع المستحقات من مكاتب الصرافة والوكلاء حسب العملة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
درهم إماراتي	**7,425**	3,577
دولار أمريكي	**24,111**	13,596
دينار بحريني	**21,745**	-
عملات أخرى	**9,955**	3,409
	63,236	20,582

3-12 لا توجد أي أرصدة متأخرة السداد لدى مكاتب الصرافة والوكلاء، وبالنظر إلى سجل التعثرات السابق، خلصت الإدارة إلى أن خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الأرصدة غير جوهرية (2024: لا شيء).

وتتوزع مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
كما في 1 يناير	**-**	-
مخصصات مستحقة من مكاتب الصرافة والوكلاء الذين تم الاستحواذ عليهم من خلال عمليات الدمج والاستحواذ خلال العام	**41**	-
(عكس) / مخصص للسنة	**(156)**	156
إعادة إدراج / (شطب) خلال السنة	**156**	(156)
كما في 31 ديسمبر	**41**	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

13. معاملات الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع شركات أخرى تستوفي تعريف الطرف ذي العلاقة كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

تشمل الأطراف ذات العلاقة الشركة الأم، والكيانات الخاضعة لسيطرة مشتركة، أو الكيانات المتأثرة بشكل كبير (يُشار إليها مجتمعةً بـ"كيانات المجموعة")، والمساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، وكبار موظفي الإدارة، والكيانات المرتبطة بهم.

وتشمل معاملات الأطراف ذات العلاقة بشكل رئيسي عمليات صرف العملات الأجنبية، وترتيبات التحويلات المالية، وتأجير العقارات، وترتيبات التمويل.

ويُقرر مجلس الإدارة شروط وأحكام المعاملات والخدمات المُستلمة أو المُقدمة من/إلى الأطراف ذات العلاقة وفقًا لمبدأ التعامل التجاري العادل. وفي بعض الحالات، تتطلب معاملات الأطراف ذات العلاقة أيضًا موافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية.

بخلاف ما تم الكشف عنه في الإيضاح رقم 15، فإن المعاملات الهامة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

1-13 معاملات مع أطراف ذات علاقة (شركات المجموعة)

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
إيرادات عمولات مكتسبة – شركة الأنصاري للصرافة ش.ذ.م.م. الكويت	**3,131**	2,760
إعادة تحميل الخدمات المشتركة لشركات المجموعة	**3,982**	551
حصة الأرباح المدفوعة مقابل قرض المساهم (إيضاح 15)	**(22,662)**	-
مدفوعات إيجارية - شركة الأنصاري العقارية ذ.م.م	**(5,169)**	(4,640)

2-13 المستحق من / إلى أطراف ذات علاقة - شركات المجموعة

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
المستحق من أطراف ذات علاقة	**147**	177
المستحق إلى أطراف ذات علاقة	**2,478**	1,616

تمثل المستحقات من/إلى الأطراف ذات الصلة حسابات جارية غير مضمونة وغير محملة بفوائد والتي نشأت في سياق العمل العادي. وتعد الخسارة الائتمانية المتوقعة على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات الصلة غير جوهرية.

بسبب الأطراف ذات العلاقة، تمثل هذه الحسابات الجارية غير المضمونة والخالية من الفوائد والتي نشأت في سياق العمل المعتاد.

3-13 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

وفقًا لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 20 مارس 2025، سددت المجموعة خلال السنة 1,98مليون درهم (2024: 0,623 مليون درهم) كمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور الاجتماعات في عام 2024.

سيتم عرض المكافآت المستحقة لمجلس الإدارة عن عام 2025 على المساهمين للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4-13 موظفي الإدارة الرئيسيين

فيما يلي المبلغ الإجمالي للتعويضات المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين خلال الفترة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
رواتب ومزايا أخرى	**23,423**	15,478

يعد موظفو الإدارة الرئيسيون هم الرئيس التنفيذي للمجموعة، ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، والمدير المالي للمجموعة، ومسؤولي سي سويت الآخرين للمجموعة، إضافة إلى رؤساء الأقسام.

14. مدفوعات مقدما وذمم مدينة أخرى

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
ذمم الفواتير المدينة	52,195	9,885
عمولات وذمم حوافز مدينة	13,953	25,585
ودائع التأمين	21,611	18,127
إيداع لدى السلطات الضريبية (إيضاح 14-1)	11,827	11,827
المصروفات المدفوعة مسبقا	10,490	9,043
القيمة الإيجابية للعقود الآجلة للعملات الأجنبية لليلة واحدة (إيضاح 35)	8,191	15,850
المستحق من مقدم خدمات التسوية	-	558
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 14-2)	29,972	16,381
	148,239	107,256

1-14 الإيداع لدى السلطات الضريبية

الإفصاحات الطوعية المقدمة للفترات الضريبية من يناير 2018 إلى يناير 2019 - 6.53 مليون درهم

خلال عام 2020، قامت الهيئة الاتحادية للضرائب بتقييم حصة الدخل المستلم من الوكلاء المرسلين عن التحويلات الواردة الخاضعة لمعدل ضريبة القيمة المضافة القياسي ("ضريبة القيمة المضافة")، وبناءً عليه، قامت الهيئة بتقييم السداد المتأخر لضريبة القيمة المضافة والعقوبات ذات الصلة بمبلغ 9.43 مليون درهم (تم تخفيضه لاحقًا إلى 6.53 مليون درهم). وتعتقد المجموعة أنه يجب أن يخضع استلام مثل هذا الدخل لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفرية وقد تقدمت باستئناف إلى المحكمة الاتحادية.

في 22 نوفمبر 2023، قررت المحكمة الاتحادية العليا الأمر لصالح المجموعة، وبناءً عليه، قدمت المجموعة أمر تنفيذ إلى المحكمة الاتحادية في انتظار القرار حتى تاريخ إعداد التقرير.

الإفصاحات الطوعية المقدمة عن الفترات الضريبية من فبراير 2019 إلى أكتوبر 2020 - 5.30 مليون درهم

في ضوء التقييم الضريبي المذكور أعلاه، قدمت المجموعة إفصاحات طوعية عن الفترات الضريبية من فبراير 2019 إلى أكتوبر 2020 ودفعت إضافة لذلك 5.30 مليون درهم. وبعد صدور الحكم لصالحها، تدرس المجموعة حاليًا موقفها القانوني بشأن تقديم دعوى لاسترداد المبلغ المذكور.

2-14 ذمم مدينة أخرى

تتضمن المستحقات الأخرى الفوائد المستحقة على الودائع المصرفية والسلف المقدمة للموردين والملاك. تعتبر خسارة الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية الأخرى غير جوهرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

15. قرض المساهم

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
قرض المساهم- غير متداول	**389,020**	-

يمثل هذا تمويلاً غير مضمون بقيمة 950 مليون درهم ، مُرتبطاً من الشركة الأم لتمويل عمليات استحواذ الشركة، ورأس المال العامل، والنفقات الرأسمالية الجوهرية، أو أي متطلبات تجارية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويخضع هذا التمويل لأسعار ربح سائدة في السوق، ويُسدد على أقساط ربع سنوية لمدة خمس سنوات. ولا يخضع هذا التمويل لأي شروط أو التزامات.

وقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2025 على شروط وأحكام هذا القرض.

فيما يلي الحركة في قرض المساهم :

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
في 1 يناير	-	-
السحب خلال العام	735,151	-
المدفوعات خلال العام (تشمل التسوية المبكرة بقيمة 272 مليون درهم)	(346,131)	-
كما في 31 ديسمبر	**389,020**	-

بلغت حصة الأرباح المستحقة والمستحقة الدفع خلال السنة فيما يتعلق بقرض المساهمين 22.66 مليون درهم (2024: لا شيء) (إيضاح 29).

16. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
كما في 1 يناير	**49,978**	45,851
الاستحواذ عن طريق انماج الأعمال (إيضاح 5)	**30,358**	-
المحمل للسنة (إيضاح 26)	**14,106**	7,901
مدفوعات خلال السنة	**(11,073)**	(3,774)
تعديل ترجمة العملات الأجنبية	**(3)**	-
كما في 31 ديسمبر	**83,366**	49,978

17. نطلوبات عقود الإيجار

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
غير متداولة	**91,209**	43,188
متداولة	**63,663**	40,876
	154,872	84,064

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تتم حركات مطلوبات عقود الإيجار على النحو التالي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
كما في 1 يناير	**84,064**	82,696
عقود إيجار جديدة	**87,174**	68,940
الاستحواذ عن طريق دمج الأعمال (إيضاح 5)	**61,195**	-
تغييرات في تقدير مدة الإيجار (إيضاح 4-1(أ))	**9,390**	-
تعديلات وإنهاءات عقود الإيجار	**211**	-
تكلفة التمويل على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 29)	**7,582**	4,617
المدفوعات	**(94,702)**	(72,189)
تعديل ترجمة العملات الأجنبية	**(42)**	-
كما في 31 ديسمبر	**154,872**	84,064

تم توضيح استحقاق المطلوبات المؤجرة بناءً على المدفوعات التعاقدية في إيضاح 35-1 (ج).

18. ذمم دائنة تجارية وأخرى

	2025 درهم	2024 ألف درهم
أرصدة مستحقة فيما يتعلق بنظام حماية الأجور	564,371	324,740
الذمم الدائنة لبطاقات السفر (إيضاح 18-1)	384,358	275,666
أموال غير مطالب بها (إيضاح 18-2)	112,863	103,703
حوالات مستحقة الدفع (إيضاح 18-2)	85,855	101,977
المصروفات المستحقة	84,799	80,617
فواتير دائنة	40,825	35,529
الإيرادات غير المكتسبة (إيضاح 18-3)	27,971	-
حصة الربح المتراكم على قرض المساهم (إيضاح 15)	5,340	-
ذمم دائنة أخرى	**60,505**	70,532
	1,366,887	992,764

1-18 تمثل مستحقات بطاقات السفر حمولات نقدية من العملاء مودعة لدى مصرف واستخدامها حصريًا لتسويات فيزا إنترناشيونال عند إنفاق العملاء.

2-18 تمثل التسويات المعلقة للمستفيدين للتحويلات التي يجريها العملاء.

3-18 تمثل الإيرادات غير المكتسبة الحوافز التي يتم استلامها مقدماً من شركاء الأعمال والتي سيتم تسجيلها على مدى فترة زمنية تخضع لالتزام الأداء.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

19. المستحق لمكاتب الصرافة والوكلاء

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الأرصدة لدى مكاتب الصرافة والوكلاء داخل الإمارات العربية المتحدة	1,035	530
الأرصدة لدى مكاتب الصرافة والوكلاء خارج الإمارات العربية المتحدة	150,552	73,230
إجمالي المبلغ المستحق لمكاتب الصرافة والوكلاء	**151,587**	73,760

1-19 توزيع الأرصدة المستحقة لشركات الصرافة والوكلاء حسب العملة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
درهم إماراتي	40,740	26,909
دولار أمريكي	6,401	36,099
دينار بحريني	5,292	-
عملات أخرى	99,154	10,752
	151,587	73,760

20. قروض بنكية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
قرض لأجل (إيضاح 20-1)	**72,868**	-
السحوبات البنكية على المكشوف – المضمونة (إيضاح 20-2)	**230,262**	133,533
السحوبات البنكية على المكشوف - غير المضمونة (إيضاح 20-3)	**-**	100,000
	303,130	233,533

1-20 حصلت المجموعة على تسهيلات قرض متجدد لأجل محدد بقيمة 73.46 مليون درهم (2024: لا يوجد) من أحد البنوك، مستحقة الدفع في تاريخ الاستحقاق. القرض ذو طبيعة جارية ويحمل أسعار فائدة متغيرة بالإضافة إلى هامش ثابت، وهو مضمون بوديعة ثابتة (إيضاح 11-3).

حركة القروض لأجل تكون على النحو التالي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
كما في 1 يناير	**-**	-
الاستحواذ عن طريق دمج الأعمال (إيضاح 5)	**88,141**	-
تكلفة التمويل	**3,091**	-
المدفوعات خلال العام	**(17,882)**	**-**
تعديل ترجمة العملات الأجنبية	**(482)**	**-**
كما في 31 ديسمبر	**72,868**	**-**

2-20 حصلت المجموعة على تسهيلات سحب على المكشوف غير مضمونة من بنوك مختلفة بقيمة 510.19 مليون درهم (2024:400 مليون درهم). تُتاح هذه التسهيلات لتلبية احتياجات رأس المال العامل للمجموعة، وتتميز بأسعار فائدة متغيرة بالإضافة إلى هوامش ربح ثابتة. ويجب سداد هذه التسهيلات عند الطلب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3-20 حصلت المجموعة على تسهيلات سحب على المكشوف مضمونة من أحد البنوك بقيمة 107.14 مليون درهم (2024: 350 مليون درهم)، والتي لم تُستخدم حتى نهاية السنة. تتميز هذه التسهيلات بأسعار فائدة متغيرة بالإضافة إلى هامش ثابت، وتُسدد عند الطلب، وهي مضمونة برهن حسابي على وديعة هامشية مقدمة من الشركة الأم.

كان لدى المجموعة كما في تاريخ إعداد التقرير تسهيلات سحب على المكشوف غير مستخدمة بقيمة 387.07 مليون درهم (2024: 516.47 مليون درهم) وكانت متوافقة مع متطلبات العهد الخاصة بهذه التسهيلات.

21. الالتزامات الطارئة والتعهدات

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
المطلوبات الطارئة		
كفالات صادرة عن البنوك لصالح:		
-مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**255,000**	255,000
-مصرف البحرين المركزي	**1,461**	-
-أخرى (إيضاح 21-1)	**37,147**	11,450
مجموع الكفالات المتعاقد عليها والصادرة	**293,608**	266,450

1-21 قامت المجموعة بترتيب ضمانات من مختلف البنوك التجارية ، لصالح بعض البنوك المراسلة والشركاء التجاريين وغيرهم حسبما تقتضيه شروط ترتيبات المراسلة المعنية.

2-21 يبلغ الالتزام المتعلق بالمصروفات الرأسمالية المتكبدة في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 3,50 ميون درهم (2024: 1,97 مليون درهم).

22. رأس المال وأسهم الخزينة

1-22 رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2025، يتألف رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للشركة من 7,500,000,000 سهم عادي بقيمة 0.01 درهم لكل سهم (2024: 7,500,000,000 سهم عادي بقيمة 0.01 درهم لكل سهم).

2-22 أسهم الخزينة

تعاقدت الشركة مع مزود سيولة مرخص من جهة خارجية في سوق دبي المالي، لتقديم أوامر شراء وبيع لأسهم الشركة بهدف تقليل فروق العرض والطلب بالإضافة إلى تقليل تقلبات الأسعار والحجم. تم إنهاء العقد مع مزود السيولة خلال العام، وقام المزود ببيع أسهم الخزينة التي كان يمتلكها سابقًا في السوق بقيمة 8.71 مليون درهم (2024: شراء أسهم خزينة بقيمة 9.18 مليون درهم). وبناءً على ذلك، لم تكن هناك أسهم خزينة في تاريخ إعداد التقرير (2024: 8,900,447 سهم خزينة).

تم إدراج صافي الخسارة البالغ 0.47 مليون درهم ، والناتجة عن شراء وبيع أسهم الخزينة، مباشرةً في حقوق الملكية.

23. احتياطي قانوني

وفقًا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة، يتم تخصيص 10% من صافي أرباح الشركة سنويًا إلى الاحتياطي القانوني. ويخضع هذا الاحتياطي القانوني، وفقاً للنظام الأساسي، إلى نسبة 50% كحد أقصى من رأس مال الشركة المصدر. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا وفق ما نص عليه القانون.

خلال العام، لم يتم إجراء أي تحويل إضافي من الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي القانوني (2024: لا شيء).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

24. احتياطي الاستحواذ

خلال السنة المنتهية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ 286.14 مليون درهم (2024: لا شيء) من احتياطي الاستحواذ إلى الأرباح المحتجزة. وقد تم إنشاء هذا الاحتياطي في عام 2018 عندما نقل المساهمون حصصهم الفردية في شركات المجموعة إلى الشركة.

25. صافي إيرادات العمولات

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
صافي دخل العمولات المحقق من:	**450,604**	475,831
- الحوالات المالية	**96,736**	74,312
- نظام حماية الأجور	**42,019**	28,918
- تحصيل الفواتير	**26,556**	22,096
- الأوراق النقدية وبطاقات السفر	**615,915**	601,157

26. الرواتب والمكافآت

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
رواتب وأجور	**412,767**	349,909
رواتب وتذاكر سفر الإجازات	**43,885**	41,939
مكافآت وحوافز الموظفين	**24,566**	25,608
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 16)	**14,106**	7,901
مزايا أخرى	**56,949**	55,995
	552,273	481,352

27. مصروفات عمومية وإدارية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
اتصالات	**27,887**	23,459
مرافق المبنى والأمن والصيانة	**26,212**	23,518
التسويق والترويج	**21,410**	15,203
نقل النقد	**20,735**	6,746
المصروفات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات	**16,149**	12,913
ضريبة القيمة المضافة المتكبدة وغير المستردة	**10,366**	11,755
رسوم الترخيص	**8,356**	6,587
تكاليف التحقق من الهوية الإماراتية (إيضاح 27-1)	**2,096**	24,646
عكس حكم ضريبة القيمة المضافة مقابل تقييم الضريبة	**-**	(6,530)
المساهمة الاجتماعية (إيضاح 27-2)	**(3,598)**	8,290
مصروفات أخرى	**39,670**	28,586
	169,283	155,173

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1-27 شملت تكاليف التحقق من صحة بطاقة الهوية الإماراتية في عام 2024 مبلغ 23 مليون درهم كرسوم إلزامية للفترة من 2020 إلى 2022.

2-27 خلال العام، قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 مايو 2025 إلغاء مخصصات المساهمة الاجتماعية البالغة 3.598 مليون درهم (2024: خصصت المجموعة 8.29 مليون درهم كمساهمات اجتماعية).

28. الاستهلاك والإطفاء

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
استهلاك:	**87,702**	65,103
- موجودات حق الاستخدام (إيضاح 6)	**33,601**	29,274
- ممتلكات ومعدات (إيضاح 7)	**3,582**	-
إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح 8)	**124,885**	94,377

29. تكاليف التمويل

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
تكلفة التمويل على قرض المساهم (إيضاح 15)	**22,662**	-
تكلفة التمويل على القروض البنكية	**5,010**	4,136
تكلفة التمويل على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 17)	**7,582**	4,617
	35,254	8,753

30. ضريبة دخل الشركات

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن ضريبة الشركات والأعمال، قانون ضريبة الشركات ("قانون ضريبة الشركات") لسن نظام جديد لضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الدخل الجديد ساري المفعول للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. تخضع المجموعة لضريبة الشركات اعتبارًا من 1 يناير 2024

سيخضع الدخل الخاضع للضريبة للشركات التي تندرج ضمن نطاق أغراض ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل ضريبة الشركات بنسبة 9% للشركات المرخصة داخل الدولة، وفي حالة استيفاء الشروط، 0% للمناطق الحرة.

يوضح البيان الموحد للربح أو الخسارة بند مصروفات ضريبة دخل الشركات على النحو التالي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
مصروفات ضريبة الدخل	**37,244**	40,983

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

فيما يلي بيان تسوية مصروفات ضريبة دخل الشركات والربح المحاسبي خلال السنة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الربح المحاسبي قبل الضريبة للسنة	**438,102**	446,832
ضريبة الدخل بالمعدل القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة 9% (2024: 9%)	**39,429**	40,215
تعديل الضريبة للفترة السابقة	**139**	-
الأثر الضريبي للشركات التابعة الأجنبية الخاضعة لضريبة أعلى في الولاية القضائية المعنية	**160**	-
الأثر الضريبي للمبالغ غير القابلة للخصم عند حساب الدخل الخاضع للضريبة للشركات التابعة الأجنبية في الولاية القضائية المعنية	**88**	-
الأثر الضريبي لأرباح الشركات التابعة الأجنبية غير الخاضعة للضريبة	**(2,247)**	-
التأثير الضريبي للمبالغ غير المخصومة عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة	**(325)**	768
إجمالي ضريبة الدخل المستحقة للسنة	**37,244**	40,983
معدل الضريبة الفعلي	**8.50%**	9.17%

تكون حركة مطلوبات ضريبة دخل الشركات في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
كما في 1 يناير	**40,983**	-
الاستحواذ عن طريق دمج الأعمال (إيضاح 5)	**91**	-
مصروف ضريبة الدخل للسنة	**37,244**	40,983
المدفوعات خلال السنة	**(42,080)**	-
كما في 31 ديسمبر	**36,238**	40,983

الركيزة الثانية

أصدرت وزارة المالية الإماراتية تشريعًا لتطبيق قواعد الركيزة الثانية من قانون ضريبة الشركات العالمية اعتبارًا من 1 يناير 2025. وقد تم ذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 142 لسنة 2025 الصادر مؤخرًا، والذي يُدخل تشريع الركيزة الثانية في الإمارات.

لا تخضع المجموعة لقواعد الركيزة الثانية في الإمارات لأن إيراداتها الموحدة تقل عن 750 مليون يورو. وبالتالي، لا توجد أي آثار للركيزة الثانية على السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

الضريبة المؤجلة

خلصت الإدارة إلى أن أثر الضريبة المؤجلة غير جوهري في تاريخ إعداد التقارير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

31. الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بقسمة صافي الربح العائد إلى مساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، المعدل في حالة الأرباح المخفضة بواسطة الأسهم العادية المحتملة المخفضة.

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الربح للسنة العائد للمساهمين (ألف درهم)	**400,858**	405,849
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال الفترة (ألف درهم)	**7,484,186**	7,489,539
الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم (بالدرهم)	**0.0536**	0.0542

32. النقد وما يعادله

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
النقد في الصندوق وقيد التحويل	**1,557,343**	1,022,907
المستحق من البنوك - إجمالي	**2,228,897**	1,857,475
المستحق للبنوك	**(104,660)**	(13,978)
	3,681,580	2,866,404
ناقصًا: ودائع ثابتة ذات أجل استحقاق أصلي أكثر من ثلاثة أشهر	**(88,779)**	(10,000)
	3,592,801	2,856,404

33. توزيعات الأرباح

وقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة 0.0198 درهم للسهم الواحد بما يعادل 148,50 مليون درهم في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 فبراير 2025. ويخضع توزيع الأرباح المقترح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المزمع انعقاده في مارس 2026.

وقد سددت الشركة خلال السنة أرباحًا نقدية بقيمة 0.041 درهم للسهم الواحد بما يعادل 306مليون درهم (2024: 0.061 درهم للسهم الواحد بما يعادل 457,5 مليون درهم) بناءً على موافقة المساهمين/أعضاء مجلس الإدارة.

34. قطاعات التقارير

ولأغراض الإدارة، يتم تنظيم المجموعة في وحدات أعمال بناءً على النشاط التجاري ذي الصلة، وبالتالي، لا يوجد سوى قطاع واحد قابل للتقرير وذلك كما في 31 ديسمبر 2025:

- الصرافة والتحويلات: توفر المجموعة بشكل أساسي تحويلات عبر الحدود والمحلية، وشراء وبيع العملات الأجنبية، ومعالجة الرواتب، وتحصيل الفواتير، وبيع بطاقات السفر المدفوعة مسبقًا. تقدم المجموعة هذه الخدمات لعملائها من خلال مجموعة واسعة من شبكات الفروع والقنوات الرقمية والعدادات الذكية.

تعد لجنة الإدارة التنفيذية صانع القرار التشغيلي الرئيسي وتتولى مراقبة نتائج القطاع لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقييم الأداء. لا يتم الإبلاغ عن أي معلومات تتضمن موجودات ومطلوبات القطاعات إلى نظام إدارة دورة حياة الموجودات الخاص بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تم بيان التركيز الجغرافي للموجودات المالية في إيضاح 35-1 (أ).

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	صرف وتحويل الأموال ألف درهم	أخرى ألف درهم	مجموع القطاع ألف درهم
الإيرادات	1,296,195	29,525	1,325,720
المصاريف			
الرواتب والمنافع والمصروفات العمومية والإدارية وغيرها	(865,908)	(21,710)	(887,618)
ربح القطاع قبل الضريبة للسنة	430,287	7,815	438,102
مصروف ضريبة الدخل			(37,244)
ربح القطاع بعد الضريبة للسنة			**400,858**

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	صرف وتحويل الأموال ألف درهم	أخرى ألف درهم	مجموع القطاع ألف درهم
الإيرادات	1,167,129	21,507	1,188,636
المصاريف			
الرواتب والمنافع والمصروفات العمومية والإدارية وغيرها	(724,285)	(17,519)	(741,804)
ربح القطاع قبل الضريبة للسنة	442,844	3,988	446,832
مصروف ضريبة الدخل			(40,983)
ربح القطاع بعد الضريبة للسنة			405,849

فيما يلي إجمالي دخل المجموعة مصنفاً حسب الأسواق الجغرافية الرئيسية:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	1,164,109	1,188,636
البحرين	108,491	-
الكويت	45,548	-
الهند	7,572	-
إجمالي الدخل للسنة	**1,325,720**	1,188,636

لم يساهم أي عميل بمفرده بنسبة 10% أو أكثر في إيرادات المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

35. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات والعمليات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- إدارة المخاطر التشغيلية

يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف المجموعة، وأطر إدارة المخاطر، والسياسات والعمليات لقياس وإدارة المخاطر، وإدارة رأس مال المجموعة.

1-35 إطار إدارة المخاطر

توفر الإدارة مبادئ لإدارة المخاطر المالية الشاملة. يتم إجراء مراجعات دورية للتأكد من الالتزام بإرشادات سياسة المجموعة. لم يطرأ أي تغيير في تعرض المجموعة لهذه المخاطر المالية أو الطريقة التي تدير وتقيس بها المخاطر.

(أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ عن فشل أحد الأطراف المقابلة للأصل المالي في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في تكبد المجموعة لخسارة مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان من خلال الودائع المقيدة لدى البنوك والشيكات المتاحة والنقد المحول والأرصدة لدى البنوك والمستحقات من مكاتب ووكلاء الصرافة والمستحقات من الأطراف ذات الصلة والذمم المدينة الأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة). لا تشارك المجموعة في تقديم أي تسهيلات ائتمانية لعملائها.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من قبل المجموعة من خلال التعامل مع الأطراف المقابلة ذات السمعة الطيبة المعتمدة بعد إجراء العناية الواجبة الشاملة من قبل إدارة المجموعة ومراقبة التعرض لكل طرف مقابل ومتوسط الأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك والوسطاء على أساس يومي.

تقوم المجموعة بمراقبة تقسيم الأرصدة لدى البنوك ومكاتب الصرافة بين الأطراف المقابلة مقابل المخاطر الخاصة بهم لضمان إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل. تم إيداع أموال المجموعة لدى بنوك دولية ومحلية مختلفة حيث تم إيداع 50% (2023: 61%) لدى ثلاثة بنوك كبرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يقتصر التعرض لمخاطر الائتمان على القيمة الدفترية للموجودات المالية للمجموعة على النحو التالي:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
ودائع مقيدة لدى البنوك (إيضاح 9)	**96,744**	59,604
الشيكات في الصندوق (إيضاح 10)	**27,251**	12,573
النقد العابر (إيضاح 10)	**16,372**	33,766
الأرصدة لدى البنوك (إيضاح 11)	**2,228,897**	1,857,475
المستحق من شركات الصرافة والوكلاء (إيضاح 12)	**63,236**	20,582
المستحق من أطراف ذات علاقة (إيضاح 13-1)	**147**	177
الذمم المدينة الأخرى	**137,749**	**98,213**
	2,570,396	**2,082,390**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

فيما يلي تحليل الجودة الائتمانية للموجودات المالية للمجموعة:

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الموجودات المالية - إجمالي	**2,570,396**	2,082,390
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (الإيضاح 11-5 و12-3)	**(9,092)**	(6,550)
الموجودات المالية - صافي	**2,561,304**	2,075,840

نظرًا لطبيعة أعمال المجموعة، لا يعتبر التحليل الزمني مناسبًا وبالتالي لم يتم توفيره. التوزيع الجغرافي للموجودات المالية هو كما يلي:

31 ديسمبر 2025	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	البحرين ألف درهم	الكويت ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
ودائع مقيدة لدى البنوك	46,448	13,667	367	36,262	96,744
شيكات في الصندوق	21,085	6,166	-	-	27,251
نقد قيد النقل	16,372	-	-	-	16,372
أرصدة لدى البنوك	1,488,736	60,309	117,013	562,839	2,228,897
مستحقات من مكاتب الصرافة والوكلاء	1,253	22,201	-	39,782	63,236
مستحقات من أطراف ذات علاقة	147	-	-	-	147
ذمم مدينة أخرى	112,801	4,333	7,173	13,442	137,749
المجموع	**1,686,842**	**106,676**	**124,553**	**652,325**	**2,570,396**

31 ديسمبر 2024	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	البحرين ألف درهم	الكويت ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
ودائع مقيدة لدى البنوك	47,057	-	-	12,547	59,604
شيكات في الصندوق	12,573	-	-	-	12,573
نقد قيد النقل	33,766	-	-	-	33,766
أرصدة لدى البنوك	1,576,245	73	-	281,157	1,857,475
مستحقات من مكاتب الصرافة والوكلاء	218	-	18	20,346	20,582
مستحقات من أطراف ذات علاقة	177	-	-	-	177
ذمم مدينة أخرى	82,295	-	-	15,918	98,213
المجموع	**1,752,331**	**73**	**18**	**329,968**	**2,082,390**

(ب) مخاطر السوق

تعترف المجموعة بمخاطر السوق باعتبارها التعرض الناتج عن التغيرات المحتملة في أسعار ومعدلات السوق. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق الناشئة بشكل رئيسي من المعاملات التي يحركها العملاء بما في ذلك مراكز صرف العملات الأجنبية. إن الهدف من سياسات وعمليات مخاطر السوق الخاصة بالمجموعة هو الحصول على أفضل توازن للمخاطر والعائد مع تلبية متطلبات عملائها.

(1) مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر أن التغيرات في أسعار الفائدة سيكون لها تأثير سلبي على قيمة موجوداتها ومطلوباتها المالية.

وللتخفيف من هذه المخاطر، تقوم المجموعة بإدارة تعرضاتها من خلال إدارة مدة محفظتها التي تحمل فوائد. يتم إعادة تسعير الجزء الجوهري من موجودات ومطلوبات المجموعة خلال سنة واحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(2) حساسية أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات

يتم أيضًا تقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال قياس تأثير التغير المحتمل في تحركات أسعار الفائدة. إن الحركة في أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس سيكون لها الأثر التالي على صافي ربح السنة وصافي الموجودات في ذلك التاريخ:

	صافي الربح للسنة ألف درهم	الملكية ألف درهم
2025		
التغيرات في العائدات بمقدار 100 نقطة أساس	**±3,691**	±3,691
2024		
التغيرات في العائدات بمقدار 100 نقطة أساس	±3,730	±3,730

إن حساسية أسعار الفائدة الموضحة أعلاه هي للاسترشاد فقط وتستخدم سيناريوهات مبسطة. وهي تستند إلى موجودات تحمل فائدة بقيمة 323,06 مليون درهم (2024: 606.60 مليون درهم) والتزامات تحمل فائدة بقيمة 692,15 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 233.53مليون درهم).

لا تتضمن الحساسية الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الإدارة للتخفيف من تأثير تحركات أسعار الفائدة.

(3) مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر العملات من خلال مراقبة تعرضاتها اليومية للعملات الأجنبية. وبما أن الدرهم الإماراتي مرتبط بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملة جوهرية.

علاوة على ذلك، هناك عملات أخرى معينة لدول مجلس التعاون الخليجي (مثل الريال السعودي والدينار البحريني والريال العماني) مرتبطة أيضًا بالدولار الأمريكي، وبالتالي لا يُتوقع أن تمثل هذه العملات أي مخاطر كبيرة على العملة.

لدى المجموعة صافي التعرضات الهامة التالية المقومة بالعملات الأجنبية:

	طويلة / (قصيرة) 2025 ألف درهم	طويلة / (قصيرة) 2024 ألف درهم
الدولار الأمريكي	1,190,893	828,857
الدينار الكويتي	169,374	4,486
الدينار البحريني	99,553	2,004
الريال السعودي	85,548	36,119
الروبية الباكستانية	23,924	16,004
الجنيه المصري	21,895	3,550
البيزو الفلبيني	19,741	26,902
الريال العماني	18,020	23,377
الروبية الهندية	16,191	(74)
التاكا البنجلاديشي	5,706	1,686
عملات أخرى	178,882	34,960
	1,829,727	**977,871**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يحسب الجدول أدناه تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول لسعر عملة الدرهم الإماراتي مقابل العملات المختلفة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الآخر (بسبب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية الحساسة للعملة).

	الدينار الكويتي	البيزو الفلبيني	الروبية الباكستانية	الجنيه المصري	التاكا البنجلاديشي	الروبية الهندية	أخرى	التأثير على الربحية
معدل الحساسية	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%
2025 +ألف درهم	**1,694**	**197**	**239**	**219**	**57**	**162**	**1,789**	**4,357**
2024 +ألف درهم	44	269	160	36	17	(1)	350	875

عقود العملات الأجنبية الأجلة- لليلة	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
القيمة الاسمية (المركز القصير)	**85,459**	96,977
مقايضات القيمة العادلة الموجبة لليلة	**8,191**	15,850

(4) مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الأسعار مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات التي تشهدها أسعار السوق (بخلاف تلك الناشئة عن مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر العملة)، سواء كانت ناتجة عن عوامل محددة لاستثمار فردي أو مصدره أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. إن المجموعة غير معرضة لأية مخاطر أسعار جوهرية.

(ج) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه المجموعة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تسليم النقد أو أصل مالي آخر.

ومن أجل الحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وتتم إدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، مع الحفاظ على رصيد كافٍ من النقد وما يعادله للوفاء بالالتزامات المالية للمجموعة. يتم إعداد بيانات التدفق النقدي اليومية على أساس المشتريات والمبيعات المتوقعة للعملات وملف الاستحقاق وتدفقات الفائدة من الودائع المصرفية. يتم استخدامها من قبل المجموعة لمراقبة وإدارة هيكل السيولة لموجوداتها ومطلوباتها للتأكد من الحفاظ على رصيد مناسب من النقد وما في حكمه لتلبية متطلبات السيولة. تتم معظم معاملات المجموعة على أساس متتالية ويتم إدارة وتمويل حساباتها المصرفية بشكل مناسب للوفاء بالالتزامات.

تعمل إدارات الخزانة والمالية بالتنسيق الوثيق لتجنب أي مشكلات تتعلق بالسيولة يمكن أن تؤثر على عمليات المجموعة. لتجنب أي شكوك تتعلق بالسيولة، قامت المجموعة أيضًا بترتيب قرض المساهم (إيضاح 15) والقروض البنكية (إيضاح 14).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يلخص الجدول أدناه فترات استحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للمجموعة في 31 ديسمبر 2024، بناءً على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة الحالية في السوق.

31 ديسمبر 2025	عند الطلب ألف درهم	اقل من سنة ألف درهم	بين 2 إلى 3 سنوات ألف درهم	أكثر من 3 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
ذمم دائنة تجارية وأخرى	1,363,397	3,490	-	-	1,366,887
المستحق للبنوك	104,660	-	-	-	104,660
المستحق لمكاتب الصرافة والوكلاء	151,587	-	-	-	151,587
المستحق للأطراف ذات العلاقة	2,478	-	-	-	2,478
قرض المساهم	230,262	72,868	-	-	303,130
القروض البنكية	-	-	201,520	187,750	389,270
مطلوبات ضريبة الدخل	-	36,238	-	-	36,238
مطلوبات عقود الإيجار	-	66,145	51,245	28,441	145,831
المجموع	**1,852,384**	**178,741**	**252,765**	**216,191**	**2,500,081**

31 ديسمبر 2024	عند الطلب ألف درهم	اقل من سنة ألف درهم	بين 2 إلى 3 سنوات ألف درهم	أكثر من 3 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
ذمم دائنة تجارية وأخرى	992,764	-	-	-	992,764
المستحق للبنوك	13,978	-	-	-	13,978
المستحق لمكاتب الصرافة والوكلاء	73,760	-	-	-	73,760
المستحق للأطراف ذات العلاقة	1,616	-	-	-	1,616
القروض البنكية	233,533	-	-	-	233,533
مطلوبات ضريبة الدخل	-	40,983	-	-	40,983
مطلوبات عقود الإيجار	-	44,216	36,165	9,272	89,653
المجموع	1,315,651	,85,199 ,	36,165	9,272	1,446,287

(د) إدارة المخاطر التشغيلية

تمثل المخاطر التشغيلية مخاطر تكبد خسارة مباشرة أو غير مباشرة بسبب حدث أو إجراء ناشئ عن أي إخفاق من التكنولوجيا والعمليات والبنية التحتية والموظفين وغيرها من العوامل الأخرى التي لها تأثير على المخاطر التشغيلية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة العمليات عن كثب. توجد عملية رسمية لإعداد الميزانية من أجل مراقبة أداء المجموعة.

يتم إعداد الأرباح أو الخسائر الشهرية للفرع من قبل الإدارة المالية لمراجعتها من قبل الإدارة.

تشكل إجراءات التعافي من الأزمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وعمليات تدقيق المخاطر والامتثال وعمليات التدقيق الداخلي أيضًا جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر التشغيلية.

2-35 إدارة رأس المال

يكمن الهدف الرئيسي لإدارة رأس مال المجموعة في التأكد من احتفاظها بتصنيف ائتماني قوي ونسب رأس مال صحية من أجل دعم أعمالها وتعظيم قيمتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وتعديله في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وبما يتوافق مع متطلبات رأس المال التنظيمية. لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنة. كما في 31 ديسمبر 2025، يبلغ رأس مال المجموعة 1,843,15مليون درهم (2024: 1,740.59 مليون درهم) ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المستبقاة.

اعتبارًا من تاريخ إعداد التقرير، بلغت نسبة الدين إلى حقوق الملكية للمجموعة 37.55٪ (2024: 13.42٪) ونسبة السيولة 1.97 مرة (2024: 2.15 مرة).

36. قياس القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالثمن الذي سيتم قبضه لبيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة المتاح للمجموعة.

تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من الودائع المقيدة لدى البنوك والنقد قيد التحويل، والأرصدة لدى البنوك، والمستحق من مكاتب الصرافة والوكلاء، والمستحق من الأطراف ذات العلاقة والذمم المدينة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة التجارية والأخرى، والمستحق للبنوك، والمستحق لمكاتب الصرافة والوكلاء، والمستحق إلى أطراف ذات علاقة، وقرض المساهم، والقروض من البنوك، ومطلوبات عقود الإيجار . إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة التي يمكن للمجموعة التوصل إليها في تاريخ القياس.

المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند ببيانات السوق المرصودة.

تقارب القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية قيمتها العادلة.

تشتمل الذمم المدينة الأخرى على العقود الآجلة التي يتم تقييمها على أساس الفرق بين السعر التعاقدي الآجل والسعر الآجل المحدد في تاريخ التقرير. تعتبر العقود الآجلة عند المستوى 2 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

37. خارج الميزانية العمومية

في إطار عمليات معالجة النقد، احتفظت المجموعة بمبلغ نقدي لدى أطراف ثالثة بقيمة 22.10 مليون درهم (2024: 1.29 مليون درهم) نيابةً عن عملائها. ولا يُتاح هذا النقد للمجموعة إلا لتسوية المدفوعات وفقًا لتعليمات العملاء المعنيين.

38. الأحداث اللاحقة

باستثناء ما ورد في الإيضاح 33، لم تحدث أي أحداث أخرى بعد نهاية السنة المالية من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على المبالغ المُدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة.